محاضرات في التاريخ الاقتصادي

د. رءوف عباس حامد

جميع الحقوق محفوظة لورثة المؤلف. ولا يحق لأى طرف أن يعيد نشر هذا العمل أو أى جزء منه بأى وسائل سمعية أو بصرية أو إلكترونية أو مطبوعة أو أى وسيلة نشر معروفة حاليًا أو تستحدث مستقبلاً إلا بعد الحصول على موافقة كتابية منهم. للاتصال :
info@RaoufAbbas.org

المحتويات

تمهيد نظريات التغير الاقتصادى..4
نظريات التطور الاقتصادى..5
المدرسة التاريخية الألمانية 5
وولت روستو Walt W. Rostow 5
1) المجتمع التقليدى Traditional Society..6
2) ما قبل الإنطلاق Preconditions for take-off 6
3) الإنطلاق Take-off 6
4) الإتجاه نحو النضج Drive to maturity..6
5) الاستهلاك على نطاق واسع Mass consumption..7
كارل ماركس Karl Marx: (1818 – 1882)..8
ماكس ويبر Max Weber (1864 – 1920) 13
التطور الاقتصادى..16
أ- قوى الإنتاج..16
ب- روابط الإنتاج..17
العهد الإقطاعى 19
الإقطاعية Manor..22
المدينة فى العهد الإقطاعى..24
عوامل إنهيار النظام الإقطاعى..27
الرأسمالية التجارية..30
الحروب الصليبية..30
الإكتشافات الجغرافية 31
حكومات تهتم بالتجارة..33
تطور التجارة..35
المصنع اليدوى..38
المدرسة التجارية Mercantlism 41

الثورة الصناعية..46
الصناعة الآلية أو نظام المصنع Factory System 50
الرأسمالية الصناعية..53
الاقتصاد الفردى...57
الثورة الصناعية فى إنجلترا 60
الثورة الصناعية فى فرنسا 73
التطور الصناعى فى ألمانيا..79
تطور الفكر الاقتصادى فى عصر الرأسمالية الصناعية............................86
الحركة العمالية 95
الحركة العمالية فى القارة الأوروبية 102
تطور الرأسمالية المعاصرة..107
الإتجاهات الإحتكارية 107
رأس المال المصرفى...114
الاقتصاد الموجه..117
ثانياً: الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر المجتمع التقليدى..............123
المجتمع الريفى..124
المجتمع الحضرى...131
تجربة التحديث محمد على والتنمية الذاتية..137
مصر فى فخ التبعية زحف الاستثمارات الأجنبية.....................................149
عباس ومشروع السكك الحديدية 152
محمد سعيد باشا وإمتياز قناة السويس 158
إسماعيل ومتابعة تحديث الاقتصاد المصرى...160
الأزمة المالية والتدخل الأجنبى...166

تمهيد
نظريات التغير الاقتصادى

نعرض فيما يلى لأهم النظريات التى تناولت التطور الاقتصادى على المدى البعيد بشكل عام يغطى معظم البلدان فهى عالمية الطابع إلى حد بعيد. ونحن إذ نعرض لها لا نأخذ موقف التحبيذ أو الرفض لهذه النظرية أو تلك وإنما نهدف إلى توفير خلفية نظرية تعيننا على فهم عملية التغير الاقتصادى وتساعدنا على التحليل العلمى السليم.

ولم يتم وضع نظريات التغير الاقتصادى طفرة أو بشكل متكامل ذا إطار محدد وإنما مرت تلك النظريات بمراحل من البحث والجدل حتى انتهت إلى النتائج التى تتسم بها ولذلك حين نقسم تلك النظريات ونصنفها إنما نفعل ذلك إجتهاداً. فعملية التغير قد تكون منبثقة من داخل النظام القائم أو طارئة عليه نتيجة عوامل خارجية وقد تحدث نتيجة بعض الجهود الواعية. ونظريات التغير الاقتصادى لها نفس الطابع فهى إما داخلية أو خارجية، تطورية أو تقريرية أو فردية وقد تتضمن خليطاً يجمع بين كل تلك المتناقضات فى بناء نظرى واحد. فالنظريات التقريرية أو الكلاسيكية أو التقليدية أصبحت غير ذات موضوع وبقيت النظريات التطورية ذات أصداء تتردد عند دراسة عملية التطور الاقتصادى.

والنظريات التى نعرض لها فيما يلى ليست قاصرة على التغير الاقتصادى فى أوروبا ولا تستمد موضوع دراستها من التاريخ الأوروبى وحده، فقد جاء بعضها نتاجاً لدراسة تاريخ الشرق بقدر ما جاء بعضها الآخر ثمرة دراسة التطور الذى لحق بالعالم الجديد.

نظريات التطور الاقتصادى

تعالج هذه النظريات – عادة – موضوع التطور على أساس تقدمى من نمط أدنى نسبياً من أنماط التطور الاقتصادى إلى نمط أعلا نسبياً أكثرها شيوعاً وهو ما اصطلح على تسميته بنظريات المراحل.

المدرسة التاريخية الألمانية

كثيراً ما يؤدى التحليل التاريخى إلى أحكام عامة يمكن أن نعتبرها نظريات حتى وإن كانت تفتقر إلى السمات الأساسية للنظريات. ونظريات المراحل تندرج تحت هذا النوع من التحليل التاريخى فهى تقسم الاقتصاد إلى مراحل تطورية تترتب إحداها على الأخرى دون أن تأخذ تلك النظريات فى الإعتبار معدل التطور أو العوامل المؤدية إليه.

ويرتبط التطور الاقتصادى المرحلى فى الأذهان بالمدرسة التاريخية الألمانية التى بدأت وانتهت فى القرن التاسع عشر وكان ظهورها كرد فعل للمدرسة التقليدية التى تزعمها آدم سميث، وقد ركزت المدرسة التاريخية الألمانية على ضرورة اتباع المنهج التجريبى من دراسة للمقدمات وتجميع للمادة التفصيلية قبل الوصول إلى أحكام عامة والملمح العام الذى يميز تلك المدرسة هو ذهابها إلى أن هناك مراحل يمر بها الاقتصاد أو المجتمع وأن السياسة الاقتصادية يجب أن تتنوع بتنوع تلك المراحل. وبينما ناقش كثير من المفكرين الاقتصاديين صلاحية التطور المرحلى كأساس نظرى لتفسير التغير الاقتصادى حاول قليل منهم التهوين من الأثر الذى تركته المدرسة التاريخية الألمانية على الفكر الاقتصادى.

وولت روستو Walt W. Rostow

على أن أحدث نظريات التطور المرحلى تعزى إلى روستو (ولد 1916) الذى أحيا مفهوم المراحل كرد فعل للماركسية وليس كمجرد تقليد للمدرسة التاريخية الألمانية. فقد درس مظاهر التغير الاقتصادى فى العالم وقسم مراحل التطور الذى يلحق باقتصاد بلد ما إلى خمس مراحل:

1) المجتمع التقليدى Traditional Society

حيث تتحدد وظيفة الإنتاج بسد الحاجات الضرورية للسكان ويستمر هذا الركود بغض النظر عما قد يحدث من تطور فى الإنتاج ومن ثم يكون هناك حداً معيناً لدخل الفرد لا يتجاوز حدود ما يسد الرمق نتيجة نقص التقدم الفنى وافتقاد عنصر التنظيم فى عملية الإنتاج، وهذه المرحلة هى فى الغالب مرحلة يسود فيها الإنتاج الزراعى المرتبط بالعائلة أو العشيرة ارتباطاً وثيقاً.

2) ما قبل الإنطلاق Preconditions for take-off

وهى المرحلة التى بدأت فى أوروبا أواخر القرن السابع عشر ومطلع القرن الثامن عشر حيث بدأ استخدام الأسلوب العلمى فى الزراعة وفى الصناعة أيضاً. هذه الظواهر التمهيدية إقترنت بالتوسع الأوروبى وتبادل الأفكار واتساع نطاق السوق، بالإضافة إلى إقامة سلطة مركزية سياسية قوية تحل محل البناء السياسى المفكك التقليدى فى المجتمع.

3) الإنطلاق Take-off

وهى المرحلة التى يتم التغلب خلالها تماماً على المعوقات التى تقف حجر عثرة فى طريق النمو الاقتصادى ويتمثل الإنطلاق فى الأخذ بالأسلوب التكنولوجى وهو لا يرتبط بتكوين رءوس الأموال أو التقدم التكنولوجى فى الزراعة والصناعة فحسب بل يرتبط أيضاً بنشوء سلطة سياسية تقتنع بأهمية التجديد فى الاقتصاد وإقامة نظام رأسمالى سياسى متطور. وخلال هذه المرحلة تتسع المشروعات الصناعية إتساعاً كبيراً وسريعاً وتزيد المدخرات وتنمو الاستثمارات الوطنية ويتم إدخال وسائل فنية جديدة متطورة فى الزراعة والصناعة وتزيد الدخول زيادة واضحة.

4) الإتجاه نحو النضج Drive to maturity

وهى المرحلة التى يحتفظ فيها بالنمو الاقتصادى على أعلى مستوى ممكن فى مجال المدخرات والاستثمارات وزيادة الإنتاج زيادة تفوق زيادة السكان وما يترتب على ذلك من نشوء عادات جديدة ومؤسسات اجتماعية جديدة. ونستطيع أن نعرف الإتجاه نحو النضج بأنها المرحلة التى يستطيع عندها الاقتصاد أن يتجاوز الصناعات الأصلية التى بدأ

بها انطلاقه متجهاً إلى استيعاب الموارد الاقتصادية جميعاً والقدرة على التحكم فى هذه الموارد ويقود ذلك إلى التكنولوجيا الحديثة ثمرة هذا التحول الكبير.

5) الاستهلاك على نطاق واسع Mass consumption

تلى مرحلة النضوج عصر الاستهلاك على نطاق واسع التى يتجه فيها الإنتاج نحو البضائع الاستهلاكية والخدمات والوصول إلى ذلك العصر يكون مصحوباً بتطورين هامين يدفعان إلى تحقيق تلك الدرجة العالمية من التقدم:

أ. زيادة الدخل بالنسبة للفرد بدرجة تسمح له بتأمين حاجاته الاستهلاكية من مأكل وملبس ومسكن بيسر وسهولة.

ب. التغير فى تكوين القوى العاملة بصورة لا تؤدى إلى زيادة نسبة سكان المدن إلى السكان عامة فحسب بل وإلى زيادة نسبة العاملين فى المكاتب والوظائف ذات الكفاية الفنية العالية فى المصانع الذين تتزايد حاجتهم إلى جنى ثمار الاقتصاد الناضج.

ومرحلة الاستهلاك على نطاق واسع تحرز للتوسع التكنولوجى قصب السبق فى الحياة الاقتصادية.

وقد تنبأ روستو بمرحلة سادسة من مراحل التطور الاقتصادى أسماها مرحلة ما بعد الاستهلاك beyond consumption ولكنه لم يقدم تصوراً لها يقيناً منه أنه من الصعوبة بمكان وصف مرحلة لم تمر بها المجتمعات المتقدمة اقتصادياً بعد.

ونظراً لتفاوت الفترة الزمنية التى يقطعها مجتمع ما فى كل مرحلة من مراحل التطور سالفة الذكر فقد حاول روستو وضع تصور لتلك المراحل والفترات الزمنية التى قطعتها فى الرسم البيانى الوارد بالموارد بالكتاب.

وهنا تجرنا نظرية روستو إلى التساؤل: هل لا يمكن أن يكون التطور فى مجتمع ما إلا تطوراً تقدمياً ؟ وهل يكفى توافر شروط التغيير لوقوع التحول من مرحلة إلى أخرى ؟ وما جدوى دراسة تلك النظريات فى رسم سياسة المجتمعات ووضع الخطط الاقتصادية ؟

تعتقد أن الدراسة الدقيقة للتطور الاقتصادى الذى مرت به البشرية كفيل بأن يرشدنا إلى أساس نظرى يصدق على معظم المجتمعات البشرية.

كارل ماركس Karl Marx: (1818 – 1882)

رأى ماركس فى التاريخ عملية جدلية تقوم خلالها القوى الداخلية بإحداث التغيير والتبديل فى الاقتصاد والذى كان موضوعاً للدراسة فالتغيير يحدث نتيجة التناقض بين الأضداد وجزئيات التناقضات تخلق وضعاً جديداً ثم يحدث التناقض من جديد، وتنعكس هذه العلاقة الجدلية بوضوح على ما أسماه ماركس "أسلوب الإنتاج mode of production " وهى مجموعة علاقات بين ملاك ومستخدمى وسائل الإنتاج وتلك يحددها الأسلوب الفنى للإنتاج الذى يحدد بدوره نوعية استخدام وسائل الإنتاج، وقد ركز ماركس على القيم الاقتصادية والمادية عند تفسيره للتغير الإجتماعى والاقتصادى دون أن يغفل تكوينات القيم السياسية والإجتماعية فى المجتمع.

وقد ركز ماركس تحليله على النظام الرأسمالى الذى تسود فيه قوة رأس المال ويكون الإنفصال تاماً بين العمل والقوى العاملة ويحرم العمال فى ظله من امتلاك وسائل الإنتاج ويكون الصراع الطبقى فيه واضحاً. غير أنه لم يغفل مجتمعات ما قبل الرأسمالية أو ما بعد الرأسمالية إغفالاً تاماً. فأشار ماركس إلى أن ثمة أربعة مراحل للتاريخ الاقتصادى تؤدى إحداها حتماً إلى الأخرى بعدما تتقوض دعائمها نتيجة التناقضات الداخلية الموروثة، فدراسته لتكوينات ما قبل الرأسمالية – كما كان يسميها – تبدأ بإفتراضات معينة:

الطريقة التى يسعى بها الإنسان لإشباع حاجاته تعتمد أساساً على مصادر الطبيعة المتاحة وأسلوب الإنتاج هو تأكيد نشاط الأفراد وتعبير عن أسلوب حياتهم وبقدر ما يستطيع الأفراد التعبير عن أسلوب حياتهم بقدر ما يثبتون وجودهم فطبيعة الأفراد تعتمد على الأحوال المادية التى تحدد نوعية إنتاجهم. والعمل الحر الذى يمكن مبادلته بالنقود هو أحد مستلزمات العمل المأجور ومن ثم يتوافر أحد الشروط الأساسية لرأس المال وانفصال العمل عن وسائل وأدوات الإنتاج هو ثانى تلك المستلزمات، فإذا لم يتم تحقيق هذين الشرطين معاً لا نستطيع القول أن الرأسمالية أصبحت نظاماً سائداً فى المجتمع. وقد

لاحظ ماركس وجود ملكية صغيرة حرة وملكية مشاعية للأرض قبل تلك المرحلة فى المجتمعات الشرقية كان الغرض الرئيسى للعمل فى تلك المرحلة سد حاجة الفرد وأسرته وليس الإنتاج من أجل السوق وخلق قيمة تبادلية للسلع.

ونتيجة لهجرات الشعوب وانتقالها من مكان لمكان استقر الناس فى تنظيمات قبلية وتطورت هذه التنظيمات بفعل الظروف المناخية والجغرافية والطبيعية إلى مجتمعات.

وقد مرت العلاقات المشاعية فى تطورها المبكر بأشكال متعددة يأتى فى مقدمتها الملكية القبلية الأسيرية حيث تكون الملكية للمجتمع ككل ممثلة فى مجموعة صغيرة تتوارث حق الملكية هى أسرة شيخ القبيلة أو زعيمها. وإذا ترك الفرد فى ذلك النوع من المجتمع قبيلته أصبح معدماً فليس له حق ممارسة الملكية بعيداً عن مجتمعه كما لم يكن له حق الملكية الفردية وإنما هى ملكية جماعية يتمتع بها باعتبارها فرداً من أفراد القبيلة ويعود فائض الإنتاج عادة فى مثل ذلك المجتمع إلى شيوخ القبيلة. وقد أطلق ماركس على هذا النظام إسم الاستبداد الشرقى oriental despotism وعد ظهوره مقروناً بانعدام الوجود القانونى للملكية إذ يخصص جزء من فائض الإنتاج لمنفعة أفراد القبيلة جميعاً بينما يذهب الباقى إلى تمويل الحروب وإقامة الشعائر الدينية وغيرها من ألوان النشاط العام فإذا تزايد الفائض دون وجود حاجة لإنفاقه طرأ تحول على الوضع الاقتصادى ويبدأ ظهور نظام رق الأرض serfdom كما كان الحال بالنسبة للقبائل السلافية والرومانية. وفيما يتعلق بأسلوب الإنتاج فإن هذه المرحلة تعد مرحلة نمو اقتصادى تتزايد فيها مساحة الأراضى غير المنزرعة وينشأ تقسيم بدائى للعمل.

أما التكوين الثانى من تكوينات ما قبل الرأسمالية فكان المجتمع المشاعى القديم حيث تسود ملكية الدولة التى أصبحت ذات سلطة مركزية قوية وعلى وحدة قوية تعتمد على اتحاد رؤوس العشائر أو على الغزو. وفى مثل ذلك المجتمع تسيطر السلطة على المصادر الرئيسية للثروة وخاصة مصادر الرى وطرق المواصلات. وقد يكون هذا المجتمع من الناحية السياسية أكثر ديمقراطية أو أكثر استبداداً من سابقه تتطور فيه المدن جنباً إلى جنب مع القرى وخاصة إذا كان ثمة تجارة خارجية نشطة ونتيجة لذلك تصبح المدينة الأساس الاقتصادى للمجتمع باعتبارها – على حد قول ماركس – المركز الذى

يجمع كبار الملاك من سكان الريف حيث يبدو الريف مقاطعة ملحقة بالمدينة ويقع الإنفصال بين الملكية الخاصة والملكية المشاعية ويتحول الفرد من مالك للأرض مع غيره من أفراد المجتمع إلى مجرد شاغل للأرض يفلحها لحساب غيره، كما كان عليه الحال زمن اليونانيين والرومان وبعض بلدان الشرق الأدنى القديم. وقد ظل الطابع المشاعى قائماً فى ذلك المجتمع من أجل السيطرة على العبيد الذين كان يقوم الإنتاج على أكتافهم وكان تقسيم العمل أكثر تطوراً منه فى المجتمع الأسيوى الذى سبقت الإشارة إليه ونشبت ألوان شتى من الصراعات الداخلية، كالعداء بين المدينة والريف وبين الصناعة والتجارة وبين المواطنين والعبيد ومع تطور تلك الصراعات يلاحظ ماركس التركز التدريجى للملكية الخاصة وتحول الفلاحين الملاك إلى معدمين.

أما التكوين الثالث فهو ملكية الدولة الإقطاعية التى ميزت مطلع العصور الوسطى حيث تواجد كل من الملكية المشاعية والملكية الخاصة جنباً إلى جنب وقد تنوعت ظروف ذلك المجتمع تبعاً لتنوع الظروف المحلية. ويختلف المجتمع الإقطاعى عن المجتمع القديم فى أن المشاعة تعد مصدراً للملكية الخاصة أكثر من كونها أساساً لسلطة الدولة التى كانت تعبيراً عن رابطة أفراد ولا تصدر عن اتحاد قائم على اتفاق تام بين المواطنين. فالمجتمع ليست له صفة الكيان السياسى كما كان الأمر فى العصر القديم وذلك لاختفاء المدن كوحدات سياسية ويسود فى هذه المرحلة استخدام رقيق الأرض ومن ثم كانت وحدة الأفراد الأحرار ضرورية لمواجهة القاعدة العريضة من الرقيق وانعكس العداء بين السيد ورقيق الأرض فى الريف على مجتمع المدينة حيث تمثل فى الصراع بين رؤساء الطوائف الحرفية والتجارية وأتباعهم.

ورغم إختلاف هذه المجتمعات الثلاثة: الأسيوى والمشاعى القديم والإقطاعى عن بعضها البعض إلا أنها تتفق فيما بينهما على ملامح عامة تسودها:

1. الملكية الزراعية والإنتاج الزراعى هما دعامة نظامها الاقتصادى حيث يقتصر الإنتاج الزراعى فى الغالب على ما يشبع الحاجات الأساسية للأفراد.

2. حيازة الأرض لا تقوم على أساس العمل ولكنها تتوفر كشرط ضرورى للعمل أى أن امتلاك الأرض لا يكون نتاجا للعمل وإنما حيتزة الأرض تعد شرطاً للعمل فى فلاحتها من أجل تقديم فائض الإنتاج للسلطة ومن ثم يعد الفرد الأرض ملكاً له رغم غياب الأساس القانونى للملكية الفردية فى ذلك الحين.

3. يحدد الوجود الفعلى للمجتمع بشكل الملكية السائد وشروط العمل القائمة وكلما زاد عنصر ملكية المجتمع للأرض قوة كلما زاد الفرد اعتماداً على المجتمع وعلى العكس إذا لم تكن ملكية المجتمع للأرض تشكل الطابع السائد للملكية كان المجتمع أكثر إعتماداً على تضافر أفراده واتحادهم.

4. ويعتمد التطور فى كل تلك المجتمعات على الحوار الناجح بين الفرد والمجتمع القائم على تجدد العلاقة الجدلية بين الفرد والمجتمع بنجاح وبقدر ما تدوم العلاقات الأساسية بين الفرد والمجتمع يكون التنوع داخل النظام القائم ممكناً. وعلى سبيل المثال كان تطور الرق كأسلوب للإنتاج الزراعى وتركز الملكيات الزراعية وقيام علاقات تبادلية واقتصاد نقدى فى روما القديمة تطورات تبدو طبيعية منبعثة من الدعائم الأساسية التى يقوم عليها المجتمع غير أنها حملت فى حد ذاتها عوامل تفسخ النظام القائم عندئذ وقيام نظام اقتصادى واجتماعى جديد.

وتؤدى التناقضات داخل مجتمع كل مرحلة من المراحل سالفة الذكر إلى التطور التاريخى نحو المرحلة التى تليها ومن ثم يكون تفسخ المجتمع دليل تطور جديد ويطلق ماركس تعبير "الوضع التاريخى رقم (1)" على المرحلة التى انعكس فيها التغير على علاقة الإنسان بأدوات العمل ثم "الوضع التاريخى رقم (3)" حيث فقد الإنسان كل من الأرض وأدوات العمل وبقى له ما يغطى حاجاته الضرورية فحسب. وفى أسوأ الحالات أدى ذلك إلى نشوء الرق ورق الأرض القائمان على التملك هذه التطورات أدت بالإنسان إلى أن يصبح محروماً من ممارسة الإنتاج بالأسلوب الذى يهواه وحولته فى النهاية إلى أجير حر يبيع قوة عمله فى السوق لمن يشاء.

ويلاحظ ماركس أن انهيار تلك المراحل الثلاث التى مرت بها البشرية إقترن بنمو الثروة النقدية التى ساعدت على سرعة إنهيار الإقطاع غير أن تراكم النقود فى أيدى فئة معينة من الناس لم يكن الشرط الوحيد لإحداث التغيير لأن تأثيرها كان يحتاج إلى وجود عمل حر لا يملك القدرة على الإضطلاع بالإنتاج حتى يصبح تراكم الأموال فعالاً فى إحداث التغيير. وبذلك أدى انهيار المجتمعات القديمة إلى نشوء النظام الرأسمالى الذى جمع بين العمل وأدوات العمل بعد أن كان لقائهما محرماً من قبل.

وثمة عوامل أخرى يذكرها ماركس ساعدت على إنهيار نظام الإقطاع مثل إزدياد حجم السلع المتبادلة وكذلك حجم النقود المتبادلة وزيادة الطلب على سلع معينة بشكل يرفع من قيمتها التبادلية وارتفاع الأسعار. إلخ ففى العصور الوسطى على سبيل المثال أدى تقسيم العمل بين الإنتاج والتجارة إلى قيام طبقة التجار ونمو التجارة وانتشارها بين المدن أدى إلى تحسين وسائل المواصلات بقدر ما أدى إلى تطور التكنولوجيا. وتقسيم العمل فى المدن أدى إلى قيام الصناعة وبالتالى غيرت طابع العلاقة بين العامل ورب العمل وحولتها إلى علاقة بين العامل وصاحب رأس المال كما أدت إلى سرعة تراكم رؤوس الأموال وتحول النقود إلى رأس مال أدى إلى قيام نظام جديد يعج بالتناقضات الجديدة التى تحمل فى طياتها عوامل تطور جديد وتقود إلى مرحلة أخرى من مراحل التطور الاقتصادى.

وتحليل ماركس لعملية التغير فى ظل النظام الرأسمالى حظى بالجانب الأكبر من اهتمامه وكتاباته غير أن ذلك التحليل يقوم على علاقات افتراضية يرى أن النظام سيمر بها مرتكزاً على نظرية قيمة العمل وما يؤدى إليه نظام السوق من احتدام المنافسة وتفاقم مظالم أصحاب الأعمال غيبة المؤسسات التى تناضل ضد نظام السوق.

وأهم ما توصل إليه ماركس فى هذا الصدد ما يلى:

1. نظرية فائض القيمة surplus value وهو الفرق بين قيمة ما ينتجه العامل فعلاً وبين ما يأخذه من صاحب العمل أجراً لما أنتجه وهذا الفرق هو مظهر الاستغلال الطبقى.

2. البؤس المتراكم نتيجة ميل الرأسمالية إلى زيادة رأس المال وتراكمه نتيجة التطور التكنولوجى الذى يؤدى إلى الاستغناء الجزئى عن العمال.
3. تراكم رأس المال فى يد حفنة من الرأسماليين وتتقارب الأزمات حتى تحدث أزمة كبرى تطيح بالنظام.
4. وهنا يأتى دور العمل المباشر حيث يحتدم الصراع الطبقى بين العمال ورأس المال ينتهى بالثورة واستيلاء العمال على السلطة.

ماكس ويبر Max Weber (1864 – 1920)

كان ويبر تلميذاً للمدرسة التاريخية الألمانية غير أنه تأثر بماركس واستفاد منه كثيراً وإن كان قد نحا نحواً مخالفاً له، واهتم ويبر بالتغير الإجتماعى الاقتصادى وتفسير ذلك التغير فاعتمد على الاقتصاد محاولاً أن يمزج بين النظرية والمذهب التدريجى وصولاً إلى نظرة عريضة للتاريخ الإجتماعى الاقتصادى تربط بين العصور التاريخية المختلفة والبلاد التى شهدت تلك العصور.

وتركز نظرية ويبر على العوامل التى أدت إلى ما أسماه "الرأسمالية الغربية" فرأى أن تطور النظام الإجتماعى الاقتصادى ينقسم إلى مرحلتين مرحلة تقليدية أو ما قبل الرأسمالية ومرحلة الترشيد أو الرأسمالية كما هو الحال فى الغرب. والمجتمع التقليدى عنده يفتقر إلى الشروط الضرورية للتحول الرأسمالى بصرف النظر عن المرحلة التى قطعها ذلك المجتمع.

ورؤية ويبر لمراحل التطور فى الزراعة والتجارة والصناعة تتبع مظهراً واحداً من مظاهر التطور. فالزراعة تبدأ عملاً عائلياً إجتماعياً يقسم العمل فيه على أساس الجنس حيث كانت الزراعة حرفة النساء وفى هذه المرحلة يحل المحراث محل الفأس، يلى ذلك مرحلة الزراعة العشائرية حيث ترتبط العائلة بمجتمع العشيرة ويصبح العمل تعاونياً وهى مرحلة تقوم على عدة روابط تجمع بين أفراد العشيرة فهناك الرابطة الروحية (السحر) والرابطة العسكرية القائمة على القوة والتوسع ثم رابطة الدم. ويلى ذلك المرحلة التالية فى تطور الزراعة وهى مرحلة ملكية الرئاسة أو السيادة وترتبط بظهور الرئاسة فى

مجتمع العشيرة نتيجة تناقضات معينة داخل العشيرة إما نتيجة ظهور طبقة عسكرية أو ظهور الحاجة إلى تنصيب رئيس لحماية أفراد العشيرة، أو ترتيب حيازة الأراضى وفق نظام إقطاعى أو أن يستمد الرئيس مكانته من خلال إشتغاله بالسحر وأخيراً ملكية طبقة النبلاء فى المدن التى تعد ملكية الأرض دليلاً على المكانة الرفيعة تلك المكانة التى تعتمد على مقدرة السيد على فرض الضرائب وجبايتها وتوزيعها على أوجه الخدمات وحماية أملاك العشيرة. وقد استمر هذا النظام سائداً حتى قيام الرأسمالية.

وتطورت الصناعة والتعدين على نحو مماثل لمراحل تطور الزراعة ففى البداية كانت هناك الصناعة المنزلية التى كان الإنتاج فيها يهدف إلى سد حاجة أفراد العائلة، يلى ذلك مرحلة الصناعة القبلية التى تميزت بـاحتكار مادة خام معينة أو إنتاج سلعة معينة، ثم مرحلة الرئاسة أو السيادة التى يشيع فيها الإنتاج من أجل السوق وفيها يستغل السيد أو الرئيس الحرفيين الذين يعملون معه وخاصة الرقيق أو العبيد وأرقى مراحل الصناعة قبل الرأسمالية هى الصناعة فى المدن حيث يشيع استخدام العمل المأجور والتى سرعان ما تتحول إلى إنتاج رأسمالى.

ونجد نفس مظهر التطور المرحلى فى التجارة أيضاً فتبادل السلع فى المرحلة الأولى كان يتم بين أفراد المجتمع العشائرى وعلى أساس عينى ثم تأتى مرحلة التجارة القبلية حيث يصبح التخصص طابعها المميز. والتخصص التجارى وثيق الصلة بالمذاهب الدينية ومظاهر التناقض الإجتماعى غير الاقتصادية. أما المرحلة الثالثة مرحلة الرئاسة أو السيادة فتعتمد على ما يتبقى من فائض للتبادل التجارى بقدر ما تعتمد على موهبة الإتجار التى قد يتمتع بها بعض الرؤساء أو السادة حيث يستغل السادة أتباعهم ويكون الإتجار متجهاً لخدمة مصالح الأمير وأخيراً تأتى مرحلة التجارة فى المدن أو التجارة الحضرية التى سبقت الرأسمالية حيث تدور التجارة حول مصنع معين يمدها بالسلع وتعتمد على التنقل إلى الأسواق.

وقد شاع فى العصور الوسطى المرحلتان الثالثة والرابعة من مراحل التطور والعوامل التى ميزت هاتين المرحلتين كانت الدافع الرئيسى للرأسمالية حتى تتجاوزها فكان الإنتقال

من المرحلة التقليدية إلى المرحلة الرأسمالية إنتقالاً جراحياً، ووجهة نظر ويبر فى الإنتقال إلى الرأسمالية تجعل نظريته ذات طابع مميز بين غيرها من نظريات المراحل.

والرأسمالية الغربية تقوم على الترشيد الاقتصادى ويتضمن ذلك حرية السوق أو غياب العوامل التى تعوق التجارة وتحد من نشاط السوق ويتضمن أيضاً إيجاد فروض فنية متقدمة أو بمعنى آخر تقليل تكلفة الإنتاج إلى أدنى حد ممكن عن طريق الميكنة ويتضمن أيضاً ترشيد الإدارة بما فى ذلك حرية العمل ويعنى ويبر بذلك تتجير الحياة الاقتصادية جميعاً ووجود الأفراد الذين عليهم بيع قوة عملهم مجبرين أو مختارين لرب العمل غير أنه لابد أن لا تكون ثمة عوائق تمنعهم من ممارسة حق العمل.

وقد لاحظ ويبر كذلك أن تطور الرأسمالية الغربية كان مصاحباً لتطور العقيدة المسيحية، فبينما كرست الكاثوليكية مرحلة ما قبل الرأسمالية دفعت البروتستانتية (وخاصة الكلفينية) بالتطور الاقتصادى نحو الرأسمالية.

التطور الاقتصادى

يرجع الفضل فى نشوء علم التاريخ الاقتصادى إلى الاقتصادى الألمانى روشر Wilhelm Roscher الذى أسس ما يسمى "بالمدرسة التاريخية" وهى المدرسة التى ذهبت إلى أن أهم ما يميز نشاط الإنسان الإنتاجى هو التطور. ولذلك فإن كل دراسة الاقتصاد يجب أن تكون قبل كل شئ دراسة لتطور الظواهر الاقتصادية، أى دراسة لتاريخ الظواهر والنظم الاقتصادية. ولابد أن تؤدى مثل هذه الدراسة إلى صياغة قواعد نسبية تحكم الظواهر الاقتصادية فى بلد معين فى فترة معينة من تاريخه.

والواقع أن المدرسة التاريخية لم تنجح فى تنفيذ هذا البرنامج كله بل لقد ذهبت جهود معظم رجالها إلى دراسة تطور الظواهر والنظم الاقتصادية، ولم يتعدوا هذه المرحلة إلى مرحلة البحث النظرى الذى يصوغ نتائج الدراسة التاريخية فى قوانين علمية، وإنما اقتصرت جهودهم على تأسيس علم لازم لدراسة الاقتصاد هو "التاريخ الاقتصادى".

وقد نشر روشر فى عام 1843 كتاباً وضع فيه الأفكار الأساسية للمدرسة التاريخية بعنوان: "دروس موجزة فى الاقتصاد السياسى وفقاً للمنهج التاريخى".

ولما كان علم الاقتصاد هو العلم الذى يدرس ظواهر الإنتاج، وهذه الظواهر متطورة بطبيعتها، فإن فهم حاضرها يقتضى بالضرورة الإلمام بماضيها.

فالإنتاج هو سعى أفراد جماعة معينة لإشباع حاجتهم، والطريقة التى يتبعونها للحصول على ما يشبع حاجتهم تسمى طريقة الإنتاج.

ويمكن أن نميز فى طريقة الإنتاج مجموعتين من الظواهر الاقتصادية:

أ- قوى الإنتاج

وتشمل الأدوات التى تستعمل للحصول على الأموال، والأشخاص الذين يقومون باستعمال هذه الأدوات والخبرة وعادات العمل التى تمكنهم من استعمال هذه الأدوات على وجه معين.

ويلاحظ أن كل من هذه العناصر متطور. فالأدوات التى استعملها الإنسان للحصول على ما يشبع حاجاته قد تطورت من البلطة الحجرية القديمة إلى أحدث الآلات ذات الدفع الذاتى. كما أن أفراد الجماعة الذين يقومون باستعمال هذه الأدوات وقد تطور عددهم ، وازدادت خبرتهم، واكتسبوا من عادات العمل ما يتناسب مع الأدوات التى خلقوها لتسهيل عملهم. ولذلك كانت قوى الإنتاج متطورة متغيرة ويترتب على تطورها تغير الكثير من الظواهر الاقتصادية التى يدرسها الاقتصاد السياسى.

ب- روابط الإنتاج

والإنتاج ظاهرة إجتماعية، فقديماً قال الإغريق أن الإنسان حيوان سياسى، أى أنه يعيش دائماً فى مجتمع، والإنتاج كعمل اجتماعى يفترض دائماً إشتراك عدة أشخاص فى السعى للحصول على الثروات، وفى تقسيم ناتج هذا المجهود وتسمى العلاقات التى تنشأ بين الأفراد خلال عمليات الإنتاج "روابط الإنتاج" ومن أمثلتها العلاقة التى تربط الرأسمالى بالعامل والرقيق بسيده والمصرفى بصاحب المصنع، والتاجر بالمالك العقارى. إلخ.

وهذه الروابط متطورة فبعضها ينشأ وبعضها يندثر، وبعضها يتغير مضمونه بمضى الزمن. وأقدم صور المجتمع الإنسانى التى استطاع العلم الحديث أن يكشف عنها هى "الجماعة البدائية" وأعضاء هذه الجماعة يعيشون على جنى الفواكه والثمار وهم يستعينون على ذلك بأدوات حجرية أولية وفى مرحلة لاحقة يتم اختراع القوس والسهم فيضيف أعضاء الجماعة البدائية الصيد إلى نشاطهم الإنتاجى. وهم يعيشون فى حالة ملكية جماعية، فهم يملكون كجماعة أدوات الإنتاج ويعملون معاً ويملكون سوياً ناتج عملهم وتسود بينهم سلطة الأم.

ولكن حين يتعلم أفراد الجماعة استخدام أدواتهم فى استئناس الحيوان وتربيته وحين يكتشفون الأدوات المعدنية ويبدأون فى الزراعة يتغير وجه المجتمع، فالإنتاج الآن يحتاج إلى عمل شاق، ويستغرق أمداً طويلاً نسبياً، ويستلزم أدوات مرتفعة القيمة، ويؤدى إلى ناتج يفيض عن حاجة المنتج، ولهذا فإن المنتج يستأثر بملكية أدوات الإنتاج والناتج فتظهر أول صور الملكية الفردية، ثم يبدأ فى استخدام أسرى الحرب فى الرعى أو

الزراعة فينشأ نظام "الرق" ثم يهتم المنتج بمن يرث ثروته بعد موته، فتنشأ الأسرة القائمة على سلطة الأب.

وحين تتقدم المدنية ويتضح للمالك الكبير أن الرقيق لا يصلح لاستغلال المساحات الواسعة من الأرض لتعذر الرقابة عليه، وانعدام الدافع إلى العمل لديه، يبدأ نظام الرق فى الإندثار، ويحل محله نظام "رق الأرض" الذى يبدو واضحاً فى العهد الإقطاعى.

العهد الإقطاعى

يتفق المؤرخون على أن العهد الإقطاعى قد بدأ بـانهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية فى القرن الخامس الميلادى. ففى ذلك القرن قامت القبائل الجرمانية – أو البرابرة كما كان يسميهم الرومان – بغزو الإمبراطورية الرومانية الغربية فى مختلف أجزائها ثم انتهت بأن إحتلت روما نفسها، معلنة بذلك إنتهاء هذه الإمبراطورية التى كانت عناصر الإنحلال تنهشها منذ أكثر من قرن.

وفى القرن السابع الميلادى ظهر الإسلام وتكونت الإمبراطورية العربية الإسلامية. وكان القرن الثامن الميلادى قرن غزوات شنها العرب على الإمبراطورية الرومانية الشرقية ثم على بقايا الإمبراطورية الرومانية الغربية، حيث احتلوا شمال أفريقيا وجنوب فرنسا بحملات منظمة أول الأمر، ثم بهجمات يقوم بها المغامرون والقراصنة لحسابهم الخاص.

وأدى ذلك إلى انهيار العالم القديم وضياع معالمه فى أوروبا فالإمبراطورية الرومانية كانت تقوم على سيادة أهل روما على سائر بلاد الإمبراطورية، وعلى نظام الرق فى الاستغلال الزراعى وعلى التجارة بين مختلف أجزاء الإمبراطورية ومع الشرق الذى كانت تسوده الإمبراطورية الرومانية الشرقية أو الإمبراطورية الفارسية. وكان التعبير السياسى عن ذلك كله دولة تمتاز بسلطة مركزية قوية تضمن لسكان العاصمة وصول خيرات المستعمرات وتكفل للتجارة الأمن اللازم لها وتقرر لكل سيد حقوقه على رقيقه.

ولقد أودت الغزوات الإسلامية والجرمانية بكل هذه الأسس فـاحتلال "البرابرة" العاصمة الإمبراطورية قضى على سيادة أهل روما، وبـانهيار الأداة الحكومية فى العاصمة، إنهار الجهاز المركزى للدولة ورغم أن زعماء الجرمان أنشأوا عدة ممالك على أنقاض الإمبراطورية الممزقة، فإنهم عجزوا عن إقامة سلطة مركزية قوية تحل محل السلطة المنهارة وقضى ظهور الإسلام وقيام الإمبراطورية الإسلامية على التجارة بين الشرق والغرب، كما حرم أوروبا من أفريقيا الشمالية، وحرم على الأوروبيين ركوب البحر والإتجار على سواحله، كما أن غزوات المسلمين ساهمت فى نشر الذعر فى أرجاء

أوروبا، وبدت سلطة ملوك الجرمان ضعيفة عاجزة عن أن تؤمن الناس من خوف، أو تحميهم من السلب والنهب أو تكفل لهم الظروف اللازمة لكل نشاط اقتصادى.

وفى وسط هذه الفوضى الشاملة تكون النظام الإقطاعى.

ولم ينجح ملوك الجرمان الذين حكموا أملاك الإمبراطورية الرومانية الغربية فى تكوين دول ذات سلطة مركزية قوية، ولقد عمد أكثرهم إلى تنصيب قواد جيوشهم حكاماً للأقاليم، وسرعان ما اتخذ هؤلاء الحكام الأقوياء مظاهر الاستقلال: فقد أصبحت وظائفهم وألقابهم وراثية، ثم أخذوا يجمعون الضرائب لا لحساب الملك كما كان الأمر فى ظل الحكم الرومانى وإنما لحسابهم الخاص نظير إلتزامهم بدفع إعانة معينة للملك، ففقد الملوك حق فرض الضرائب ثم أنشأوا المحاكم الإقطاعية تحكم بإسمهم لا بإسم الملك ، فخلعوا عن الملك سلطة القضاء، وكان كل منهم قد احتفظ تحت إمرته وفى إقطاعيته بوحدات الجيش التى كان يقودها، ففقد الملك الإمرة المباشرة على جيشه ولم يصبح له جيش تحت تصرفه مما كان يضطره عندما يحارب إلى دعوة الإقطاعيين للوفاء بالتزاماتهم بالدفاع عنه.

وفى نفس الوقت الذى كان فيه الإقطاعيون يستقلون عن السلطة الملكية كانوا يؤكدون سلطانهم على الشعب الذى كان مكوناً أساساً من فلاحين أحرار يزرعون الأرض لحسابهم الخاص، فعمد الإقطاعيون إلى سلبهم الأرض مع إبقائهم لزراعتها، وكانت وسائلهم لذلك كثيرة منها أنهم كانوا يغالون فى مدار الضرائب التى كانوا يجبونها من الفلاحين، مما كان يضطر هؤلاء إلى الاستدانة، ومع استمرار هذه الجباية يعجز الفلاح عن الوفاء بدينه وينتهى به الأمر إلى تسليم أرضه للسيد الإقطاعى. ومنها استعمال الإرهاب السافر لإرغام الفلاح على الإنصياع لإرادة الحاكم، بل أن كثيراً من الفلاحين الأحرار كانوا يسعون بمحض إرادتهم إلى تسليم أرضهم للإقطاعى نظير الحصول على حمايته ذلك أن عدم وجود أى سلطة مركزية أدى إلى حرمان أفراد الفلاحين من كل حماية فكانوا عرضة لنهب قطاع الطرق، وللغزو الخارجى ولاعتداء الإقطاعيين، فلم يكن أمام الفلاح بد من أن يعقد مع أحد سادة الإقطاع "عقد" يلتزم فيه بقبول نظام "رق الأرض serfdom" نظير تمتعه بحماية الإقطاعى.

وكان نظام "المزارعين colons" الذى نشأ فى أواخر عهد الإمبراطورية الرومانية كطريقة لاستغلال الملكيات الزراعية الكبيرة – لاسيما فى المستعمرات – هو الصورة التى رسمت على نسقها علاقة رق الأرض، فلقد اكتشف كبار الملاك فى أقاليم الإمبراطورية أن نظام الرق ليس أكثر النظم إنتاجاً حين تتسع الملكية وتصعب الرقابة على الرقيق فى العمل، ولذلك سعوا لإقناع من يزرع الأرض بأن من مصلحته أن يزيد الإنتاج، فحرروا عبيدهم على أن يلتزم كل منهم بزراعته جزء معين من الأرض، وأن يعطى المالك حصة من الناتج ويبقى الباقى له ولأسرته على ألا يغادر الأرض أو يهجر الزراعة.

ولم يرد الإقطاعيون الفلاحين إلى حالة الرق لنفس السبب الاقتصادى السابق، ولصعوبة إرغام الفلاحين على قبول الرق ولانتشار المسيحية ومحاربتها لفكرة استعباد الإنسان للإنسان ولذلك أقاموا بينهم وبين الفلاحين علاقة يمكن تلخيص معالمها الأساسية فى النقاط التالية:

1. الأرض ملك لسيد الإقطاع، قد تلقى ملكيتها من الملك الذى عينه أو عين أحد آبائه حاكماً لهذه المنطقة والذى مازال له حق نظرى فى الملكية، وسيد الإقطاع يحتفظ لنفسه بجزء من الأرض يزرع لحسابه ويوزع بقية الأرض بين الفلاحين الذين يلتزم كل منهم بزراعة حصته.
2. يقوم رقيق الأرض بزراعة الحصة التى أعطاها له السيد الإقطاعى ويلتزم بأن يعطى للسيد جزءاً معيناً من المحصول، وأن يعمل بلا أجر فى زراعة الأرض التى احتفظ بها السيد لنفسه (نظام السخرة) وأن يؤدى لهذا السيد خدمات وفرائض عينية أخرى.
3. مادام الرقيق بوفى بالتزاماته هذه ويقوم بزراعة الأرض فلا يملك السيد طرده منها، ويرث أولاده عنه حق زراعة هذه الأرض – على ألا يؤدى الميراث إلى تجزئة الحصة – ولذلك ساد نظام توريث الأرض للإبن الأكبر وحده.

4. يلتزم سيد الإقطاع بحماية رقيق الأرض وبإقامة القضاء بينهم وبتوفير عدد من المرافق العامة كالمطاحن ومعصرة النبيذ.

الإقطاعية Manor

كانت الإقطاعية هى وحدة الإنتاج فى ظل النظام الإقطاعى، وكان عليها أن تقوم بتوفير ما يشبع حاجات سكانها جميعاً، وكان النشاط الاقتصادى فى ذلك العصر يقتصر أساساً على الزراعة، فالتجارة – كما رأينا – قد سدت أمامها السبل نتيجة سيطرة المسلمين على البحر المتوسط، وبتأخر التجارة يتعذر تقدم الصناعات اليدوية.

لكل ذلك قام النظام الإقطاعى على أساس تنظيم استغلال الأرض وتوزيع دخل هذا الاستغلال بين مختلف الطبقات.

والإقطاعية تبدو فيها معالم المجتمع الزراعى الخالص، فالإلتزامات لا تقوم ولا تسدد بالنقود وإنما بالمحصولات، فالنقود، وهى أساساً أداة للتداول، لا تنتشر إلا بإنتشار التجارة، أما المجتمع الزراعى الذى تنحصر فيه المبادلات فى عدد محدود من السلع وتتم فى مناسبات معلومة فهو لا يشعر بحاجة ماسة للنقود وكثيراً ما يكتفى بالمبادلة عيناً.

كذلك تمتاز الإقطاعية بقيام العلاقات الاقتصادية فيها على أساس ثابت من العرف، وليس على أساس عقدى، وهذا أيضاً من مميزات المجتمع الزراعى الذى لم تغزه الرأسمالية بعد، فالزراعة بـاعتبارها مجموعة من العمليات التى تتجدد بنفس الشكل من عام إلى آخر، يقوم فيها عدد معين معروف من العلاقات الاقتصادية يتحدد شكلها بصفة دائمة ولا يتغير عادة إلا تحت ظروف خارجية، فليس ثم حاجة إلى نظرية العقد فرقيق الأرض مثلاً قد حدد علاقته مع الإقطاعى بصفة دائمة، وهو لا يحتاج إلى مناقشة هذه العلاقة من جديد فى كل موسم عمل أو عند جنى كل محصول بعكس الحال فى التجارة حيث تنشأ علاقات متعددة ومختلفة الطبيعة لابد لحكم كل منها من اتفاق بين الأطراف المعنية.

وكان هدف الإقطاعية هو القيام بإطعام سكانها، فلم يكن ثم مبادلات بين الإقطاعيات إلا فيما ندر، ولذلك كان الاقتصاد الإقطاعى يمتاز بعدم السعى إلى تحقيق الربح، فكل أسرة تقوم بزراعة نصيبها من الأرض وتهدف أساساً لتوفير القوت لأفرادها وتساهم أيضاً فى

توفير القوت لسيد الإقطاع وحاشيته العسكرية (الفرسان) والمدنية. وغنى عن الذكر أن ظروف الإنتاج الزراعى تختلف من إقطاعية إلى أخرى على حسب جودة الأرض والظروف الجوية. ولذلك فقد كانت هناك إقطاعيات أفقر من الأخرى ولا تستطيع أن تطعم إلا عدداً محدوداً من السكان. وكثيراً ما كانت المجاعات تفتك بسكان إقطاعية دون أن يقلل من وطأتها إمكان "الاستيراد" من الإقطاعيات الأخرى حيث أن كل إقطاعية لا تنتج إلا ما يكفيها، وأن طرق المواصلات الكافية لنقل المؤن لم تكن موجودة.

وكانت الصناعة المنزلية تكفى أساساً لتوفير ما يحتاج إليه رقيق الأرض وأسرته من منتجات صناعية كالملابس والآلات الزراعية ونحوها. وكان بعض سكان الإقطاعية يتخصصون فى الحرف اليدوية لإنتاج ما يلزم من مصنوعات لسيد الإقطاع وحاشيته وكان هؤلاء الصناع بالطبع يعيشون من منتجات الأرض.

ولم تكن الإقطاعية تستغل فى الزراعة كوحدة متكاملة تطبق فيها طرق الزراعة الكثيفة، بل إحتفظ بكل طرق الزراعة القديمة. فالأرض مقسمة بين عدد كبير من رقيق الأرض ولا يمكن إذن الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير. والإنتاج يهدف إلى توفير ما يلزم لاستهلاك رقيق الأرض وأسرته فحسب ولا يهدف إلى توفير فائض يمكن بيعه، وذلك لأن الرقيق ليس لديه حافز لزيادة الإنتاج، فكل زيادة ستذهب حصة منها لسيد الإقطاع ، وما يتبقى لا يمكن لرقيق الأرض أن يبيعه خارج الإقطاعية للأسباب التى سبق بيانها . أما عن البيع داخل الإقطاعية فـمجاله محدود جداً لا يتعدى مبادلة بعض المنتجات الزراعية مقابل منتجات صناعية فى الحالات النادرة التى لا ينتج فيها رقيق الأرض بنفسه وبمساعدة أفراد أسرته كل ما يلزمه من أدوات صناعية.

بل أن الاستهلاك نفسه لم يكن يحتاج إلى إنتاج ضخم، فعدد السكان محدود نتيجة للحروب السابقة ولعدم الاستقرار وتعدد المجاعات. ولذلك فليس هناك أى حافز يدفع إلى زيادة المساحة المزروعة أو تحسين طرق الإنتاج رغبة فى زيادة الإنتاج.

ولعل هذا هو ما يفسر أن الأدوات المستعملة فى الزراعة هى بعينها الأدوات القديمة، فليس هناك أى تطور فى فن الإنتاج ولا أى اختراع حديث، ولا أى تقدم فى أدوات الإنتاج.

المدينة فى العهد الإقطاعى

كانت الإمبراطورية الرومانية تزخر بعدد كبير من المدن، ففضلاً عن المدن الإيطالية، كانت تنشأ مدن فى مختلف أنحاء الإمبراطورية فى الأماكن التى تعسكر فيها الحاميات الرومانية، فالجنود الرومان كانوا لا يعيشون فى الريف ولا يفلحون الأرض، وإنما يعيشون فى مدن صغيرة من الجزية التى يؤديها أهل البلد. وكان التجار والصناع يستقرون بالقرب من هذه الحاميات ينقلون إليها ثروة الريف ويتجرون فيما بين المدن المختلفة، ويجلبون السلع النادرة من روما، ويصنعون لرجال الحامية ما يلزمهم من ثياب وأدوات حرب أو زينة.

فلما انهارت الإمبراطورية الرومانية وعمت الفوضى والحروب أجزاءها تعطلت التجارة، وتشرد الصناع واضمحلت المدن، ولما بدأ النظام الإقطاعى يسود أوروبا وقعت المدن القديمة تحت سلطان السادة الإقطاعيين، وأرغم معظم أهلها على فلاحة الأرض والإنخراط فى نظام رق الأرض، وقد أدى ذلك إلى اندثار بعض المدن القديمة إندثاراً تاماً، وتحول بعضها إلى قرى لا تختلف عن غيرها من بلاد الريف، وظل البعض محتفظاً بشئ من الحيوية رغم وجوده فى حالة خضوع تام لسيد الإقطاع وتبعية اقتصادية للريف وللزراعة تجعلها أقرب إلى بعض "بنادر" الريف العصرى منها إلى المدينة بالمعنى الصحيح.

هكذا تميزت القرون الأولى من العهد الإقطاعى بضياع معالم الحياة المدنية وسيادة الريف وبعبارة أخرى تميزت بتغلب الاقتصاد الزراعى على كل نشاط تجارى أو صناعى.

ولكن هذه الحال ما لبثت أن تغيرت حين استقر العهد الإقطاعى استقراراً كاملاً، فلقد تحول سادة الإقطاع من قواد برابرة، إلى أمراء مترفين يسعون إلى تجديد حياة الترف

التى كان الرومان يعيشون فيها، فـاتجهوا نحو سلالة أولئك الصناع الذين صاغوا أيام الرومان أدوات الترف، ولم يعودوا يكتفون بثياب خشنة أو أسلحة بدائية يقوم بصنعها تابعوهم من الفلاحين، فبدأت الحياة تدب فى المدينة، وبدأت الأسر ذات التقاليد الصناعية نشاطها القديم. وساعد على ذلك أن طبقة الإقطاعيين قد إزداد عددها، فكل أمير كبير كان يمنح أجزاء من إقطاعياته للذين ينبغون ويبرزون من بين الفرسان الذين يعملون تحت إمرته وكان كل واحد من هؤلاء السادة الجدد يمنح بدوره بعض فرسانه أجزاء من إقطاعيته. وهكذا تكون الهرم الإقطاعى من سلسلة كل حلقة منها تضم سادة تابعين ، وعلى رأس الهرم يوجد الإمبراطور الجرمانى – الذى يعد خليفة لأباطرة الرومان – ثم الملوك، ثم يلى ذلك طبقات من الإقطاعيين بعضها فوق بعض حتى طبقة الفرسان، وكل إقطاعى من هؤلاء يعلوه سيد Lord يدين له بالولاء وتخضع له عدد من الإقطاعيين يسمون "تابعية" وقد أدى هذا كله إلى اتساع السوق أمام منتجات الصناع.

وباستقرار العهد الإقطاعى وانتهاء الغزوات البربرية والإسلامية قلت الحروب وساعد نفوذ الكنيسة على الحد من الحروب بين الإقطاعيين فاستتب الأمن نوعاً، وعاود التجار النشاط. وظهر من بين أهل المدن طبقة تخصصت فى تداول السلع داخل الإقطاعية ثم من إقطاعية إلى أخرى ثم من مملكة إلى أخرى.

وكانت الصناعة فى ذلك العهد تعتمد على أدوات يحركها الإنسان بقوته، فهى صناعات يدوية handcrafts. وكان يقوم بالإنتاج الصناعى عمال يعمل كل منهم لحسابه الخاص ويستعمل أدوات هى ملك له، يتخذ لنفسه "ورشة" فى منزله، ويعاونه عدد محدود من الأشخاص ينقسمون حسب درايتهم الفنية إلى "عرفاء" و"صبيان". وكان كل منهم يعمل تحت الطلب "أى ينتج بناء على طلب سابق من المستهلك، الذى كان يدفع "العربون " ويقوم أحياناً بتقديم المادة الأولية، فلم يكن هناك إنتاج للسوق، إنتاج لمستهلك مجهول لم يعرف بعد كما هو الحال فى النظام الرأسمالى كما سنرى.

ولم يكن متصوراً أن يكون هناك إنتاج للسوق، مادامت السوق محدودة النطاق كما كانت السوق فى العهد الإقطاعى. فالمشترون عددهم محدود، ولا يستطيع الصانع أن يخاطر باستخدام وقته وأعوانه وأدواته ورأس ماله فى إنتاج أشياء قد لا تجد مشترياً. بل إن

الخوف من كساد الصناعة دفع الصناع إلى تنظيم أنفسهم تنظيماً دقيقاً يكفل مصالحهم ويجنبهم مخاطر المنافسة الحرة ويقلل من أخطار ضيق السوق، وهو ما عرف بنظام "الطوائف guilds".

وبمقتضى هذا النظام انتظم كل المشتغلين بصناعة معينة فى تنظيم عام للطائفة. ويحرم على كل من لا يكون عضواً فى هذا التنظيم القيام بهذه الصناعة أو فتح "ورشة" داخل نطاق المدينة. وينقسم المشتغلون بالصناعات إلى ثلاث فئات: "المعلمون masters " والعرفاء والصبيان. وللمعلمين وحدهم حق فتح "ورشة" على ألا يزيد عدد العرفاء والصبيان لدى كل منهم عن عدد معين. وكان على الصبى أن يعمل عدداً معيناً من السنين بشكل يرضى المعلم حتى يصير عريف، أما العريف الذى كان يريد أن يصير معلماً، فكان عليه أن يقدم لمجلس الطائفة "عملاً ممتازاً" يقتنع المعلمون معه بتمكن العريف من الصنعة.

وإلى جانب هذه الإختصاصات المهنية، سرعان ما اكتسبت الطائفة سلطات إدارية ومالية وقضائية، فكان عليها أن تنظم العمل فى الورش وأن تجمع الضرائب المفروضة على أعضائها، وأن تفض المنازعات التى تنشب بينهم أو بينهم وبين العملاء.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذا التنظيم الطائفى كان يجد تبريره الاقتصادى فى ضيق السوق ورغبة الصناع فى ضمان استمرار نشاطهم وسد باب المنافسة أمام الدخلاء على الصناعة.

ولقد امتد هذا التنظيم الطائفى الدقيق إلى كل أوجه النشاط الاقتصادى داخل المدينة بحيث لم ينفرد بعدم الخضوع له إلا طبقة التجار. وكان لهذا الاستثناء تبريره الاقتصادى.

فالتجارة فى ذلك العهد كانت تعنى ما يمكن أن نسميه تجارة "الاستيراد والتصدير" أى تداول السلع بين مدينة وأخرى، أو بين إقطاعية وأخرى، أو حتى بين مملكة وأخرى. أما بيع المنتجات المحلية فى نفس المدينة فقد كان يقوم به الصناع أنفسهم، وكان التنظيم الطائفى يحول دون وجود شخص كل وظيفته بيع ما يصنعه غيره. ولم تكن أمام الصناع

مشكلة "تصريف الناتج" لأنهم كانوا ينتجون وفقاً للأوامر التى يتلقونها من المستهلكين ، فالناتج مباع مقدماً.

وكانت تجارة الاستيراد والتصدير تتضمن الكثير من المخاطرة، نظراً لعدم توافر الأمن الكامل فى الطريق ولسوء المواصلات، كما كانت تفترض فيمن يقوم بها أن يملك رأس مال كبير نسبياً. ولذلك فإن عدد الذين تصدوا للقيام بهذه المهنة الخطيرة كان بطبيعة الحال محدوداً، بشكل لم يحس معه التجار بحاجة إلى ضم صفوفهم فى تنظيم يكفل منع تطفل الدخلاء، كما أن التجارة بما فيها من مخاطرة لا تتسق وفكرة التنظيم التى كان يقوم عليها نظام الطوائف.

والربح، كما يقول الاقتصاديون، يتناسب تناسباً طردياً مع الخطر الذى يتضمنه النشاط الاقتصادى، ولذلك فإن التجار الذين تفادوا هذه المخاطر حققوا أرباحاً طائلة وعمت من مركزهم داخل المدينة، وحققت لطبقتهم السيادة على الطبقات الأخرى بحيث أصبح لفظ "أهل المدينة bourgeois" ينصرف أساساً إلى التجار.

ولقد كانت هذه الطبقة محور التطور الاقتصادى والسياسى الذى أخرج أوروبا من العصور الوسطى، وقضى على النظام الإقطاعى. فقد كانت نواة الرأسمالية الحديثة التى أنبتت وترعرعت حتى فرضت نظامها على أوروبا وعلى العالم. وساعدها على تحقيق هذا التطور عدة عوامل داخلية وخارجية أهمها الحروب الصليبية والإكتشافات الجغرافية.

عوامل إنهيار النظام الإقطاعى

أخذ نظام الإقطاع يخلى السبيل – تدريجياً – للزراعة الرأسمالية نتيجة نشوء قوى كثيرة دفعت بنظام الإقطاع نحو هذا التطور ويأتى فى مقدمة هذه القوى النهضة الفكرية التى شهدتها أوروبا فى القرن التاسع عشر وما ترتب عليها من بلورة حقوق الإنسان ومهاجمة نظام رقيق الأرض والدعوة إلى الحرية والمساواة وقد حمل لواء هذه الحركة الكتاب من كافة شعوب أوروبا ولاسيما فى فرنسا أمثال فولتير ومونتسكيو وغيرهم.

وأدى نمو الصناعة كحرفة مستقلة إلى زيادة الطلب على الأيدى العاملة فى المدن مما استدعى تحرير رقيق الأرض لاستخدامهم فى الصناعات التى بدأت تنمو وتتطلب الأيدى العاملة الرخيصة.

وتطلب ذلك – بالضرورة – تحرير طبقة رقيق الأرض من الإلتزامات الشخصية فعدلت خلال القرن التاسع عشر قوانين الإقامة وألغيت كل القيود التى تحد من الإلتحاق بالحرف فأمكن للعبيد المحررين أن يتركوا الزراعة ويذهبوا إلى المدن للعمل بالصناعة إذا رغبوا فى ذلك. كما أصبح المزارع حراً يذهب حيث يشاء وله مطلق الحرية فى الشراء والبيع ورهن الممتلكات مقابل أداء الضرائب للدولة التى حلت محل سلطة السادة الإقطاعيين.

وكان أهم ما سعت إليه حركة التحرير الكبرى هو إيجاد الحافز الشخصى على الإنتاج والقضاء على تفوق سادة الإقطاع ونبلائه وتقويض سلطتهم ومن ثم هدفت حركات الإصلاح نحو إعادة توزيع أراضى الملوك والقياصرة وأسرهم والنبلاء وسادة الإقطاع ورجال الكنيسة على الفلاحين.

وكانت الثورة الفرنسية منطلق هذه الحركة منذ قيامها فى 1789 فحررت فلاحى فرنسا ووزعت الأرض عليهم، وحدث نفس الشئ فى ألمانيا 1850 حيث أنشأ بنك تولى إقراض الأموال للفلاحين ليستعينوا بها على شراء الأراضى مقابل رهن تلك الأراضى لدى البنك. وحصل الفلاح الروسى على حق ملكية الأرض على أثر ثورة صغار الزراع (1902 – 1905). وحرر العبيد فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية فى منتصف الستينات من القرن التاسع عشر.

وبالإضافة إلى ذلك كانت الحاجة تدعو إلى ضرورة تغيير أساليب الإنتاج ووسائله التى سادت فى ظل النظام الإقطاعى والتى لم تعد قادرة على الوفاء بمطالب السكان الذين أخذ عددهم فى التزايد المستمر وخاصة بعد انتشار الملكية الفردية، فبدأ التفكير فى مشروعات التوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة فاستصلحت الأراضى البور وحولت المراعى إلى مزارع.

وكان ضعف نفوذ الكنيسة الكاثوليكية من أهم أسباب زوال نظام الإقطاع، فالثورة الدينية التى قادها مارتن لوثر فى ألمانيا فى مطلع القرن السادس عشر ضد الكنيسة أدت إلى إضعاف الكنيسة وإلى فقدها لأملاكها الواسعة فى ألمانيا، وتبع ذلك استقلال الكنيسة الإنجليزية عن البابوية ومصادرة أملاك الكنيسة.

على أن عوامل هذا التغيير كلها تمت نتيجة ما لحق بالاقتصاد الأوروبى من تطور بسبب نمو الرأسمالية التجارية وعلو كعب البورجوازية على النحو الذى سنوضحه فيما بعد.

الرأسمالية التجارية

رأينا كيف تكونت طبقة التجار فى ظل النظام الإقطاعى، وكيف بدأت تسيطر على حياة المدينة، وقد شارك عاملان تاريخيان فى تنشيط التجارة وبالتالى فى إثراء طبقة التجار وتدعيم مركزها الاقتصادى وهما الحروب الصليبية، والإكتشافات الجغرافية.

الحروب الصليبية

تباينت الآراء حول تفسير طبيعة الحروب الصليبية ومحاولة معرفة البواعث الكامنة التى تقف من ورائها. ولكننا نرى أنها كانت نتيجة تفاعل عدد من العوامل الدينية والسياسية والاقتصادية فقد كانت ثمرة للحماس الدينى الذى تميزت به العصور الوسطى كما وجد فيها المجتمع الرومانى متنفساً لضغوط الجرمان – فى نفس الوقت – فرصة لإظهار ولائهم للمسيحية وإرضاء نزعتهم نحو القتال والترحال، هذا بالإضافة إلى الرغبة فى الحصول على تجارة الشرق التى كانت بيد المسلمين.

وقد توالت الحملات الصليبية على الشرق الإسلامى منذ أواخر القرن الحادى عشر، واحتل الصليبيون فلسطين ومناطق متفرقة من الشام، وأنشأوا ممالك مسيحية فى هذه الأقطار عاشت قرابة قرنين من الزمان وارتبطت بدول الإسلام المحيطة بها تارة بروابط الصداقة، وأخرى بروابط التبعية، وثالثة بروابط السيادة. كما إشتبكت معها فى حروب طاحنة، كان النصر فيها تتبادله القوتان المتنازعتان.

وانتهت الحروب الصليبية فى أواخر القرن الثالث عشر دون أن تحقق أى هدف من الأهداف التى أعلنتها يوم غادرت فرقها الأولى سهول أوروبا وجبالها إلى صحارى الشرق ووديانه، ولكنها كانت حركة تاريخية كبرى بعيدة الأثر. بل إن الإتصال بالشرق أحدث فى المجتمع الإقطاعى الأوروبى آثاراً بعيدة المدى يهمنا منها الآن تنشيط التجارة بين الشرق والغرب.

فقد كفلت أساطيل الصليبيين شيئاً من الأمن فى البحر المتوسط، فما لبثت أساطيل التجارة أن تبعتها، وقدم التجار الأوروبيون أرض الشرق يشترون مختلف السلع ويحققون الربح

للتجار المسلمين ويوفرون المال لخزائن سلاطين الإسلام وملوكه، فحرص هؤلاء على استمرار هذا النشاط المربح ومنحوا تجار الغرب الأمن والسلام وساهموا فى محاربة القراصنة حتى لو كانوا مسلمين.

وكانت الممالك المسيحية فى الشام – وأهمها مملكة بيت المقدس ومملكة أنطاكية – مراكز لتجمع التجار الأوروبيين، ولعقد الأسواق ولتبادل السلع. ولم تكن الحروب بين هذه الممالك والدول الإسلامية لتمنع هذا النشاط التجارى، فقد كان فصل الصيف هو موسم العمليات الحربية، فإذا حل الشتاء توقفت هذه العمليات وحلت محلها مبادلات اقتصادية لا شك فى الفائدة التى تعود منها على الإنسانية.

وكان أول من أفاد من هذه المبادلات التجارية هم تجار إيطاليا، ثم تلاهم تجار هولندا الذين كانوا يشترون من الإيطاليين منتجات الشرق ويبيعونها فى انجلترا وفى شمال أوروبا.

الإكتشافات الجغرافية

وكانت الأرباح الطائلة التى حققها تجار إيطاليا من التجارة مع الشرق حافزاً لتجار البلاد الأوروبية الأخرى للسير فى هذه السبيل، ولكن الإيطاليين كانوا قد تفاهموا مع سلاطين المماليك أصحاب السيادة على مصر والشام بحيث أقاموا لصالحهم احتكار التجارة مع الشرق الإسلامى، فسعى تجار البلاد الأخرى إلى الكشف عن طرق غير طريق البحر الأبيض المتوسط للإتجار مع دول الشرق الأقصى.

وكان ملاحو البرتغال منذ عهد أميرها هنرى الملاح – فى القرن الخامس عشر – قد ارتادوا ساحل أفريقيا الغربى، وأخيراً تمكن أحدهم ويدعى فاسكودا جاما من السفر إلى شرقى رأس الرجاء الصالح حتى وصل إلى الهند، واضعاً بذلك حجر الأساس للاستعمار البرتغالى وللاستعمار الأوروبى بصفة عامة فى الشرق الأقصى.

وفى نفس الوقت الذى كان البرتغاليون يقدمون فيه بهذه المحاولة التى حققت النجاح فى مطلع تسعينات القرن الخامس عشر، كان كريستوفر كولمبس قد قام بمحاولة لتطبيق

نظريات كوبرنيكس وجاليليو عن كروية الأرض، وذلك بأن يعبر المحيط الأطلنطى غرباً حتى يصل إلى الهند، ولكن المحاولة قادمة إلى اكتشاف أمريكا عام 1492.

وفى خلال ربع القرن الذى تلا هذين الكشفين توالت رحلات المستكشفين من إنجليز وهولنديين وفرنسيين وأسبان فتم اكتشاف أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وتمكن ماجلان من القيام بأول رحلة بحرية حول العالم.

وإذا كان اكتشاف طريق الهند قد نشط التجارة مع الشرق الأقصى، فإن اكتشاف العالم الجديد قد أحدث ثورة فى المجتمع الأوروبى، فقد كانت أمريكا الجنوبية تزخر بالذهب والفضة. وأخذ الأسبان والبرتغاليون فى استخراج المعدنين النفيسين وإرسالهما إلى أوروبا، وكان من أثر ذلك أن وجدت التجارة كمية وافرة من النقود سهلت المعاملات وساعدت على الإتجار، كما ساهمت فى رفع الأثمان بشكل تضحى أدى إلى إثراء التجار على حساب الطبقات ذات الدخل الثابت كالإقطاعيين الذين كانوا قد باعوا ما لهم من حقوق عينية على أتباعهم نظير مبالغ نقدية معينة وكذلك الصناع فى المدن وغيرهم من الطبقات والفئات الأخرى. كما أن إعداد الحملات للسفر إلى أمريكا، وتموين الأوروبيين الذين هاجروا إلى العالم الجديد بصفة مؤقتة أو دائمة، كل ذلك فتح أسواقاً جديدة أمام التجارة الأوروبية، وأخيراً فإن الأرض الجديدة كانت غنية فى المواد الأولية، وكان إحضار هذه المواد لبيعها فى أوروبا وجهاً جديداً للتجارة ولإثراء التجار.

ولما تدعم المركز الاقتصادى لطبقة التجار، قوى مركزها الإجتماعى وغيرت الأرباح الطائلة التى حققها التجار من الفكرة السائدة فى العصور الوسطى من إزدراء السعى وراء الثروة وإكبار الإعتدال فى الرغبات المادية وأصبح للربح من أجل الربح هدفاً تشرأب إليه الأعناق. وبعد أن كانت النقود مجرد وسيلة لمبادلة سلعة بسلعة أخرى، أصبحت "رأس مال" يستبدل به التاجر السلع بقصد إعادة بيعها مع تحقيق زيادة فى رأس المال.

وسعت الطبقة البورجوازية bourgeois – كما كانوا يسمونها فى ذلك الوقت – إلى تدعيم مركزها السياسى فى الدولة حتى صارت أوروبا "عالماً التاجر فيه ملك" على حد تعبير المؤرخ الاقتصادى الفرنسى جونار.

حكومات تهتم بالتجارة

ما كاد مركز التجار الاقتصادى يقوى حتى سعت هذه الطبقة لفرض سلطانها داخل المدينة وتزعمت أهل المدينة وقادت كفاحهم ضد الاستبداد الإقطاعى. وقد توصل الكثير من المدن إلى شراء حقوق السيد الإقطاعى الذى تدين له بالسيادة، أى أن المدينة ككل تتعهد بأن تدفع للسيد جزية سنوية معينة نظير إعفائها من الخدمات الإقطاعية التى كان يفرضها عليها نظام رق الأرض.

وكان جمع مبلغ الجزية من سكان المدينة يفترض تنظيماً إدارياً ومالياً للمدينة، ولقد تصدت طبقة التجار لخلق هذا التنظيم، فنشأت "البلدية municipality" وهى هيئة تجمع أعيان المدينة وذوى الرأى فيها – وهم بطبيعة الحال من التجار – وتقوم بتنظيم جمع الجزية، وتنوب عن أهل المدينة كافة فى الإتصال بسيد الإقطاع.

وكانت البلدية مدرسة للحكم الذاتى للمدينة، فما لبثت البورجوازية أن سعت إلى الاستقلال عن سلطة الإقطاع السياسية، وحكم المدينة – تشريعاً وقضاءاً وتنفيذاً – بواسطة البلدية . وكانت كل مدينة تسعى للحصول على حريتها إما بشرائها من سيد الإقطاع، وإما بحرب مع هذا السيد، إذا لم يكن من القوة بحيث يستطيع إخضاع المدينة التى بدأ أهلها يحصنونها ويحيطونها بالأسوار، وإما بمنحة من الملك إذا كان الملك من القوة بحيث يرغم سيد الإقطاع على إحترام قراراته.

ولما نشطت التجارة، أنشئت مدن جديدة، تمتعت منذ نشأتها بحرية كاملة إزاء سلطان الإقطاع عرفت بالمدن الحرة.

وهكذا توصلت البورجوازية إلى تنظيم عدة معاقل لها، تتولى داخلها سلطات الحكم.

ولكن المدينة بحدودها الضيقة التى يحيط بها سلطان الإقطاع وتتهدها منازعاته ونزواته ، لم تعد مجالاً حيوياً كافياً لطبقة التجار التى أثرت بالإتجار مع السوق، ولذلك فقد سعت

البورجوازية لتنال قسطاً من السلطة السياسية فى الدولة بعد أن كانت قانعة بالسلطة المحلية داخل المدينة.

وكان تجار إيطاليا أول من استفاد من الحروب الصليبية وفتح التجارة مع بلاد الإسلام وكانت إيطاليا فى ذلك الوقت ممزقة إلى إمارات صغيرة متنازعة متنافسة، وكانت المنافسة بين البابا والإمبراطور على السلطة الزمنية فى إيطاليا من عوامل عدم الاستقرار السياسى فى هذا البلد. ولذلك فقد سارعت البورجوازية فى المدن التجارية الكبرى – كالبندقية وجنوا وفلورنسه وأمالفى – إلى توسيع رقعة المدينة وتحصينها وإعلان استقلالها التام عن الإقطاعيين باعتبارها جمهوريات تخضع لسلطة البابا الدينية فقط . وكان للبورجوازية من الثراء ما مكنها من الدفاع عن هذه الجمهوريات، فبنت الأساطيل القوية وكونت الجيوش من أهل المدن ومن الجنود المرتزقة للدفاع عن هذا الاستقلال.

وقد بلغ من قوة هذه الجمهوريات أن ظل استقلالها محترماً قروناً طويلة فقد عاشت حتى مطلع القرن التاسع عشر. وحكمت الجمهوريات أسر من التجار الأثرياء، إمتد نفوذها إلى خارج حدود سلطانها السياسى، إذ قامت بدور المصرفى، وأقرضت الأمراء، بل لقد اندمج بعض هذه الأسر فى طبقة النبلاء عن طريق المصاهرة (مثل عائلة مديتشى التى كانت تحكم فلورنسه وقد كان منها ملكتان لفرنسا)، وليس أدل على قوة البورجوازية فى ذلك العهد من هذه المصاهرة، فقد كان النبلاء الإقطاعيون حتى ذلك الوقت يزدرون التاجر ولا ينسون أنه من سلالة دانت لهم بالخضوع.

على أن ظروف إيطاليا التى سمحت بوجود مثل هذه الجمهوريات لم تكن تتوافر فى بقية بلاد أوروبا ولذلك فإن البورجوازية عمدت إلى سياسة أخرى، فبدلاً من أن تعلن الاستقلال وتخلع السلطات السياسية، الصراع بين الملوك وسادة الإقطاع.

فقد كان الملوك يسعون إلى تدعيم سلطانهم والقضاء على سلطات أمراء الإقطاع وواضح أن مصالح التجار كانت تتفق مع الملوك، ولذلك فقد حالفت البورجوازية الملوك فى نضالهم وساعدتهم على القضاء على سلطان الإقطاعيين. وكان الملوك أحوج ما يكونون إلى البورجوازية التى كانت تقدم لهم ما يلزم من نقود لتمويل حروبهم فى وقت لم تكن

الضرائب الحديثة قد عرفت بعد، وتقدم لهم الرجال الأكفاء الذين يتولون الإدارة المركزية وينوبون عن الملك فى الإدارات المحلية.

ولقد ساعدت الملكية والبورجوازية عوامل أدت إلى إضعاف نفوذ الإقطاعيين منها: موت الكثير من أمراء الإقطاع فى الحروب الصليبية، والفقر الذى حل بالكثير منهم إثر التضخم الذى أعقبه اكتشاف أمريكا واستغلال موارد الذهب والفضة فيها. وبذلك تمكن الملوك من إنشاء الدول الموحدة الحديثة: أسبانيا وفرنسا وإنجلترا والنمسا.

وقد أصبحت الدولة المركزية التى يسودها سلطان الملك المطلق هى وحدة الاقتصاد الدولى، وبدأت هذه الوحدة ترتكز على مبدأ القوميات، فكل دولة تضم أساساً أمة معينة ويقوم نشاط سكانها الاقتصادى على أساس قومى.

وقد استمر تعاون البورجوازية مع الملكيات المطلقة ما يزيد عن قرنين من الزمان شارك الملوك فيه التجار فى تنظيم التجارة، وفى المشروعات التجارية والاستعمارية، ووضعت الدولة قوتها وسلطانها فى خدمة التجارة لحمايتها. وكانت الشركات التى تتكون لاستعمار الأراضى المكتشفة حديثاً تسمى "شركات ملكية" وتتكون بإذن خاص من الملك وتحتفظ له بحصة من ربحها، ويرفع أسطولها علم الملك، ويدافع الملك عن مصالحها بكل ما أوتى من سلطان.

تطور التجارة

رأينا كيف تمت التجارة وكيف تدعم مركز التجارة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. ونريد الآن أن نبين كيف أن إتجاهات التجارة قد تغيرت بشكل أدى إلى إتصال وثيق بين التجارة والصناعة كان من أثره أن تطورت الصناعة تطوراً خطير النتائج، بعيد الآثار.

ففى البداية كانت التجارة تنحصر أساساً فى جلب السلع النادرة المطلوبة فى أوروبا من الشرق وبيعها فى الأسواق الأوروبية: المنسوجات الحريرية والتوابل والأسلحة. أما الإتجار فى المنتجات المحلية فقد كان مقصوراً – كما قدمنا – على الصناع المنتجين أنفسهم.

ولكن كشف أمريكا وبدء الهجرة إليها، غير من طبيعة التيارات التجارية. فقد صار التجار يعملون على تصدير المنتجات الصناعية إلى أمريكا، وجلب المواد الأولية منها ومن غيرها من المستعمرات وبذلك كان على التجار أن يتصلوا بعالم الصناعة، وأن يهتموا بتطورها.

فأخذ التجار يطلبون إلى الصناع العمل لحسابهم، فكان التاجر يعطى المواد الأولية للصانع، ويأخذ الناتج لتصديره، فهو يسعى دائماً للشراء من أجل البيع بثمن أكبر، ولكنه الآن مضطر لأن يجعل ما يشتريه يمر بالصانع الذى يحول من شكله ويعده للاستهلاك . ومن هذه اللحظة بدأ التجار يهتمون بطرق تحديد أجور الصناع ومدى سرعتهم فى العمل وكفاءتهم فى الإنتاج.

وكان الصناع خاضعين لنظام الطوائف الذى غدا غير متسق مع مقتضيات الاقتصاد التجارى الحديث، فالطائفة تفرض احتكاراً يجعل من العسير على التاجر تهديد الصانع بمنافس آخر، وهى تحدد الأجور بشكل يحرم التاجر من مساومة الصانع ومحاولة الضغط عليه لتخفيض الأجرة وهى تحافظ على طرق الإنتاج القديمة التى لا تصلح لإشباع سوق متسعة الأرجاء كتلك التى فتحتها أمامها تجارة التصدير.

ولذلك فقد سعى التجار للقضاء على نظام الطوائف، وبدأت حربهم عليه بإنشاء نظام "العمل فى المنزل" domestic system خارج منطقة نفوذ الطائفة. وخلاصة هذا النظام أن التاجر يتفق مع حرفى craftsman على أن يشترى له أدوات العمل اللازمة ويعطيها له كأمانة، ويورد له المواد الأولية، ويساعده على الاستقرار فى منزل يعمل فيه خارج نطاق المدينة الذى تنحصر داخله سلطة الطائفة على أن يعمل هذا الحرفى لحساب التاجر.

وقد تم هذا التطور بطريقة تدريجية، فترجع أقدم صور العمل المنزلى فى إنجلترا إلى عام 1464 كما أن النظام أدخل على صناعة المنسوجات فى الأراضى المنخفضة وإيطاليا قبل ذلك التاريخ ولم يكن الحرفيون يتجمعون فى منزل واحد وإنما كان كل منهم يقيم فى منزله الخاص وينجز العمل المطلوب منه بمعاونة أولاده وبعض الصبية من معاونيه، ولم

يكن التاجر "المنظم entrepreneur" يتولى مباشرة عملية الإنتاج أو الإشراف عليها اللهم إلا فى حالة الحرص على إستلام الإنتاج فى المواعيد المحددة.

وكان ظهور نظام العمل المنزلى وازدهاره فى انجلترا مرتبطاً بصناعة المنسوجات فقد انتشرت فى القرن الخامس عشر صناعة المنسوجات الصوفية وظهرت فئة من التجار تولت شراء الصوف الخام وتوزيعه على الغزالين ثم النساجين المجهزين يؤدى كل منهم دوره فى الإنتاج مقابل أجر معين ثم يتجمع القماش فى النهاية لدى التاجر الذى يسوقه فى داخل البلاد وخارجها.

وكان العمل يتم كله – أحياناً – فى منزل واحد، أو يتم فى منازل متعددة يتخصص كل منها فى واحدة من العمليات التى يمر بها الإنتاج كالغزل أو النسج أو الصباغة. إلخ ثم تطورت صناعة المنسوجات خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر نتيجة توافد الهولنديين والهيجونوت الذين كانوا يتقنون هذا الفن إلى إنجلترا واختراع المكوك وإدخال بعض التحسينات على المغازل.

وقد هيأ نظام العمل المنزلى "لأقنان الأرض" فرصة زيادة دخولهم وتحسين مستوى عائلاتهم التى كانت الأرض لا تكفل لها حد الكفاف، فعاونوا بعض الحرفيون فى أوقات فراغهم وإحترف بعضهم الصناعات التى لم تكن تتطلب مهارة فنية عالية كصناعة المسامير والصابون والفخار، ولم يكن هذا العمل يتعارض مع الواجبات الملقاة على عاتق الفن لأن العمل كان يتم فى منزله أو منزل أحد جيرانه وكان يعود عليه بربح سريع دون أن يضطره إلى مغادرة الأرض والنزوح إلى المدينة ودون أن يدخل تغيير كبير على أسلوب الحياة الإجتماعية.

ومن الملاحظ أن نظام "العمل المنزلى" يحول الإحتكار لمصلحة التاجر فالحرفى لا يستطيع العمل إلا لحساب التاجر، وذلك لأنه لا يملك أدوات العمل اللازمة ولأنه لا يملك الحق المستقل فى العمل داخل المدينة بحكم عدم عضويته فى الطائفة، وليس له من عميل سوى التاجر الذى يوفر له العمل، ولذلك فهذا التاجر فى مركز يسمح له بأن يفرض على الصانع أقسى الشروط من حيث الأجر وكمية العمل ومقدار الناتج.

المصنع اليدوى

ثم رأى التاجر – رغبة منه فى إحكام الرقابة على الصانع حتى لا يتهاون فى العمل ، وعلى أدوات العمل حتى لا تتلف عن عمد أو إهمال، ورغبة منه فى توفير نفقة توزيع المواد الأولية على الصناع فى منازلهم وجمع المصنوعات منها – رأى أن يجمع الصناع الذين يعملون لحسابه فى مكان واحد. وبذلك نشأ المصنع اليدوى. فهو مصنع لأن حجمه يفوق بكثير حجم "الورشة" ذات العدد المحدود من العمال، وهو يدوى لأنه يعتمد على استخدام الأدوات tools لا يعتمد على استخدام الآلات machines.

وما لبث هذا التطور أن أدى إلى نتائج فنية واقتصادية بعيدة المدى: فهو أولاً مهد لتقسيم العمل، فعند اجتماع عدد كبير من الصناع فى مكان واحد يكتشف التاجر أنه لو تخصص كل واحد منهم فى عملية واحدة من عمليات الإنتاج، بدل أن يقوم كل منهم بإعداد السلعة كاملة، فإن الإنتاج الكلى يزداد كثيراً، ولذلك سرعان ما طبقت المصانع اليدوية نظام تقسيم العمل، تغنى الكتاب بفائدته الاقتصادية.

وقد أدى تقسيم العمل إلى تحويل الصانع artisan إلى عامل labourer فالصانع هو من يقوم بصناعة السلعة كلها، وهو صاحب مهنة، يستطيع متى وجد الأدوات والمواد الأولية أن ينتج فى أى وقت وفى أى مكان السلعة التى تدخل فى نطاق صناعته. أما العامل فهو لا يتقن إلا عملية واحدة من العمليات العديدة التى يقوم عليها إنتاج السلعة، فهو لا يتقن أى مهنة، ولا يستطيع بالتالى العمل لحسابه الخاص، وإنما هو مضطر للعمل داخل المصنع ولحساب التاجر، وبديهى أن العامل الذى لا حياة له خارج المصنع أضعف بكثير فى مساومته للتاجر من الصانع صاحب المهنة.

وقد مهد المصنع أيضاً لاستخدام قوى الطبيعة فى الصناعة، فقد كان من المتيسر إنشاء المصانع فى الأماكن التى يمكن فيها استغلال قوى الطبيعة فى إدارة أدوات تفوق قوة الإنسان كاستعمال الرياح وقوة إندفاع الماء فى الأنهار فى تسيير أدوات الصناعة، ولا ريب أن استعمال هذه الأدوات الضخمة يمكن من تيسير الإنتاج وزيادة كمية الناتج.

وظهر فى المصنع اليدوى دور رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج، فقديماً كان رأس مال الصانع ينحصر فى عدد محدود من الأدوات من المتيسر شراؤها وإنشاء "الورشة ". أما بناء المصنع اليدوى وتزويده بالعديد من الأدوات فإنه يعنى إنفاق مبلغ كبير من المال، فلا يستطيع الإقدام عليه إلا التاجر الثرى الذى يملك رأس مال نقدى ضخم.

وأخيراً فالمصنع اليدوى ينتج لسوق، ولا يعمل بناء على طلبات سابقة كما هو الحال أيام نظام الطوائف والصناعة الصغيرة، ولذلك فالرأسمالى الذى يديره يخاطر لأنه قد لا ينجح فى تصريف الناتج، وهو على أية حال يواجه مشكلات السوق.

وهكذا تطورت الصناعات تطوراً كبيراً، ولكنها مع ذلك ظلت تابعة للتجارة، فالتاجر ينشئ المصنع اليدوى ليوفر لتجارته السلع بأرخص ثمن ممكن، وهو لا يستمر فى نشاطه الصناعى إلا إذا كان يتوقع لتجارته الرواج. فالصناعة ليس لها – على هذا النحو – كيان مستقل، وإنما هى تنشط إذا نشطت التجارة وفى حدود هذا النشاط وهى ليست نشاطاً اقتصادياً قصد لذاته، بل نشاط متفرع عن التجارة، فالصورة الرئيسية لجنى الأرباح هى التجارة والتجارة فحسب: أى الشراء من أجل البيع بثمن أعلى، أما الصناعة فما هى إلا عملية تحويل يجريها التاجر على السلعة حتى يرفع من ثمنها، ولا تفوق من حيث الأهمية الاقتصادية عملية النقل أو عملية التخزين.

ولذلك فرأس المال المستخدم فى الصناعة هو رأس مال تجارى، هو جزء من رأس مال التجار، وليس له كيان قائم بذاته، فسيادة رأس المال التجارى على أوجه النشاط الاقتصادى ظاهرة واضحة.

ولهذا أطلق على العصر الذى يمتد من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر إسم "الرأسمالية التجارية".

نخلص مما سبق إلى أن طبقة التجار نجحت فى أن تخلق نوعاً جديداً من الاقتصاد، وهو الاقتصاد الرأسمالى، يقف وجهاً لوجه أمام الاقتصاد الإقطاعى الذى كان لا يزال سائداً فى ذلك الوقت رغم الضربات القوية التى استهدف لها من جانب الملوك ومن جانب البورجوازية.

وبوجود الاقتصاد الرأسمالى نشأت مجموعة من العقود والنظم القانونية التى كانت العصور الوسطى تجهلها كل الجهل. كما أن نشأة الاقتصاد الرأسمالى وتطوره جنباً إلى جنب مع الاقتصاد الإقطاعى الذى لم يتم انهياره جعل الرأسمالية التجارية تحتفظ بأوثق العلاقات مع الملوك وتجند تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لأن هذا التدخل كان يتم لمصلحتها ويستهدف حمايتها.

وكان اتساع نطاق التجارة وزيادة قيمة السلع التى يتداولها التجار، وضرورة إنشاء الأساطيل وتنظيم جلب السلع من الأماكن النائية أو نقلها إليها، كل ذلك لابد أن يدفع التجار إلى التجمع للقيام بالأعمال التى يعجز التاجر عن تمويلها بمفرده، ولذلك فقد كثرت الشركات وظهرت فيها صورة قانونية جديدة، صارت فيما بعد من دعائم النظام الرأسمالى وهى "شركة المساهمة".

كذلك عمد كثير من التجار إلى تنظيم مشاركة الملك لهم فى بعض مشروعاتهم ليكفلوا لأنفسهم حماية الملك، فظهرت أول صورة "شركة الاقتصاد المختلط" بشل شركات استعمار ومصانع يدوية يساهم فى ملكيتها الملك وبعض التجار.

بل إن الملوك قد جذبتهم الأرباح الطائلة التى كان التجار يحققونها، فأنشأ الكثير منهم مشروعات تجارية مملوكة لهم ملكاً خاصاً، فظهرت بذلك أول صور "المشروعات العامة".

والتجارة – كما هو معلوم – لا يمكن أن تستغنى عن الإقراض والإقتراض، ولذلك فنشاط التجارة قد أدى إلى ظهور منشآت تتخصص فى الإقتراض والإقراض وتنظيم تداول النقود: هى "البنوك". وأدى ذلك إلى تعديل الأحكام القانونية فيما يتعلق بالفائدة فصارت مباحة بعد أن كانت محظورة فى العصور الوسطى وساعد على هذا التطور القانونى حركة الإصلاح الدينى التى قام بها مارتن لوثر، والتى أدت إلى نقض بعض المبادئ الكاثوليكية فى البلاد التى ساد فيها المذهب الجديد وكان ذلك اعتبار الثروة من علامات رضى الله بعد أن كانت الكنيسة الكاثوليكية تقلل من شأنها، ومن ذلك أيضاً تبرير الفائدة.

ولم يقتصر تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية على المشاركة فى أرباح التجارة، بل إن الملوك شرعوا القوانين واللوائح الكفيلة بزيادة ربح التجارة، فظهرت لوائح لتنظيم العمل فى المصانع لضمان وفرة الإنتاج وتطبيق أحسن طرق الإنتاج من حيث الغلة، وتدخلت السلطات العامة فحظرت تصدير الحبوب والمنتجات الزراعية وعملت على تحديد أثمانها فى مستوى منخفض لكى تستطيع أن تمنع زيادة أجور عمال الصناعة ، إذ أن ارتفاع نفقات المعيشة نتيجة لارتفاع أثمان الحاصلات الزراعية يدفع العمال عادة إلى المطالبة برفع الأجور.

كما تدخلت الدولة لتحديد عدد المصانع لتفادى المنافسة بين المنتجين الوطنيين، تلك المنافسة التى قد تؤدى إلى انخفاض الأثمان، وتقليل الأرباح.

كما سنت القوانين الجمركية بشكل يكفل حماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية التى قد تكون أقل منها ثمناً.

وخلاصة القول أن الحياة الاقتصادية فى عصر الرأسمالية التجارية، كانت تنظم عن طريق التشريع ولا تترك حرة كما سيكون الوضع بعد الثورة الصناعية واكتمال عناصر الرأسمالية، ولذلك يسمى بعض الكتاب هذا العصر: "عصر الرأسمالية التجارية والتنظيمية" تمييزاً له عن عصر الرأسمالية الصناعية الحرة التى سادت أوروبا فى القرن التاسع عشر والتى اكتملت فيها عناصر الرأسمالية.

المدرسة التجارية Mercantlism

وكان لهذا التطور أثره العميق فى الفكر الاقتصادى، فقد كثر اشتغال المفكرين بالمسائل الاقتصادية وتصدى علماء وفلاسفة ورجال أعمال وسياسيون لبحث هذه المسائل والإدلاء بالرأى فيها، ذلك أن خروج أوروبا من الاقتصاد الإقطاعى بتنظيمه الدقيق ومشكلاته المحدودة، واندفاعها فى النشاط الرأسمالى وما يقوم عليه من مبادلات متعددة متنوعة، وضع أمام الفكر الأوروبى مشكلات اقتصادية جديدة وعديدة.

ولم يقتصر تطور الفكر الاقتصادى على مجرد تكاثر المشتغلين به وتعدد أبحاثهم، بل لقد تطور فى مضمونه تطوراً عميقاً. فالبحث المذهبى فيه قد تحرر – إلى حد بعيد – من

القيود الدينية والأخلاقية التى كانت تقيد المفكرين فى العصور الوسطى. وأخذ المفكرون يمجدون السعى وراء الثروة ويؤكدون أنه غرض شريف. ورتبوا على ذلك أن السعى وراء الربح هدف مشروع، وأن إثراء الأفراد فيه إثراء للأمة فى مجموعها.

كذلك خطا البحث الاقتصادى خطوة كبيرة نحو التحرر والاستقلال عن مظاهر الفكر الإنسانى الأخرى وأخذ المفكرون يدرسون المشكلات الاقتصادية من وجهة النظر الاقتصادية فحسب وليس على ضوء الإعتبارات الدينية أو الأخلاقية أو الفلسفية، فالبحث فى سعر الفائدة مثلاً يتجه نحو تبرير الفائدة لضرورتها الاقتصادية ولأن القرض قد يؤدى إلى إثراء المقترض وذلك بغض النظر عن الخطر الدينى. وبذلك مهد مفكرو هذا العصر لنشأة علم الاقتصاد.

غير أن معظم جهود هؤلاء المفكرين قد اتجهت نحو رسم سياسة اقتصادية للدولة يرون فى تحقيقها زيادة ثروة السكان. وكانت هذه السياسة تقوم على عدد معين من المبادئ الأساسية. وأول هذه المبادئ هو أن النقود هى المظهر الأساسى للثروة، فكما أن النقود فى يد الفرد هى مظهر ثرائه لأن النقود أداة للإدخار كذلك تكون كمية النقود داخل الدولة هى مظهر ثراء الأمة يضاف إلى ذلك أن توافر النقود داخل الدولة يساعد على تنشيط المبادلات وازدهار التجارة وتبعاً لذلك ازدهار الصناعة والزراعة، ويلاحظ أن التجاريين حين كانوا يتكلمون عن النقود إنما كانوا يقصدون النقود المعدنية، الذهب والفضة، لأن هذه النقود هى التى كانت تمكن الدولة من شراء ما يلزمها من الخارج ولأن قيمتها لا تخضع لتحكم الأفراد فهم يرون فى النقود المعدنية قوة شراء عامة دائمة يمكن تحويلها فى أى وقت إلى أى نوع من المنتجات، لكل ذلك قال التجاريون أن الدولة يجب أن تسعى لزيادة ما يملك رعاياها من الذهب والفضة أى أن تكثر من دخول هذين المعدنين إلى أراضيها وتقلل من فرص مغادرتهما لها، وهذا هو الهدف الأساسى الذى كان التجاريون متفقين على أن الحكومة يجب أن تستهدفه فى سياستها الاقتصادية.

وثانى المبادئ التى قامت عليها سياسة التجاريين هو اعتبار التجارة الطريق الرئيسية للإثراء وقد رتبوا على ذلك ضرورة رعاية الدولة للتجارة وذهبوا إلى حد القول بوضع الصناعة والزراعة فى خدمة التجارة.

وثالث هذه المبادئ هو الإعتماد على تدخل الدولة، فالتجاريون لا يؤمنون بالحرية الاقتصادية كما سيفعل الاقتصاديون الأحرار بعدهم. وإنما هم يرون فى تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى الضمان الأساسى لتقدم الاقتصاد القومى.

وأخيراً، فإن رابع هذه المبادئ هى فكرة القومية الاقتصادية، فالتجاريون ينظرون إلى الدولة بإعتبارها وحدة اقتصادية ذات مصالح متعارضة بالضرورة مع غيرها من الدول ، ولذلك فهم يطالبون الحكومة برعاية مصالحها القومية فحسب وبمراعاتها على حساب مصالح الدول الأخرى، وأهم وسيلة يقترحونها لذلك هى تنظيم التجارة الخارجية بشكل يضمن المصالح القومية، وهم فى ذلك أيضاً يختلفون عمن تلاهم من الاقتصاديين الذين كانوا يقولون أن مصالح الدول المختلفة ليست متناقضة تناقضاً أساسياً وأن حرية التجارة الدولية كفيلة بتحقيق مصالح الجميع.

وكانت السياسة التجارية واحدة فى جوهرها، ولكنها فى كل دولة شكلاً يناسب اقتصاديات هذه الدولة.

ففى أسبانيا بحث التجاريون عن طرق منع خروج الذهب والفضة من البلاد، ذلك أن أسبانيا كانت أسبق الدول الغربية فى استعمار أمريكا واستغلال مناجم الذهب والفضة فيها، فالمعادن النفيسة كانت متوافرة فى أسبانيا، وكانت المشكلة هى رسم سياسة لمنع خروجها من البلاد. وقد نصح التجاريون أول الأمر بحظر تصدير المعادن النفيسة، ولكن سرعان ما اتضح أن سلطة الدولة أضعف من أن تعطل الظواهر الاقتصادية، فالأسبان كانوا يشترون مختلف المنتجات من الخارج وكانوا يدفعون ثمنها ذهباً وفضة، ولذلك اتجه المتأخرون من التجاريين إلى النصح بتنظيم التجارة الخارجية بحيث لا تستورد أسبانيا إلا أقل ما يمكن من المنتجات الأجنبية.

أما فى فرنسا فإن المشكلة فى نظر التجاريين كانت أساساً مشكلة جلب الذهب والفضة إلى البلاد، وكانوا يرون أن السبيل لتحقيق ذلك هو المنتجات الوطنية فى الخارج نظير الذهب والفضة، وحتى يكون من الممكن بيع هذه المنتجات فى الخارج كان لابد من العمل على خفض ثمنها، وهذا ما يتعذر تحقيقه دون تخفيض نفقة الإنتاج. ولذلك اتجهت

الجهود نحو تخفيض نفقة الإنتاج واتخذت الحكومة فى هذا السبيل إجراءات كثيرة أهمها: تحديد أثمان المنتجات الغذائية حتى لا يؤدى ارتفاعها إلى ارتفاع أجور العمال، ووضع لوائح للعمال فى المصانع اليدوية لضمان إتمام الإنتاج على أحسن أسلوب ممكن، وإنشاء مصانع "ملكية" لا تخضع لقيود نظام الطوائف، وتطبق الطرق الحديثة فى الإنتاج ، وخفض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والمواد الأولية ورفعها على المنتجات الصناعية. إلى غير ذلك من إجراءات.

وكانت إنجلترا كفرنسا تسعى لجلب الذهب والفضة إليها، ولكنها كانت تعتمد فى ذلك على القيام بدور الوسيط فى التجارة الدولية، فقد قال التجاريون الإنجليز أن الدولة إذا اشترت من الدول الأجنبية ثم باعت ما إشترته لدول أخرى، فإنها تحقق ربحاً يشبه ربح التاجر . وقد رتبوا على ذلك أنه من العبث الحد من الواردات بشكل مطلق لأن هذه الواردات قد تكون مخصصة للتصدير من جديد والحد منها يؤدى إلى الحد من الربح، وإنما المهم هو أن تزيد صادرات الدولة فى كل عام من وارداتها لأن ذلك معناه أن الدولة ستحصل على هذا الفرق ذهباً وفضة. وبذلك كان التجاريون الإنجليز أول من درس "الميزان التجارى " أى العلاقة بين مجموع الواردات والصادرات. وقد ذهبوا إلى أنه لكى يكون هذا الميزان فى صالح الدولة يجب تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات المخصصة للتصدير من جديد ورفعها على الواردات المخصصة للاستهلاك المحلى وإعفاء الصادرات من كل ضريبة. كما أن أفكار التجاريين الإنجليز أدت إلى ما سمى "بالميثاق الاستعمارى" Colonial Pact وهى سياسة تحظر بها إنجلترا على مستعمراتها الإشتغال بالصناعة وتفرض عليها بيع موادها الدولية لانجلترا وشراء ما يلزمها من منتجات صناعية من المنتجين الإنجليز فقط. كما أدت إلى سن "قوانين الملاحة" Navigation Acts – فى منتصف القرن السادس عشر – التى كانت تحظر نقل المنتجات المستوردة على سفن غير إنجليزية إلا إذا كانت هذه السفن تابعة للبلد المنتج.

هذه أشهر الأمثلة لتطبيق سياسة التجاريين، وقد كان هناك تجاريون فى ألمانيا وإيطاليا ولكن تمزيق هذين البلدين فى ذلك الوقت إلى دويلات عديدة منع هؤلاء من أن يلعبوا الدور الهام الذى لعبه أقرانهم فى الدول الموحدة.

وقد أخذ على التجاريين إسرافهم فى الإهتمام بالسياسة الاقتصادية واهتمامهم بالتجارة فى كتاباتهم اهتماماً يفوق بكثير أهميتها الحقيقية وجعلهم هدف السياسة الاقتصادية جمع الذهب والفضة ولو بطريق بيع المنتجات الوطنية للخارج بثمن منخفض لأن ثروة الأمة لا تقاس بما تملك من ذهب وفضة وإنما تقاس بما فيها من موارد طبيعية وقوى إنتاجية، ولكن الإنصاف يقتضينا أن نعترف للتجاريين بفضلهم على البحث الاقتصادى الذى تحرر من وصاية الدين والأخلاق والفلسفة، وأنهم خطوا خطوات كبيرة فى ميدان البحث العلمى، أما تسرعهم بوضع سياسة اقتصادية قبل إتمام تحليل الظواهر الاقتصادية، فعذرهم فيه أن عصرهم كان يطالبهم بمثل هذه السياسة، وأخيراً فإن اهتمامهم بالتجارة كان يعكس حقيقة الواقع الاقتصادى فى هذا العصر، عصر الرأسمالية التجارية، عصر سيادة التجارة وسيطرتها على باقى فروع النشاط الاقتصادى.

الثورة الصناعية

يطلق المؤرخون والاقتصاديون إسم "الثورة الصناعية" على ذلك العدد الكبير من الاختراعات الذى أكتشف فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، والذى أدى إلى إحلال الآلات فى الصناعة محل أدوات الإنتاج المعروفة حتى ذلك الوقت، وإلى حد كبير محل الإنسان نفسه، مغيراً بذلك طرق الإنتاج تغييراً كاملاً شاملاً.

ولقد أدت هذه الثورة الصناعية إلى انتصار النظام الرأسمالى الذى أصبح بفضل إمكانيات الإنتاج الضخمة التى يسرتها الآلات نظاماً عالمياً للإنتاج والمبادلة. وكان لهذه الثورة الاقتصادية أبعد الآثار فى الحياة الاقتصادية والسياسية والإجتماعية جميعاً. وعالمنا الذى نعيش فيه اليوم هو نتاج لها. لكل ذلك كان الإلمام بالثورة الصناعية ضرورياً لفهم عناصر النظام الاقتصادى، بل ولفهم العصر الحديث فى كافة نواحيه.

والإلمام بالثورة الصناعية يستلزم فهم كيف بدأ استخدام الآلات فى الصناعة، ثم كيف صارت الصناعة كلها آلية، وأخيراً كيف أدى هذا التحول فى طرق الإنتاج إلى تطور الرأسمالية من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية.

* * *

رأينا فيما سبق كيف بدأ مبدأ تقسيم العمل يسود الإنتاج داخل المصنع اليدوى. فقد جزئت عملية إنتاج السلعة إلى عدة عمليات متتابعة يقوم بكل منها عامل معين. وقد كانت تجربة تقسيم العمل مشجعة لأصحاب الأعمال لأنها أدت إلى زيادة الإنتاج زيادة كبيرة. ولذلك فقد عمد أصحاب الأعمال إلى تطبيق تقسيم العمل بشكل منظم، وعملوا على تقسيم كل عملية من عمليات إنتاج السلعة الواحدة إلى عدد من العمليات المبسطة وكل واحدة من هذه العمليات المبسطة إلى عدد آخر من العمليات التى تفوقها بساطة، مدفوعين فى ذلك برغبتهم فى الاستفادة إلى أقصى حد يمكن من مزايا تقسيم العمل.

وبديهى أن كل تقسيم جديد لعملية الإنتاج يساعد على ردها إلى عناصرها البسيطة . فصناعة مثل صناعة الساعات مثلاً تبدو معقدة أشد التعقيد، محتاجة إلى كفاءة فنية عالية

ومهارة يدوية كبيرة. ولكن متى ما طبق تقسيم العمل على هذه الصناعة أمكن تسهيل عملية الإنتاج بتجزئتها إلى عدة آلاف من العمليات البسيطة التى لا يتطلب القيام بها إلا دراية محدودة، وكفاءة فنية أولية.

وكما يؤدى تقسيم العمل إلى تبسيط عمليات الإنتاج وتخصيص العامل فى واحدة منها، يؤدى إلى العدول عن أدوات العمل القديمة إلى أدوات جديدة مبسطة ومتخصصة، أى تستخدم كل منها فى أداء عملية واحدة من عمليات الإنتاج.

ومتى ما انحصرت كل عملية من عمليات الإنتاج فى عدد محدود من الحركات المنتظمة التى يؤديها العامل مستعيناً بأداة صنعت خصيصاً لهذا العمل، يصير من الممكن ألا يقوم الإنسان مباشرة وبنفسه بهذه العملية، وأن يكتفى باستخدام قوته العضلية فى إدارة جهاز به أدوات تستطيع أن تؤدى عملية الإنتاج دون أن تمسها يد العامل مساً مباشراً. فالجهاز يتكون من ثلاثة عناصر، قوة محركة، ووسيط لنقل هذه القوة، وأداة أو أكثر تتلقى هذه القوة فتتحرك. وعندما يحرك العامل هذا الجهاز تنتقل قوة الحركة (عن طريق نظام روافع، وعجلات وسيور. إلخ) إلى الأدوات المثبتة بهذا الجهاز والتى تقوم عندئذ بنفس العمليات التى كان يقوم بها العامل، وهى تؤدى هذه العمليات بطريقة أفضل، إما لأنها تؤديها فى وقت أكثر أو بـانتظام أكمل، وإما لأنها تستطيع أن تقوم بعدة عمليات متشابهة فى نفس الوقت. مثال ذلك: عملية ثقب الحديد، عملية جزئية تدخل فى إنتاج عدد كبير من السلع ويؤدى تقسيم العمل إلى تخصيص عامل معين فى ثقب الحديد ويؤدى هذا التخصص إلى استعمال أفضل أداة ممكنة للقيام بهذه العملية. فإذا ما أمكن تركيب جهاز مثبتة به أداة الثقب هذه أمكن للعامل عند تحريك هذا الجهاز إعمال أداة الثقب دون أن يمسها بيده. ويكون لمثل هذا الجهاز ميزة أولى هى انتظام الأداة فى عملية الثقب ما آلياً لا يمكن أن يتحقق فى عمل الإنسان. ثم يظهر بالتجربة أنه من الممكن أن يلحق بالجهاز الواحد أكثر من أداة واحدة: إثنين أو ثلاث أو أربع، وتلك هى الميزة الثانية فالعامل الذى يحرك هذا الجهاز يغدو كما لو كانت الطبيعة قد رزقته لا بيدين فقط وإنما بأيد أربع منتظمة. بل سرعان ما يتضح أنه من الممكن أن تلحق بالجهاز أدوات تقوم بعدة عمليات متتابعة لا متشابهة.

ويطلق على مثل هذا الجهاز إسم "الأداة الآلية". فالأداة الآلية هى ذلك الجهاز الذى يحركه الإنسان بقوة عضلاته والذى يقوم، بفضل الأدوات المزود بها، بعدة عمليات من عمليات الإنتاج سواء أكانت هذه العمليات متتابعة أو متشابهة.

وواضح أن مثل هذا الجهاز لم يكن متصوراً قبل تطبيق مبدأ تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى، فليس من المعقول أن يتوصل الإنسان عن طريق التفكير والبحث النظرى إلى اكتشاف جهاز يحل محل الصانع الحرفى فى إنتاج السلعة. بل كان من الضرورى أن تتم تجزئة عملية إنتاج هذه السلعة إلى مئات أو آلاف من العمليات المبسطة التى يقوم بكل منها عامل واحد مزود بأداة عمل مناسبة، وعندئذ يصبح من الممكن اختراع الجهاز الذى يقوم بهذه العملية المبسطة وأخيراً يمكن جمع الأجهزة المختلفة التى تشارك فى إنتاج السلعة فى كل ميكانيكى ضخم.

فالأداة الآلية قد نشأت إذن من تقسيم العمل وتبسيط عمليات الإنتاج ولكن ذلك لا يعنى أنها اخترعت بالضرورة داخل المصنع اليدوى وبمعزل عن بقية مظاهر النشاط الإنسانى، كل ما هنالك هو أن التطور الذى اعترى الإنتاج داخل المصنع اليدوى جعل من الممكن استغلال الفكر الإنسانى وتراث العلم وأبحاث العلماء والباحثين التى كانت تستهدف دائماً التخفيف من الجهد الإنسانى فى عملية الإنتاج باستعمال مختلف الأدوات.

ومهما يكن من أمر، فقد كانت الأداة الآلية وليدة المصنع اليدوى، وكانت فى نفس الوقت المرحلة الأولى فى التطور الفنى والعلمى الذى أدى إلى اختراع الآلة وتعميم استعمالها فى الصناعة. فالثورة الصناعية ليست حدثاً تاريخياً منعزلاً لا تربطه بطرق الإنتاج السابقة أى رابطة، بل هى النتيجة التى ترتبت على تطور علمى وفنى واقتصادى سابق ، وتوالى الاختراعات الهامة خلال فترة قصيرة من الزمن لم يكن محض مصادفة، وإنما مهد له – كما رأينا – تقسيم العمل واستخدام الأدوات الآلية، وساعد عليه ظروف اقتصادية سنعرض لها بعد قليل.

ولقد كانت صناعة الغزل والنسيج هى أولى الصناعات التى بدأ فيها استخدام الأدوات الآلية، ففى عام 1764 اخترع Hargreaves المغزل الآلى، وأعقبه اختراع Arckwright لنول النسيج ثم استطاع Crompton جمع الآلتين فى آلة واحدة فى عام 1779.

* * *

رأينا أن كل جهاز يتكون من قوة محركة، ووسيط لنقل الحركة وأداة أو أكثر تتلقى هذه الحركة فتتحرك وقلنا أن الأداة الآلية كانت جهازاً تحركه قوة الإنسان العضلية.

ولكن اختراع الأداة الآلية دفع الإنسان إلى البحث عن قوى محركة أضخم من قوته العضلية. فالعامل لا يستطيع أن يحرك إلا جهازاً بسيطاً نسبياً، وكل زيادة فى قوة الجهاز تشترط زيادة فى القوة المحركة. ولهذا فقد انطلق الإنسان باحثاً عن كل ما يمكن أن يستخدم كقوة محركة ويكون أقوى من قوة العامل. وكانت أوروبا تعرف من زمن بعيد كيف تستخدم قوة الريح فى إدارة طاحون الغلال، وذلك بتثبيت مروحة ضخمة فى أعلى الطاحون، فإذا ما حرك الريح هذه المروحة أدارت حجر الطاحون. فما كان من رجال الصناعة إلا أن سعوا لاستخدام قوة الريح بنفس الطريقة لإدارة أجهزة المصانع. ولكن الرياح غير منتظمة الهبوب ولا دائمة القوة، والإنتاج الصناعى إنتاج مستمر لا يحتمل التعطيل المفاجئ ولا يستقيم مع تغير القوة المحركة.

ولهذه الأسباب بحث الإنسان عن قوة أكثر إنتظاماً، فاستخدام قوة إندفاع المياه فى الأنهار والنهيرات ولكن الماء يتجمد فى بعض فصول السنة مما يحول دون استمرار الإنتاج طوال العام، كما أن الإعتماد على قوة الماء يعنى ضرورة إقامة المصانع على شواطئ الأنهار، وفى هذا إبعاد لها عن المدن ومراكز الاستهلاك الهامة مما يخلق للصناعة مشكلات نقل قد يتعذر حلها.

وقد استغل الإنسان فى هذه المرحلة أيضاً قوة الحيوان – ولاسيما الحمار والحصان – ولكن قوة الحيوان لا تقوم قوة الإنسان إلا بقدر محدود.

وهكذا لم يكن من الممكن حل مشكلة زيادة القوة المحركة حلاً مرضياً من جميع الوجوه إلا حين اخترع James Watt جهاز توليد البخار واكتشفت طريقة استخدام البخار كقوة

دافعة وذلك عام 1763 فبفضل هذا الاختراع – الذى يعد من أهم الاختراعات فى تاريخ الإنسانية – أصبح صاحب العمل يملك مولداً للقوة، يخرجها من الماء والفحم، ويمكن تحديد مقدار القوة التى يولدها فى أية لحظة وفقاً لرغبة مدير المصنع، ويمكن نقله من مكان إلى آخر وإقراره فى المدن قريباً من مراكز الاستهلاك.

وباستخدام البخار كقوة محركة اكتملت الآلة بالمعنى الدقيق، أى الجهاز الذى يتحرك بواسطة محرك صناعى والذى يزود بعدد من الأدوات تمكنه من القيام بعدد معين من عمليات الإنتاج.

الصناعة الآلية أو نظام المصنع Factory System

ظهرت الأداة الآلية داخل المصنع اليدوى وكان ظهورها بداية تحول هذا المصنع تحولاً أدى إلى تغيير طبيعته. فالمصنع اليدوى يعتمد أساساً على عمل الإنسان، والأدوات التى تستعمل وإن كانت تلعب دوراً كبيراً فى الإنتاج إلا أنها تظل ذات أهمية ثانوية إلى جانب قوة الإنسان وخبرته الفنية ودرايته. فالإنسان هو عماد المصنع اليدوى، يقوم الإنتاج كله على مجهوده وخبرته، وما الأدوات إلا وسائل لتيسير مهمته.

أما المصنع الآلى فعماده الآلة، ذلك أنه لما تحولت الأداة الآلية إلى آلة بالمعنى الكامل ، أخذت الآلة تحتل من المصنع المحل الأول، فإن عمليات الإنتاج المختلفة ما لبثت أن صارت عمليات ميكانيكية، أى عمليات تقوم بها الآلات. ولم يقتصر الأمر على تعدد الآلات داخل المصنع، بل إن هذه الآلات بدأت تتصل ببعضها البعض: فالقوة المحركة تسير كل آلات المصنع فى وقت واحد، وهذه الآلات تقوم بعمليات متتابعة ولذلك فإنه من المنطقى أن يسعى الفنيون إلى ربط هذه الآلات ببعضها البعض بحيث تكون كلاً ميكانيكياً يتلقى المادة الأولية ويسلمها معدة للاستهلاك. أما العامل فإن دوره ينحصر الآن فى مساعدة الآلة بأن يقدم لها ما تحتاج إليه من مواد، أو يلاحظ سيرها، ويقوم بالقليل من العمليات التى تتركها له الآلة. وهذا الدور الجديد لا يستلزم فى العامل خبرة فنية طويلة وهذا ما يسر التحاق الفلاحين بالمصانع – وهو لا يحتاج دائماً إلى قوة عضلية كبيرة – وهذا ما سهل استخدام النساء والأطفال فى الصناعة الحديثة.

على أن أهم ما يمتاز به المصنع الآلى هو قدرته الإنتاجية الضخمة، فهذه الآلات التى تسيرها قوى محركة لا تذكر بجوارها قوة الإنسان العضلية والتى تعمل بألف ذراع ميكانيكى تنتج أضعاف أضعاف ما كان ينتجه الصانع اليدوى. فآلة النسيج الحديثة تقوم بعمل ما يربو على ألفين من الصناع اليدويين، وآلة الطباعة تحل محل مليون ناسخ. كما أن استعمال الآلات فى الصناعة يؤدى إلى زيادة الإنتاج بطريقة غير مباشرة، فهو يقصر الوقت اللازم لإنتاج كل سلعة. فمثلاً كان يلزم لصنع مرآة لا تزيد مساحتها عن أربعة أمتار مربعة أربعين ألف ساعة عمل فى عام 1720، ولا يلزم الآن لصنعها أكثر من 215 ساعة. ومعنى هذا أن الآلات تضاعف إنتاجية العمل، بمعنى أن العامل ينتج – دون أن تزيد ساعات عمله – عشرات أضعاف ما كان ينتجه قبل استخدام الآلات فى الصناعة.

وكان يترتب على اكتشاف آلة جديدة تسريح عدد كبير من العمال، لأن صاحب العمل كان سرعان ما يتبين أنه بفضل الآلة الجديدة يستطيع أن يضاعف إنتاجه مع تقليل عدد عماله. ولكن التوسع الصناعى الذى أدت إليه الثورة الصناعية كان كثيراً ما يسمح بعودة العمال المسرحين إلى العمل فى المصانع الجديدة قاضياً بذلك إلى حد كبير على هذا النوع من البطالة الذى يسميه الاقتصاديون "البطالة الفنية".

ولقد كان انتشار الصناعة الآلية سريعاً بحيث أن تحول البلاد التى بدأ فيها هذا التطور من بلاد زراعية تجارية إلى بلاد صناعية لم يستغرق أكثر من نصف قرن. فكما أن ظهور الآلة فى المصنع اليدوى قد أدى إلى تحوله إلى مصنع آلى حديث، أدى ظهور المصنع الآلى فى بعض فروع الصناعة إلى تحول الأغلبية الساحقة من الصناعات إلى صناعات آلية حديثة. فقد بدأت الثورة الصناعية فى صناعة النسيج لأنها كانت الصناعة التى طبقت تقسيم العمل بشكل أدى إلى تبسيط عمليات الإنتاج إلى حد سهل ظهور الأدوات الآلية ثم الآلات. وما لبث تقدم صناعة النسيج بفضل استخدام الآلات أن ساعد على إدخال الآلة فى صناعة التعدين لتيسير إنتاج الآلات اللازمة لمصنع النسيج، وفى صناعة استخراج الفحم لتوفير الكميات اللازمة لإدارة الآلات التجارية.

بل إن تقدم الصناعة وانتشار الآلات يؤدى إلى ظهور صناعات لم تكن معروفة من قبل. فـانخفاض أثمان المنسوجات أدى إلى ظهور صناعة الملابس "الجاهزة" التى تقوم

بدورها على الإنتاج الآلى. كما أن التقدم العلمى ساعد على ظهور الصناعات الكيميائية التى تنتج الأصباغ اللازمة لصناعة المنسوجات. وظهور هذه الصناعة أدى إلى تقدم إنتاج المواد الكيميائية بصفة عامة والأدوية بصفة خاصة. كما أن تقدم صناعة التعدين قد أدى إلى ظهور صناعة الصلب التى أدت بدورها إلى ظهور صناعة الآلات الحديثة التى تعتمد على الصلب. وكانت كل صناعة جديدة تبعث على خلق الصناعة التى تزودها بما يلزمها من آلات. وهكذا غزت الآلة الإنتاج الصناعى، وجعلت منه النشاط الاقتصادى الرئيسى فى البلاد التى تمت فيها الثورة الصناعية.

وما كان هذا التوسع الصناعى بمتصور لو لم تكن التجارة قد نشطت نشاطاً عظيماً وامتدت تياراتها إلى كافة أنحاء أوروبا ثم إلى العالم الجديد والشرق الأقصى، فهذه السوق العالمية التى فتحت أمام التجارة الأوروبية أغرت التجار – كما رأينا – بالإشتغال بالصناعة وتشجيع الإنتاج الصناعى. فإذا كان تقسيم العمل داخل المصنع اليدوى هو العامل الفنى الذى لم يكن من المستطاع بدونه تحقيق الثورة الصناعية، فإن استمرار التوسع التجارى كان العامل الاقتصادى الذى لولاه لاستحال تصنيع أوروبا الغربية. وأنه لما يسترعى النظر أن الثورة الصناعية قد بدأت فى إنجلترا، أى فى الدولة التى جعلت من التجارة العالمية النشاط الاقتصادى الرئيسى لسكانها، فكانت بذلك على رأس دول أوروبا المشتغلة بالتجارة.

فالصناعة الآلية لا تنتج لمستهلك معروف مقدماً كما كان الحال أيام الصناعات اليدوية الصغيرة. وإنما تقذف بإنتاجها الضخم فى السوق سعياً وراء المستهلكين. ولذلك فالصناعة الآلية لا يمكن أن تقوم حيث لا يتوافر لها السوق الواسعة التى تستوعب كل إنتاجها وقد كان نشاط التجارة الأوروبية وفتحها لأسواق عديدة هو العامل الاقتصادى الذى شجع رجال الأعمال على استخدام الآلات مع ما يترتب على ذلك من مضاعفة الإنتاج. ولكن استمرار التوسع الصناعى أدى إلى ظهور مشكلة جديدة أمام رجال الصناعة هى مشكلة تصريف الإنتاج، أى غزو الأسواق واجتذاب المستهلكين. وحل هذه المشكلة هو جوهر التجارة فى العصر الرأسمالى الصناعى. فالتاجر هو ذلك الشخص الذى يتكفل بجعل السلعة فى متناول المستهلك والسعى لإقناعه بشرائها، وهو مدفوع فى

ذلك بطبيعة الحال بما يحققه من ربح. وهكذا انقلبت الآية: فبعد أن كانت الصناعة فى عهد الرأسمالية التجارية نشاطاً تبعياً يقوم به التاجر رغبة منه فى تحقيق ربح أكبر، أصبحت الآن وجه النشاط الاقتصادى الرئيسى. وهبطت التجارة إلى مرتبة التبعية لها . وساعد على التطور تحول رأس المال من التجارة إلى الصناعة.

الرأسمالية الصناعية

يمتاز الاقتصاد القائم على الصناعة بالدور الأساسى الذى يلعبه رأس المال، فقد سبق أن عرفنا رأس المال بأنه أموال الإنتاج، أى الأموال التى تستعمل فى إنتاج أموال أخرى، والصناعة الآلية تتطلب آلات ومواد أولية وأبنية وغير ذلك مما يكون رأس مال ضخم ، فانتشار الصناعة الحديثة معناه أنه ليس فى استطاعة كل فرد أن يشتغل بالإنتاج الصناعى، ذلك أن الإشتغال بهذا الإنتاج يفترض مقدماً إمتلاك رأس مال نقدى كبير يكفى لشراء أموال الإنتاج الضرورية للصناعة ودفع أجور العمال، ويكفى أيضاً لتحمل المخاطر التى تترتب على الإنتاج من أجل السوق وليس من أجل مستهلك معروف مقدماً، وأهم المخاطر هو الخسارة التى قد تلحق برجل الصناعة نتيجة لعدم توفيقه فى بيع إنتاجه كله بالثمن الذى يحقق له الربح.

وهذا الدور الأساسى الذى يلعبه رأس المال فى ظل نظام الإنتاج الصناعى هو الذى دعا الاقتصاديين لتسميته الاقتصاد الرأسمالى، كما كان اقتصاد العصور الوسطى يسمى النظام الإقطاعى نظراً لأن الإقطاعية (أى الأرض) كانت العنصر الأساسى الذى ينتظم حوله الإنتاج.

وكانت التجارة أهم مصدر لرؤوس الأموال الموظفة فى الصناعة الناشئة، فقد رأينا أن التاجر أنشأ المصنع اليدوى باعتباره نشاطاً تابعاً لتجارته، فلما تحول هذا المصنع إلى صناعة آلية تدر أرباحاً طائلة حول التاجر رأس ماله من التجارة إلى النشاط الصناعى ، وأصبحت الصناعة هى المصدر الأساسى للربح فتهافتت عليها رؤوس أموال التجار . وهذا ما جعلنا نسمى النظام الجديد "الرأسمالية الصناعية" لأن رؤوس الأموال تجمعت فى الصناعة، ولم يهتم رجال الأعمال بالتجارة إلا من حيث وسيلة لتصريف منتجاتهم، وتقدم رجال الصناعة للسيطرة على العالم الجديد بدلاً من التاجر.

وقد ساهم الربا فى تمويل الصناعة الناشئة، فقد كانت الكنيسة والقوانين الوضعية تحارب الربا فى العصور الوسطى، وحتى عهد الرأسمالية التجارية كان إقراض النقود بفائدة مقيداً بعدة قيود تشريعية. ولذلك كان أولئك الذين لا يخضعون لقضاء الكنيسة وأحكامها كاليهود أول من احترف مهنة الإقراض بفائدة. وتبعهم فى هذا الميدان بعض المسيحيين الذين ظفروا بشئ من تسامح الكنيسة والسلطات الزمنية كسكان سهل لومبارديا فى إيطاليا. وكانت هذه الفئات تحتكر الإقراض وتفرض فوائد مرتفعة مما حقق لهم أرباحاً أدت إلى مضاعفة رؤوس أموالها. ولما نشطت التجارة أقرض المرابون التجار نظير حصة من أرباح التجارة، وأخيراً لما ظهرت الصناعة الحديثة واتضح أنها تحقق الربح الطائل حول الكثير من المرابين رؤوس أموالهم إلى الصناعة.

وثم مصد ثالث لرؤوس الأموال التى قامت عليها الصناعات الآلية الأولى تمثل فى تحول الإقطاعيات إلى رؤوس أموال. وقد تم هذا التحول بصور عديدة منها: أن يبيع الإقطاعى ما له من حقوق إقطاعية لبعض أتباعه الذين كانوا يديرون الإقطاعية لحسابه والذين أثروا باستغلال رقيق الأرض، ثم يوظف ثمن البيع فى الصناعة، ومنها أن يبيع حقوقه لأحد دائنيه من المرابين ويوظف ما تبقى من ثمنها بعد سداد دينه فى نشاط صناعى. ومنها أخيراً ما أقدم عليه بعض الإقطاعيين (الإنجليز) من طرد رقيق الأرض وتحويل الأرض إلى مراعى وبيع الصوف كمادة أولية. وقد باع هؤلاء الملاك إقطاعياتهم لتوظيف قيمتها فى صناعات تدر عليهم أرباحاً أكثر من بيع الصوف الخام. ويلاحظ فى كل هذه الصور أنه بتخلى الإقطاعى عن حقوقه القديمة يتحول من إقطاعى إلى رأسمالى، وبانتشار هذه الظاهرة تنهار آخر الأسس الاقتصادية للإقطاع.

وكما يمتاز عصر الرأسمالية الصناعية بتفوق رأس المال الصناعى، يمتاز – أيضاً – بالحرية الاقتصادية فلقد تحرر المجتمع الأوروبى من بقايا عهد الإقطاع فتحولت الإقطاعيات إلى استغلال رأسمالى وقضى على نظام رق الأرض قضاء نهائياً. كما ألغى نظام الطوائف وأمكن لمبدأ حرية العمل أن يسود، أى أن الفرد صار حراً – من الوجهة القانونية – فى احتراف أى مهنة والعمل فى أى مكان وبأى شروط ينتهى إليها فى عقد مبرم دون أى ضغط قانونى خارجى كما سنشرح ذلك بالتفصيل فيما بعد.

وقضى كذلك على الجمارك الداخلية التى كان يفرضها النبلاء، وعلى ما كان هؤلاء النبلاء يتمتعون به من إمتيازات اقتصادية (كالإعفاء من الضرائب).

ولما كان الاقتصاد الرأسمالى قد بلغ بعد الثورة الصناعية، فإنه قد تخلص من وصاية الملكية المطلقة عليه ومشاركتها له فى الأرباح، وأعلن أن الصناعة والتجارة يجب أن تكون بمنأى عن تدخل الدولة، وأن الدولة يجب أن تقتصر مهمتها على حفظ الأمن الداخلى والخارجى فحسب. وقد صار هذا المبدأ أساساً من أهم أسس السياسة الاقتصادية فى العالم الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر. وتطبيقاً لهذا المبدأ ألغيت كل النظم والقوانين التى كانت قد وضعت لحماية التجارة الوطنية ولتنظيم العمل فى المصانع وتحديد أجور العمال وأثمان المواد الغذائية.

وكانت الرأسمالية الصناعية تريد أن تغزو أسواق العالم أجمع، ولا تكتفى بالسوق الوطنية ولذلك فقد أعلنت على الرسوم الجمركية المرتفعة حرباً انتهت بانتصار مبدأ حرية التجارة الدولية. وكان صدى هذه التطورات الاقتصادية فى المجال السياسى يتمثل فى إحلال فكرة الدولة التى تقوم على أساس قومى محل سلطة الملك المطلقة الأوتوقراطية، سواء أكان يرأس هذه الدولة ملك دستورى أو رئيس للجمهورية، والقضاء على امتيازات النبلاء السياسية، وتعميم النظام النيابى، واحترام مبدأ الحرية الفردية، وحماية الفرد من تعسف السلطات. وكان الأساس الفكرى الذى قامت عليه الثورة السياسية والفلسفية فى ذلك الحين يقوم على ثلاث مبادئ: أولها، الإيمان المطلق بالحرية وبأنه إذا ترك الناس أحراراً انصلح المجتمع، وثانيها، الإيمان بالفرد ورعاية مصالحه، والإعتقاد بأن مصالح الأفراد رغم تعارضها الظاهر تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الصالح العام. وثالثها، الإيمان بوجود نظام طبيعى قائم على أساس الحرية الفردية.

وكذلك تطورت الأفكار القانونية عن النظم الاقتصادية، فقد قضى نهائياً على فكرة الملكية الإقطاعية بما فيها من حقوق مشتركة ومتداخلة وحلت محلها فكرة الملكية الفردية المطلقة الخالصة، وكذلك قضى على النظم القائمة على العرف أو المستمدة من تعاليم الكنيسة والتى كانت تحكم العلاقات الاقتصادية بين الأفراد، وحل محلها مبدأ حرية

التعاقد، أى حرية الأفراد فى صياغة روابطهم الاقتصادية فى أى شكل قانونى يردقهم دون الإرتباط بصور قانونية معينة.

وفى سبيل الدفاع عن الحرية الاقتصادية للفرد قضى على كل التنظيمات والجماعات التى تتوسط بين الفرد والدولة، فحلت الطوائف وألغيت الطبقات المقفلة التى تقوم على روابط الدم (كطبقة النبلاء) وحرم تكوين الجمعيات والنقابات.

وبهذا تم تغيير وجه أوروبا الاقتصادى واكتملت سيادة النظام الجديد الذى يتربع على عرشه رجل الصناعة وثالث ما تمتاز به الرأسمالية الصناعية هو قيامها على أساس من المنافسة الحرة. فلقد رأينا أن الإنتاج الصناعى فى ظل الطوائف كان منظماً بشكل يضيق نطاق المنافسة إلى حد كبير إن لم يقض عليها قضاء كاملاً. ولقد رأينا أن التجارة كانت تخضع لنظم ولوائح تحميها من المنافسة الخارجية وتنظيم المنافسة الداخلية. فلما استقر الأمر للرأسمالية الصناعية ألقت بكل هذه القيود أرضاً وعملت على تخليص المنافسة من كل عائق. فالرأسمالى الصناعى كان واثقاً من المستقبل، عازماً على أن يبنى صناعته وأن يحقق أرباحاً طائلة عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج وكسب الأسواق بالبيع بثمن يغرى المشترين. ولذلك فهو مولع بالمنافسة يدافع عنها ضد تدخل الدولة إذا أرادت تحديد الأثمان، وضد كل أولئك الذين يتواطأون لتحديد الثمن فى السوق لمصلحتهم. فهو يؤمن بأن البقاء للأصلح ولا يرى وسيلة للإثراء إلا باستخدام آلات أحدث وأدق والإنتاج فى ظروف أفضل وتخفيض ثمن البيع للتغلب على المنافسة وغزو فئات جديدة من المشترين.

وكان بنيان الاقتصاد الرأسمالى فى ذلك العصر يجعل من المتعذر تطبيق سياسة إحتكارية فى الأسواق. فالصناعة كانت تقوم فى ذلك الوقت على عدد ضخم من المصانع المستقلة الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن المعلوم أنه لكى يسيطر فرد على سوق سلعة ما يجب أن يكون نصيبه من الإنتاج الكلى لهذه السلعة من الضخامة بحيث يؤدى أى تغيير فيه إلى تغيير محسوس فى الإنتاج الكلى. وهذا ما لم يكن متيسراً فى ذلك الوقت . ولنفس السبب كان من المتعذر تكوين الإحتكار بطريق الإتفاق بين المنتجين، لتعذر إنفاق هذا العدد الكبير دون أن يستلفت الأمر الرأى العام ويثير احتجاجات كل من يضار بمثل هذا الإتفاق.

لكل ذلك كانت المنافسة الحرة للنظام الطبيعى للمبادلات فى ظل الاقتصاد الرأسمالى الصناعى.

الاقتصاد الفردى

يتضح مما سبق أن الرأسمالية الصناعية تمتاز عن غيرها من النظم الاقتصادية بالدور الهام الذى يلعبه رأس المال المستخدم فى الصناعة، وبقيامها على أساس من الحرية الاقتصادية والمنافسة الحرة.

وفى ظل الرأسمالية الصناعية تتضح أن العناصر الأساسية للنظام الرأسمالى بعد أن كانت بقايا الإقطاع وتدخل الدولة تطمسان من معالمهما. فالرأسمالية نظام يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فرأس المال، وهو العنصر الذى يلعب فى الإنتاج الحديث دور حيوى، مملوك للأفراد بحيث أنه من الضرورى أن يساهم الرأسماليون – أى أولئك الذين يملكون رؤوس الأموال – فى عملية الإنتاج وإلا لاستحال كل إنتاج.

بل إن مبدأ الملكية الفردية قد طبق على بعض العناصر الطبيعية وأهمها الأرض، بحيث أصبح من الضرورى أن يغرى مالك الأرض بالمشاركة فى الإنتاج نظير كسب معلوم.

وأخيراً فإن مبدأ حرية العمل معناه أن العامل لا يقوم بالإنتاج مدفوعاً بروابط القرابة كما كان الحال فى الاقتصاد العائلى، ولا لتبعيته لشخص صاحب العمل كما فى نظام الرق ، ولا لالتزامه العمل فى أرض معينة كما فى نظام رق الأرض، بل إنه يعمل عند من يعرض عليه أكبر أجر. إن العامل يمتلك قوة عمله، والعمل فى ظل النظام الرأسمالى سلعة تباع وتشترى، ولذلك فهو يسعى للحصول على أكبر ثمن لها.

فجميع عناصر الإنتاج مملوكة لأفراد. وكل فرد من هؤلاء يسعى للحصول على أكبر نفع مادى ممكن نظير استعمال ما يملك فى عملية الإنتاج. فكل منهم مدفوع إذاً بمصلحته الفردية ولذلك يسمى البعض الاقتصاد الرأسمالى "اقتصاداً فردياً".

ولكن كيف تجتمع هذه العناصر المشتتة التى لابد من جمعها للقيام بالإنتاج ؟ أو بعبارة أخرى، ما هى وحدة الإنتاج فى ظل النظام الفردى ؟

كانت وحدة الإنتاج فى المجتمع البدائى هى "الأسرة" فهى التى تملك وسائل الإنتاج وتسيطر على أفرادها وتنظم عملهم، وتعيش على صيد الحيوانات أو جنى الفواكه والثمار من الطبيعة الحرة فهى جماعة من الناس تربطها أواصر القرابة ولا تستهدف من الإنتاج إلا إشباع حاجات أفرادها، أى الاستهلاك المباشر. فرأس المال هنا ذو أهمية ثانوية، والأرض ليست ملكاً للفرد، والعامل هو العنصر الوحيد تقريباً للإنتاج، ولذلك فإن وحدة الإنتاج كانت جماعة إنسانية.

أما فى ظل النظام الإقطاعى فإن "الأرض" هى العنصر الأساسى فى الإنتاج، وهى محملة بحقوق سيد الإقطاع ولذلك فإن الإقطاعية – وهى قطعة الأرض – كانت وحدة الإنتاج إذ عليها يتجمع العمل ورأس المال بقصد إنتاج ما يكفى لإشباع حاجات سكان الإقطاعية.

أما فى ظل النظام الرأسمالى فإن رأس المال عنصر أساسى فى الإنتاج، ولذلك فهو المحور الذى يجتمع حوله العنصران الآخران: الطبيعة والعمل، وهذا الإجتماع يسمى "المشروع enterprise" فالمشروع – إذاً – وحدة اقتصادية من رأس مال وعمل وطبيعة تأخذ أشكالاً فنية مختلفة – مصنع أو أكثر، مزرعة، متجر، مصرف. إلخ – ويمتد نشاطها إلى منطقة أو أكثر – كما فى حالة تعدد المصانع التابعة لمشروع واحد وتفرقها فى أنحاء دولة معينة أو عدة دول.

ولكن. ما الدافع إلى تكوين المشروع ؟

لا يتكون المشروع بقصد إنتاج ما يلزم لاستهلاك صاحبه، بل يتكون لتحقيق أكبر ربح ممكن لصاحبه، فصاحب المشروع شخص يجمع عناصر الإنتاج ويدفع لكل منها ثمناً، وهو يهدف لبيع الناتج بثمن أعلى مما أنفقه للحصول على هذه العناصر، والفرق بين الثمنين هو "الربح" وهذا الربح هو الدافع الذى يحمل صاحب المشروع على تنظيم الإنتاج. فالإنتاج الرأسمالى هو إنتاج من أجل الحصول على الربح. وهو يؤدى إلى إشباع الحاجات بطريقة غير مباشرة. وهو بهذه الصفة يمتاز عن كل ما سبقه من نظم لأنها كانت تقوم – بصفة عامة – على مبدأ الإنتاج بقصد الاستهلاك المباشر.

والشخص الذى يتصدى لجمع رأس المال والعمل والأرض، والذى يتصدى لتكوين المشروع يسمى "المنظم entrepreneur". وهو عادة رأسمالى نظراً لأهمية رأس المال فى الإنتاج الصناعى الحديث. وهو يعمل بقصد تحقيق أكبر ربح ممكن، وهو يتحمل ما قد يحيق بالمشروع من خسارة لأن عناصر الإنتاج الأخرى تحصل على أجرها مقدماً وبغض النظر عن أرباح المشروع وخسائره.

ووسيلة المنظم فى الحصول على أكبر كسب مادى ممكن أن يقوم باستعمال المال النقدى الذى بيده – سواء لأنه ملكه، أو لأنه قد اقترضه نظير فائدة معينة – فى شراء حق استعمال الأرض وفى شراء المواد الأولية والمواد نصف المصنوعة والآلات اللازمة للإنتاج وفى استئجار العمال، ثم يعمل على بيع ما ينتجه فى السوق ساعياً للحصول على ثمن أعلى مما كلفه الإنتاج بحيث يزيد رأس ماله فى آخر عملية الإنتاج عما كان عليه فى البداية، وهذا الفرق هو ما نسميه الربح.

ومن ذلك يتضح أن الاقتصاد الرأسمالى يقوم على عدد كبير من المبادلات: مبادلة النقود بما يلزم للإنتاج من آلات ومواد أولية وعمل، ثم مبادلة السلع المنتجة مقابل النقود من جديد. وإذا عرفنا أنه فى ظل الإنتاج الرأسمالى تمر السلعة بعدة عمليات تحويلية قبل أن تصير صالحة للاستهلاك، وعرفنا أن كل مشروع يتخصص فى عملية معينة، رأينا العدد الكبير من المبادلات التى تتم بين مختلف المشروعات خلال إنتاج السلعة الواحدة.

لكل ذلك تحتل المبادلة exchange بظواهرها ومشكلاتها مكاناً بارزاً فى الاقتصاد الرأسمالى.

الثورة الصناعية فى إنجلترا

كانت إنجلترا أسبق دول العالم فى الثورة الصناعية، فقد ظهرت فيها بوادر تلك الثورة فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر. فى حين أنها لم تظهر فى فرنسا إلا فى الربع الأول من القرن التاسع عشر، وفى ألمانيا فى الربع الثانى من القرن نفسه، ثم ظهرت بعد ذلك التاريخ فى بقية دول أوروبا.

وقد جنت إنجلترا من جراء أسبقيتها فى الصناعة فوائد عظيمة القيمة، إذ إكتسبت خبرة واسعة بالصناعة بسبب طول ممارستها لها، فوصلت إلى مرتبة عالية من التقدم الصناعى وأصبحت قادرة على إنتاج أنواع متعددة من المصنوعات المتقنة الغالية الثمن، والتى يصعب على الدول الحديثة العهد بالصناعة أن تنتج مثلها.

كذلك اكتسبت إنجلترا ثروة طائلة نتيجة الأرباح الكبيرة التى جنتها من التجارة الخارجية فى وقت كانت فيه إنجلترا الدولة الصناعية الوحيدة فى العالم، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن نعمت به من قبل ونعنى به خلو الأسواق من المنافسة وتعطشها لاستهلاك المصنوعات البريطانية مهما كثرت كميتها. فلا عجب أن كانت إنجلترا حتى الحرب العالمية الأولى أعظم الدول الدائنة فى العالم، وكانت الأسواق المالية بلندن أكبر أسواق العالم قاطبة.

وقد تفوقت إنجترا على سائر دول أوروبا فى ميدان الصناعة بسبب تجمع رؤوس الأموال فيها نتيجة ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر ولا يخفى ما للأموال من الأهمية العظيمة فى نجاح المشروعات الاقتصادية أو إخفاقها، وبخاصة فى مبدأ الثورة الصناعية حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتقديم التسهيلات المالية التى تكفل استثمار نتائج الاختراعات عملياً. وكان إنشاء بنك إنجلترا عام 1694 عاملاً كبيراً فى تسهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال الاقتصادية.

أضف إلى ذلك ما حظيت به إنجلترا من توافر الأيدى العاملة بسبب تزايد عدد السكان وقدوم العناصر البروتستانتية المضطهدة من أوروبا وخاصة من الأراضى المنخفضة

وفرنسا وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة ذكائها ومهارتها الصناعية، ولذا أنشأت فى إنجلترا صناعات كثيرة كالمنسوجات الحريرية والتيلية والورق والأوانى الخزفية، ولم تخل صناعة فى إنجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة فى عدد العمال المهرة.

هذا إلى جانب وجود أسواق كثيرة تتعامل معها إنجلترا فى مستعمراتها وبذلك ضمنت إنجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخامات اللازمة لها وعلى الأسواق التى تصرف فيها مصنوعاتها. وكان ذلك من أكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها. لأن الاستهلاك شرط ضرورى للإنتاج. وقد كانت إنجلترا وقتئذ أكثر دولة فى العالم تمتعاً بهذه الميزة لاسيما بعد أن فقدت فرنسا أغلب أملاكها خلال القرن الثامن عشر، وبعد أن حققت تفوقاً ملحوظاً فى النقل البحرى.

كما حققت إنجلترا أسبقية على سائر دول أوروبا فى ميدان الاختراع، فقد قام التغير الكبير الذى حدث فى وسائل الصناعة بسبب ظهور الآلات الجديدة على عاتق المخترعين البريطانيين الذين وضعوا أساس الثورة الصناعية فى جميع نواحيها، وتركوا لغيرهم من المخترعين فى إنجلترا وغيرها من الدول متابعة العمل الذى بدأوه.

وقد أخذت الاختراعات فى الظهور تباعاً منذ منتصف القرن الثامن عشر كالحلقات المتعددة فى سلسلة واحدة وذلك من حيث شدة ارتباطها ببعضها البعض وشملت تلك الاختراعات جميع أوجه النشاط الاقتصادى كالزراعة والصناعة والنقل، ولكنها عنيت بوجه خاص بصناعة المنسوجات وصناعة التعدين، ولذلك كان التقدم فى هذين الفرعين من الصناعات أظهر منه فى غيرهما فى بداية الأمر.

ومما يلفت النظر أن صناعة المنسوجات القطنية كانت أكثر الصناعات استفادة من ذلك التطور الجديد، نظراً لحداثة عهدها فى إنجلترا وسهولة تغيير الوسائل الصناعية فيها دون التعرض للضرر أو الخسائر الكبيرة، فى حين أن صناعة المنسوجات الصوفية كانت أقدم صناعات إنجلترا وأكبر دعامة لثروة البلاد وتجارتها، ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفاً من نتائجه غير المضمونة. ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أسرع من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية، وزادت صادرات

إنجلترا من المنسوجات القطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة 1802، ثم استمرت تلك الزيادة فى إطراد بعد ذلك.

وكانت التحسينات العديدة التى ظهرت منذ عام 1763 فى صناعة الغزل والنسيج تتطلب تقدماً موازياً فى صنع الآلات الجديدة بسرعة كافية وأثمان معتدلة، وكان لا سبيل لذلك بغير تحسين وسائل استخراج الحديد وصهره ولكن ذلك يتطلب المزيد من كميات الفحم ومن ثم كان لابد من تطوير صناعة التعدين لكى تحصل الصناعة الإنجليزية على حاجتها من الفحم بأسعار معقولة.

فرغم ثروة إنجلترا بالفحم والحديد ظلت وسائل استخراج هذين المعدنين عقيمة ومتأخرة حتى عام 1750 (حين اخترع Newcomen طلمبة بخارية كابسة لكسح مياه المناجم) فحتى ذلك التاريخ كانت إنجلترا تستورد أغلب حاجتها من الحديد من السويد نظراً لعدم إلمامها بأحسن الوسائل لصهر الحديد ويرجع ذلك إلى أن استخدام الفحم الحجرى لهذا الغرض يسبب تفاعلات كيميائية يصعب التغلب عليها ويجعل الحديد المنصهر بهذه الطريقة ردئ النوع. وقد حاولت إنجلترا منذ 1735 التغلب على تلك العقبة باستخدام فحم الكوك ولكن الحديد المنتج كان سهل الكسر قليل المرونة.

وعندما نجح هنرى كورت Henry Cort سنة 1783 فى اختراع وسيلة لمزج الأكسجين بالحديد المنصهر ليكسبه المرونة اللازمة تقدمت صناعة الحديد فى إنجلترا تقدماً عظيماً وترتب على ذلك قيام صناعة الآلات المعدنية.

وبدأ تقدم صناعة استخراج الفحم فى أواخر القرن الثامن عشر أى بعد اختراع الطلمبة البخارية لأنها سمحت بتوغل المناجم فى الطبقات البعيدة عن سطح الأرض. وقد ظهر التقدم محسوساً فيما بين 1810 و1819 عندما حلت الأعمدة الخشبية محل الأعمدة الفحمية السميكة التى كانت مستخدمة لرفع سقوف الطبقات الفحمية ومنعها من السقوط. وفى 1815 اخترع Hamphery Davy مصباح الأمن Safety Lamp وفى 1820 بدأت وسائل النقل الميكانيكى تستخدم فى المناجم لجلب الفحم إلى سطح الأرض، وبذلك زاد إنتاج الفحم فى إنجلترا زيادة كبيرة وكثر استخدامه فى الصناعة.

وكان قيام المصانع الكبيرة أبرز نتائج الثورة الصناعية، إذ على الرغم من أن المصانع كانت معروفة فى إنجلترا منذ القرن السادس عشر، فإنها اختلفت كل الإحتلاف عن المصانع التى ظهرت فيما بعد، نظراً لصغرها وقلة إنتاجها واختلاف العلاقة فيها بين العمال والآلات. ففى المصنع اليدوى كان العامل سيد الآلة لأنه استطاع تحريكها وتوجيهها كيفما أراد. أما بعد الثورة الصناعية فقد صارت الآلات قادرة على الحركة السريعة من تلقاء نفسها وأصبح العامل خادماً للآلة وأقل منها أهمية فى الإنتاج واقتصرت مهمته على ضبط الآلة وتغذيتها بالمواد اللازمة للصناعة. كما استمر الغرض من الاختراع تقليل أهمية العامل وزيادة استقلال الآلة عنه، حتى صار كثير من الآلات الآن يعمل بالدفع الذاتى أى يقوم بالإنتاج كله دون تدخل الإنسان. ولا ريب أن هذا التغير الكبير فى علاقة العمال بالآلات من أخطر نتائج المخترعات الحديثة.

فلم تكن المصانع الكبيرة التى يحتشد فيها العمال وتكثر الآلات وتتوحد الإدارة فيها من النتائج المقصورة لحركة الاختراع وتحسين وسائل الصناعة التى ظهرت منذ منتصف القرن الثامن عشر، بل كانت من النتائج الطبيعية غير المنظورة، لأن كبر حجم الآلات الجديدة وغلاء ثمنها جعل اقتنائها أو استخدامها فى المنازل فوق مقدرة الأفراد العاديين ، وصار الأغنياء وحدهم قادرين على شرائها وبناء الأمكنة الخاصة بها (أى المصانع)، وشراء قوة عمل من يتولون إدارتها.

وكذلك أدى استخدام القوى الطبيعية كالبخار فى تحريك الآلات إلى تعذر قيام المصانع فى كل مكان، بسبب أهمية توافر الفحم الرخيص الثمن بالقرب منها. ولهذا تركزت الصناعات الجديدة فى المناطق الجبلية أو فى حقول الفحم الكبيرة بعد أن كانت الصناعات القديمة منتشرة فى أغلب الأقاليم الريفية، ومما زاد فى ذلك الذكر أن القوى المحركة إذا توافرت فى مكان ما كانت كافية لتحريك عدة آلات فى وقت واحد، ولذا قضت المصلحة بتعدد الآلات فى المصنع الواحد وبقرب المصانع من بعضها البعض وكثرتها فى المنطقة الواحدة.

ولهذه الأسباب اضطر الصانع القروى إلى هجر عمله والإنتقال إلى المدن الصناعية الجديدة، حيث انضم إلى جيش كبير من أمثاله، وأصبح عاملاً أجيراً يشتغل ساعات معينة

فى مصنع تتوفر فيه الآلات والقوى المحركة اللازمة لها، ويخضع فيه كغيره لإدارة واحدة، وبذا تحولت وحدة الإنتاج فى إنجلترا من الأسرة أو المصنع اليدوى إلى المصنع الكبير الذى إشتغل فيه مئات العمال بل آلافهم، وتعاونوا على الإنتاج الوفير بواسطة آلات كبيرة الحجم ومعقدة التركيب وغالية الثمن، واستهلكوا فى سبيل ذلك مقادير كبيرة من الوقود والخامات.

وكانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة فى مجموعها، لأن استخدام الآلات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلاباً اقتصادياً فحسب، بل كان انقلاباً اجتماعياً أيضاً، ولم تنج من آثاره الوخيمة طبقة من طبقات المجتمع.

وكانت طبقة العمال الريفيين التى مارست الصناعة المنزلية أكثر الطبقات شعوراً بسوء الحالة وأعلاها صوتاً بالشكوى من المخترعات الجديدة، فإن كل اختراع جديد فى صناعة معينة كان سبباً فى إحداث تغير عظيم فى تلك الصناعة، ودفع أغلب المشتغلين بها إلى البطالة ثم إلى البحث الحثيث عن موارد أخرى للرزق. وعلى الرغم من أن الآلات الجديدة وسعت فى النهاية سبل العيش أمام طبقة العمال وجعلت المشتغلين بالصناعة فى آخر القرن التاسع عشر أكثر عدداً وأسعد حالاً مما كانوا فى أوله إلا أن العمال احتملوا ألوان العذاب عندما ظهرت المخترعات تباعاً، وكان ذلك أمراً طبيعياً ونتيجة لازمة للتغيير الذى حدث على أسلوب الإنتاج.

ومما يشهد بصدق ذلك أن المخترعين كانوا محل مقت الجمهور وإضطهاده وكثيراً ما هشمت آلاتهم الجديدة على اعتبار أنها مضرة بالمجتمع، فلحق Hargreaves كثير من الإهانة والضرب من الجمهور الغاضب حتى اضطر إلى الرحيل عن وطنه فى لانكشير ليتمكن من تجربة آلته الجديدة للغزل وفى عام 1779 قامت فى لانكشير وفى كثير من المناطق الصناعية المجاورة لها مظاهرات شعبية كبيرة انتهت بتحطيم عدد كبير من الآلات الجديدة، غير أن وسائل العنف كانت عاجزة عن إيقاف تحول الصناعة من النظام اليدوى إلى النظام الآلى، فإضطر العمال فى النهاية إلى الرضوخ لسنة التطور والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

وزاد من متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ما حدث من الإنقلاب الزراعى فى إنجلترا بعد منتصف القرن الثامن عشر حيث اتجه جانب كبير من استثمارات التجارة إلى الزراعة فزادت مساحة الملكيات الكبيرة زيادة كبيرة ولم تعد الملكيات الزراعية الصغيرة قادرة على الصمود فى وجه منافستها، وبذلك تعرض المزارع الصغير الذى اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة فى زيادة دخل أسرته لأزمتين شديدتين: أزمة الزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبيرة وأزمة الصناعة بسبب شدة منافسة الآلات الجديدة ولذا كان مضطراً إما إلى التخلى عما ورثه عن آبائه من وفرة نسبية فى العيش واستقلال فى العمل ثم الرحيل إلى المدن الصناعية ليشتغل فيها كعامل أجير، أو إلى البقاء فى الريف كعامل زراعى حقير، وكان من حسن حظه أن سبل العمل فى المدن قد أخذت فى الإتساع فى نفس الوقت الذى كانت فيه موارد المزارع الصغير آخذة فى الضيق والنقصان، ومع ذلك فإنه تعرض لمتاعب جمة بسبب تدفق سيل المهاجرين من الريف إلى المدن الصناعية الجديدة إذ كان الإزدياد المطرد فى عدد سكان تلك المدن أسرع وأعظم من مقدرة تلك المدن على إحتمالهم وإيوائهم.

ونتج عن تحول أكثرية السكان فى إنجلترا من الأقاليم الزراعية الواقعة فى الجنوب والشرق إلى الأقاليم الجبلية الغنية بالفحم والحديد الواقعة فى الشمال والشمال الغربى أن انتقل العامل فى إنجلترا تبعاً لإنتقال أغلبية السكان واختل التوازن بين أهمية الأقاليم فبعد أن كانت الأقاليم الجنوبية والشرقية مركز الثقافة والثروة والنفوذ فى حياة الدولة فى كل عصور التاريخ السابقة، أخذت فى الإضمحلال تدريجياً وأصبحت قوة إنجلترا تعتمد على المدن الصناعية الواقعة فى الشمال الغربى مع أن تلك المدن لم تكن تستحق الذكر قبل قرن من الزمان.

وأدت كثرة مهاجرة سكان الريف إلى المدن وشدة إقبالهم على العمل فى المصانع إلى قيام كثير من المشاكل التى تعانى إنجلترا بعضها حتى اليوم، وأهمها مشكلة المساكن وسوء أحوال العمال واضمحلال مستوى الصحة العامة. وقد تخلصت إنجلترا من أغلب هذه المشاكل بفضل قوة إتحاد العمال ونمو الحركة العمالية منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وكانت مشكلة المساكن من أعقد ما ترتب على هجرة سكان الريف إلى المدن من مشاكل فقد كانت زيادة المساكن فى المدن لا تتمشى مع سرعة تزايد عدد سكانها، وأدت شدة رغبة العمال فى الإقامة على مقربة من المصانع إلى ازدحامهم فى المناطق القريبة من المصانع وهى بحكم موقعها قذرة غير صحية لاسيما فى بلاد غزيرة الأمطار وقليلة التمتع بضوء الشمس فى الشتاء كإنجلترا.

وكان انخفاض أجور العمال وطول ساعات عملهم من النتائج الطبيعية لشدة تنافسهم على العمل وعدم تنظيم صفوفهم ولحرص أصحاب الأعمال على اجتناء أكبر قدر ممكن من الربح، ولم يكن لرعاية مصالح العمال ولأبسط العواطف الإنسانية محل كبير من الإعتبار عند أصحاب الأعمال، ولذلك انخفضت الأجور إلى الحضيض، وكادت لا تكفى للوفاء بأمس حاجات المعيشة، كما تراوحت ساعات العمل من 15 – 18 ساعة فى اليوم الواحد.

ومما زاد فى متاعب العمال أنهم كانوا معرضين لمنافسة النساء والأطفال فى العمل ، نظراً لأن الآلات الجديدة لم تكن فى حاجة إلى العضلات القوية أو المهارة الفنية الكبيرة، وكان أصحاب الأعمال يفضلون استخدام الأطفال والنساء بسبب انخفاض أجورهم بالنسبة إلى أجور الرجال، ولذلك انعكست العلاقة بين الرجل والمرأة فكثيراً ما كان الرجل يقبع فى بيته عاجزاً عن الكسب بينما تكدح زوجته وأطفاله فى المصانع، ويعيش الجميع حياة تقل عن مستوى حياة الرقيق.

هذا بالإضافة إلى آلاف العمال من النساء والأطفال والرجال الذين زحفوا إلى المدن بمفردهم دون صحبة أسرهم وتكدسوا فى مساكن ضيقة دون تمييز أو رقابة مما كان سبباً فى فساد الأخلاق وانتشار الموبقات والجرائم.

وبذلك كان قيام نظام المصانع – فى بداية الأمر – نكبة كبيرة على غالبية سكان إنجلترا وخيراً لحفنة من كبار الرأسماليين، ومع ذلك فإنه كان فى النهاية نعمة كبيرة على إنجلترا وغيرها من بلاد العالم، فقد تخلصت إنجلترا من معظم المساوئ الأولى التى جلبها هذا

النظام وأخذت تجنى ثمار التقدم الصناعى الكبير وتحسنت أوضاع العمال بفضل نمو حركتهم وازدياد قوتها.

لقد غيرت الثورة الصناعية نواحى الحياة الإجتماعية والاقتصادية والسياسية تغييراً جوهرياً.

فمن الناحية الإجتماعية طرأ تغيير كبير على أوضاع العمال الذين عرفوا بعض تجاربهم الأليمة ألا أمل لهم فى تحسين أحوالهم ورفع شأنهم إلا بتوحيد الكلمة فيما بينهم لمقاومة جشع أصحاب الأعمال واستبدادهم ولمشاركتهم فى المكاسب العظيمة التى درتها الصناعة عليهم. وقد ساعدهم على تحقيق أغراضهم ما حدث من الزيادة العظيمة فى أعدادهم ومن سهولة اختلاطهم وتبادلهم الرأى فيما بينهم فى المصانع والمدن. ومع أن الثورة الصناعية قللت أهمية العامل فى الإنتاج وزادت فى أهمية الآلات ونفوذ أصحاب الأعمال فإنها استلزمت احتشاد العدد الكبير من العمال فى المصانع ومهدت بذلك الطريق إلى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم وقوتهم أى أنه بينما نقصت أهمية العامل كأفراد عظمت أهميتهم كطبقة كبيرة فى المجتمع، فأصبحوا أقدر على المساومة وعلى استخدام الضغط لتحسين حالهم مما كانوا عليه قبل تطور الصناعة فى عهد الثورة الصناعية.

وترتب على النضال الجماعى للعمال أن ارتفعت أجورهم تدريجياً ونقصت ساعات عملهم وتحسنت ظروف عملهم، وذلك فضلاً عن توسع فرص العمل أمامهم وزيادة عدد المشتغلين بالصناعة ولذا زادت القوة الشرائية عند أكثرية السكان زيادة عظيمة فى الوقت الذى تقدمت فيه الصناعة تقدماً كبيراً وأخذت فى إغراق الأسواق بسلعها المتعددة الأنواع والمتناقصة الأثمان وبذلك شهد القرن التاسع عشر تقدماً لم يسبق له مثيل فى مستوى المعيشة عند عامة الشعب.

كذلك تحسن مركز المرأة الإنجليزية بعدما أتاحت لها الثورة الصناعية فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل، وهى العمل فى المصانع والكسب المستقل عن الرجل، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجياً حتى صارت منافساً خطيراً للرجل فى جميع ميادين العمل، وكان ذلك سبباً فى سعادة الرجل وشقائه فى آن واحد، نظراً لزيادة دخل الأسرة

وتقليل أعباء الرجل المالية من جهة، ومن جهة أخرى لانتشار البطالة بين الرجال وانخفاض أجورهم مع استمرار تحملهم مسئولية رعاية الأسرة وسداد حاجاتها.

ولا شك أن الأعمال الاقتصادية التى تقوم بها المرأة فى الدولة الصناعية تختلف فى طبيعتها ونتائجها اختلافاً كبيراً عما تقوم به المرأة من أعمال فى الدول الزراعية وذلك لأنها فى الحالة الأولى تعمل بأجر وتكون بعيدة عن أفراد أسرتها. أما فى الحالة الثانية فإنها تعمل فى الغالب كعضو فى الأسرة وتكون تحت إشراف والدها أو زوجها ولا تحصل على أجر فى مقابل ما تقوم به من الأعمال. وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادى فى إنجلترا منذ قيام الثورة الصناعية أن اتسعت مداركها وصارت تعقد بنفسها وتستحق إحترام الرجل لها وأصبح القانون معترفاً لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والإجتماعية.

أما عن الناحية الاقتصادية، فقد جنت إنجلترا من وراء أسبقيتها فى الصناعة ثروة طائلة لم تكن مقصورة على الأفراد الذين هيمنوا على الصناعة ووظفوا أموالهم فيها بل مشاركتهم الأمة بسبب الضرائب المباشرة التى دفعوها للحكومة والتى زادت تبعاً لزيادة ثروتهم فزادت إيرادات الحكومة البريطانية من 70 مليون جنيه سنة 1800 إلى 800 مليون جنيه سنة 1914. وقد وظفت الأموال البريطانية فى المستعمرات وعاد ذلك على إنجلترا بالمكاسب الكبيرة ولم تعدم الإنتفاع من ذلك سياسياً أيضاً كلما سنحت الفرصة.

وزاد نفوذ الرأسمالية البريطانية زيادة كبيرة فسيطرت على النشاط الاقتصادى وعلى سياسة الدولة المالية وعلى وسائل الدعاية والإعلام.

غير أن أهم ما ترتب على الثورة الصناعية من آثار سياسية فى إنجلترا هو ذلك الذى حدث فى مجال التطور الدستورى، فقد كانت حكومة إنجلترا قبل قيام الثورة الصناعية دستورية واستبدادية حقيقة نظراً لأن السلطة كانت محتكرة فى أيدى الأشراف وكبار الملوك، فكان مجلس اللوردات والعموم لا يمثلان سوى الأغنياء ولا يعنيان إلا بشئونهم ، غير أن ما حدث فى أواخر القرن الثامن عشر من كثرة مهاجرة سكان الريف إلى المدن ونقص أهميتها الزراعية بالنسبة إلى الصناعة وظهور قوة الرأى العام جعل من اللازم

تعديل نظام الحكم فى البلاد تعديلاً جوهرياً، وتم بطريقتين: أولهما تعديل الدوائر الإنتخابية تعديلاً يتمشى مع ما حدث من تغيير كبير فى توزيع السكان، فبعد أن كانت أغلبية أعضاء مجلس العموم ممثلة للأقاليم الزراعية صارت ممثلة للأقاليم الصناعية، ولذا زادت أهمية تلك الأقاليم ونالت من الحكومة قدراً ملحوظاً من العناية. وثانيهما : توسيع حقوق الإنتخاب، فأصبح أهم ما يشترط فى الناخب أن يكون بالغاً سن الرشد (21 عاماً) وألغيت جميع الشروط الخاصة بالثروة والتى حصرت حق الإنتخاب فيما مضى فى طبقة صغيرة من الأمة. ولا تقتصر أهمية توسيع حق الإنتخاب على أنه يضمن قيام الحكم النيابى على أساس واسع من قوة الرأى العام وأن يكون البرلمان ممثلاً للأمة أصدق تمثيل، ولكنه يضمن أيضاً للطبقات الفقيرة والعاملة من اهتمام الحكومة ورعايتها نصيباً كبيراً يتناسب مع ما تملكه من قوة لتعضيد الحكومة أو خذلانها فى الإنتخابات العامة، ولذا يكون ذلك الحق فى يد تلك الطبقات سلاحاً تهدد به الحكومة وتستخدمه وقت الحاجة للحصول على مطالبها. وقد تمت تلك التعديلات الهامة فى عام 1832 عندما أصدرت الحكومة البريطانية قانون الإصلاح الدستورى Reform Act لكى تتمكن من تهدئة الرأى العام الذى ظل ساخطاً على نظام الحكم القائم وقتئذ. ونظراً لأن الأكثرية العظمى من سكان إنجلترا تألفت من العمال القاطنين فى المدن الصناعية فقد نتج عن توسيع حقوق الإنتخاب أن عنيت الحكومة بشئون العمال عناية كبيرة، ونمت الحركة العمالية ونشطت سياسياً متى استطاعت استصدار القوانين لصالحها بهدف تحقيق إصلاحات إجتماعية، ثم طورت حركة العمال نشاطها السياسى حتى استطاع حزب العمال أن يصل إلى الحكم لأول مرة عام 1924.

ولم تكن نتائج قانون الإصلاح الدستورى فى إنجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم فى البلاد فحسب بل شملت أيضاً تعديل سياسة الدولة الداخلية والخارجية، فأصبح الغرض الأول منها خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل. فأما السياسة الداخلية فقد اتجهت إلى نشر الإصلاحات الإجتماعية التى تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم كتحسين المساكن والمواصلات والصحة العامة، وتنظيم علاقة العامل بصاحب العمل وإنشاء الملاجئ والمستشفيات وإعانة العاطلين والعجزة، وكذلك خدمة الصناعة والمشتغلين بها

بتخفيض نفقات المعيشة فى المدن، وإن أدى ذلك إلى اضمحلال الزراعة وسوء حالة سكان الريف.

أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة إنجلترا الخارجية بالاستعمار أو عقد المعاهدات التجارية أو الحصول على امتيازات اقتصادية، وصارت علاقة إنجلترا السياسية بأية دولة أخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدولة أو معاكستها للتجارة البريطانية. ومن ذلك نفهم ما حدث من التغيير الكلى فى علاقة إنجلترا السياسية بألمانيا وفرنسا فى العصر الحديث، فقد كانت إنجلترا العدوة التاريخية لفرنسا منذ القرن السابع عشر فى حين أنها كانت صديقة ألمانيا فى ذلك الوقت لما بينهما من تشابه فى الجنس والثقافة وارتباط الأسرات المالكة فيهما ببعضها البعض بروابط المصاهرة، ولكنها أخذت – مع ذلك – فى الميل نحو فرنسا والابتعاد عن ألمانيا منذ نجاح الثورة الصناعية فى الدولة الأخيرة، بعد أن أصبحت ألمانيا منذ سنة 1890 خطراً لتجارة إنجلترا وقوتها. ولذا انضمت إنجلترا إلى جانب فرنسا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية لأنها لم تخشى بأس فرنسا تجارياً، ولكنها رأت فى انتصار ألمانيا كارثة وطنية من الوجهة الاقتصادية والسياسية.

وكذلك كانت إنجلترا أسبق الدول الأوروبية إلى التحالف مع اليابان ومصادقتها فى أوائل القرن الحالى ولكنها نقضت محالفتها مع تلك الدولة سنة 1920 وأخذت فى اتباع الحيطة فى معاملتها بعد أن ظهرت اليابان كدولة صناعية كبيرة، وصارت منافساً خطيراً لإنجلترا فى أسواق العالم لاسيما أسواق الشرق.

* * *

ويعتبر منتصف العشرينات من القرن التاسع عشر حداً فاصلاً بين عصر الإنقلاب الصناعى الذى عاشته إنجلترا منذ منتصف القرن الثامن عشر، وعصر الاستقرار والتقدم الاقتصادى الذى شهدته البلاد بعد ذلك، فقد توسعت الصناعة توسعاً كبيراً نتيجة الزيادة الهائلة فى إنتاج الفحم والحديد فى إنجلترا خلال القرن التاسع عشر. وكان التوسع الصناعى أظهر ما يكون فى صناعة المنسوجات والصناعات المعدنية، فزاد إنتاج

المنسوجات أربع أمثال ما كان عليه خلال عصر الملكة فيكتوريا (1837 – 1901) واستهلكت إنجلترا فى أواخر ذلك العصر ربع ما أنتجه العالم من مواد النسيج. وعلى الرغم من ظهور أمريكا وألمانيا وغيرها من الدول فى ميدان المنافسة لإنجلترا فيما بين سنة 1770 وسنة 1900 فإن منسوجات إنجلترا القطنية زادت فى تلك الفترة بنسبة 40 % وزادت منسوجاتها الصوفية بنسبة 105%.

كذلك تركزت الصناعات المختلفة فى مناطق معينة من بريطانيا وصارت من أهم مميزاتها فقامت صناعة المنسوجات القطنية جنوبى لانكشير لاسيما حول مدينة منتشستر حيث تتوافر الشروط الملائمة لتلك الصناعة من حيث الرطوبة وكثرة الفحم والقرب من أكبر موارد القطن فى العالم (الولايات المتحدة الأمريكية). وقامت صناعات المنسوجات الصوفية فى شرقى لانكشير وجنوب غربى يوركشير. وتقوم الصناعة المعدنية حول برمنجهام وفى السهل الشمالى الأوسط من إنجلترا المعروف بإسم black country كذلك قامت صناعة بناء السفن فى الموانى الكبيرة الواقعة بالقرب من حقول الفحم مثل ليفربول وجلاسجو.

أضف إلى ذلك زيادة انتشار التجارة الخارجية بسبب خلو الأسواق من المنافسة الجدية، وتحسن طرق المواصلات وهبوط أسعار المصنوعات البريطانية تدريجياً وزيادة رواجها فى الأسواق الكثيرة الاستهلاك وأهمها أسواق الشرق. ولا ريب فى أن زيادة رواج التجارة الخارجية كان من أهم لوازم تقدم الصناعة البريطانية لأنه ضمن لها الحصول على المواد الخام الرخيصة وتصريف المصنوعات.

وقد تعرضت إنجلترا لمنافسة الصناعة الألمانية والصناعة الأمريكية اللتان تقدمتا منذ أواخر القرن الماضى فقد بذلتا جهداً فائقاً للحاق بإنجلترا فى ميدان الصناعة وإنتزاع الأسواق منها، وساعدها على كسب الأسواق ما تردت فيه إنجلترا من أخطاء نتيجة قلة عنايتها بالدعاية التجارية إعتماداً على السمعة الحسنة التى تمتعت بها المصنوعات البريطانية وقلة عنايتها أيضاً بدراسة حاجات المستهلكين ومراعاة أذواقهم مكان ما اشتهرت به الصناعة البريطانية من جمود ومحافظة على التقاليد هذا بالإضافة إلى إرتفاع أسعار المنتجات الإنجليزية فى حين أن الدول الصناعية المنافسة لإنجلترا عملت على

تخفيض الأسعار وإن كان ذلك على حساب جودة الإنتاج ولكنها كسبت أسواق الجماهير ذات الدخل البسيط، ولكن إنجلترا سعت إلى التخلص من تلك العيوب بالتدريج لتواجه منافسة مصنوعات البلاد الأخرى فى الأسواق العالمية.

الثورة الصناعية فى فرنسا

كانت فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر دولة زراعية بحتة، إذ لم تلق فيها الصناعات اليدوية من النجاح والرواج ما لقيته فى إنجلترا قبل ذلك العهد ويرجع ذلك إلى الضربات التى تعرض لها الهيجونوت الفرنسيين – وكانوا يشكلون معظم العاملين بالصناعة والتجارة – خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر أثناء الإضطرابات والحروب الدينية التى تعرضت لها فرنسا فى تلك الحقبة من الزمان مما دفع هذه الطائفة النشطة إلى الهجرة إلى إنجلترا حيث أتيح لهم ممارسة نشاطهم الاقتصادى وطقوسهم الدينية بحرية تامة فأفاد وجودهم بإنجلترا التطور الاقتصادى فيها بقدر ما أضرت هجرتهم من فرنسا التطور الاقتصادى بها، فتأخرت الصناعة بفرنسا عن اللحاق بركب التقدم الصناعى الذى أفاد إنجلترا. وظلت الزراعة تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد الفرنسى طوال القرن التاسع عشر رغم ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا قبل غيرها من دول القارة فيما عدا إنجلترا، ورغم تعرض الزراعة فيها لمنافسة متزايدة من جانب الصناعة، فكانت الزراعة تضم ما يزيد على نصف عدد الأيدى العاملة بفرنسا حتى نهاية القرن التاسع عشر.

* * *

كان للثورة الفرنسية فضل كبير فى إحياء الصناعة فى فرنسا لما أحدثته من الإصلاحات الاقتصادية العديدة ولاسيما القضاء على الطوائف الحرفية التى كانت تقيد حرية العمل والعمال وتقادم كل جديد فى الصناعة ولذلك كان إلغاؤها تمهيد لازم لقيام الثورة الصناعية والتوسع فى استخدام الآلات وقيام صناعات جديدة متعددة على أساس النظام الرأسمالى.

فقد أصدرت الجمعية الوطنية قانوناً فى عام 1791 منح جميع الأفراد حرية كاملة لمزاولة أية مهنة وبأية وسيلة على شرط الحصول على ترخيص الحكومة بذلك، والتعهد بالخضوع لأنظمة العمل الجديدة وأهمها خطر إتحاد العمال أو إضرابهم عن العمل، غير أن مقتضيات الحروب الكثيرة التى خاضتها فرنسا فى عصر نابليون استلزمت عودة

كثير من الطوائف إلى سابق نفوذها: كطائفة الخبازين والقصابين والمشتغلين بالطباعة نظراً لما اشتهر به نابليون من حب النظام والسلطة، ولرغبته فى الإشراف على توزيع الغذاء وتقييد حرية الصحافة فى تلك السنوات العصيبة من تاريخ فرنسا. وقد استمرت تلك الطوائف قائمة فى فرنسا حتى منتصف القرن التاسع عشر، ولكن أغلب المهن والصناعات كانت متمتعة بحرياتها منذ سنة 1815.

* * *

تأخر ظهور الثورة الصناعية فى فرنسا عنه فى إنجلترا لأن الثورة لم تلق ما لقيته فى إنجلترا من الظروف المساعدة على قيامها ونجاحها كتوافر رؤوس الأموال والأيدى العاملة والوقود، كما حرمت من الحرية الاقتصادية والسياسية التى كانت من أهم لوازمها، وقد عملت محاولات كثيرة فى أواخر القرن الثامن عشر لإدخال الآلات والأنظمة الصناعية الجديدة فى فرنسا، فأقيم فيها أول مصنع لنسيج القطن على الطراز الحديث سنة 1784 ولكن شدة مقاومة المشتغلين بصناعة الغزل والنسيج اليدوية حالت دون التوسع فى تلك اللحظة كما أن كثرة الإضطرابات والحروب التى تعرضت لها البلاد فيما بين عامى 1789 و1815 استنفذت ثروتها وقوتها وقضت على روح الثقة التى لا غنى عنها لقيام المشروعات الاقتصادية الكبيرة، وعلى الرغم من المساعدة القيمة التى منحها نابليون للصناعة الفرنسية باتباعه سياسة النظام القارى لمحاربة تجارة إنجلترا، فإن تلك السياسة عرقلت تقدم الصناعة بقدر ما ساعدته على تحقيق أهدافه السياسية إذ حرمتها من استيراد الآلات الجديدة من إنجلترا التى حققت تقدماً كبيراً فى هذا المجال على النحو الذى سبقت الإشارة إليه مما عرقل إحياء الصناعة الفرنسية، ولذلك كان التقدم الصناعى بطيئاً فى ذلك العهد.

ويمكن إعتبار عام 1825 بداية لقيام الثورة الصناعية فى فرنسا، لأن إنجلترا رفعت – فى تلك السنة – الخطر الذى سبق أن وضعته على تصدير الآلات الجديدة إلى الخارج ، فتمكنت فرنسا من التوسع فى استيراد الآلات وتقليدها واستطاعت صناعتها أن تتقدم بخطوات سريعة بعد ذلك هذا فضلاً عن التغيير العظيم الذى أصاب فرنسا بعد أن تمتعت بعشر سنوات من السلم وتمكنت من استئناف نشاطها الاقتصادى واسترداد قوتها،

وتخلصت من المتاعب التى مرت بها خلال عصر نابليون فدبت الثقة فى نفوس رجال الأعمال واتجهوا إلى توظيف رؤوس أموالهم فى الصناعات الجديدة.

* * *

كان من مستلزمات تقدم الصناعة فى فرنسا التوسع فى استخراج الفحم والحديد، غير أن فقر فرنسا فى الفحم وصعوبة نقله إلى مواقع الحديد قضيا على الصناعة الفرنسية بأن تكون متواضعة فى تقدمها بالنسبة لإنجلترا وألمانيا، فقد كانت أهم حقول الفحم فى فرنسا فى الشمال الشرقى على مقربة من الحدود البلجيكية ولذلك فإن استخراج الفحم منها ونقله إلى بقية أنحاء البلاد يتكلف نفقات كبيرة. أما الحديد فيوجد بكميات وفيرة فى إقليم اللورين ولكنه كثير الإختلاط بالفسفور ويقع على مسافة كبيرة من حقول الفحم. ولذا لم تتمكن فرنسا من الاستفادة منه على أحسن وجه.

ونظراً لفقر فرنسا فى المعادن نسبياً كانت الصناعات الثقيلة والكبيرة الإنتاج أقل أهمية من الصناعات الدقيقة والمحددة الإنتاج، لأن الأخيرة تلائم ظروف البلاد الاقتصادية كما تلائم ما جبل عليه شعبها من سلامة الذوق وتقدير الفن والجمال. ولذا إمتازت فرنسا بصنع الكماليات وأدوات الترف التى لا يمكن إنتاجها أو استهلاكها بكميات كبيرة، ونجم عن ذلك أن نظام المصانع لم ينجح تماماً فى القضاء على الصناعة المنزلية فى فرنسا كما نجح فى إنجلترا، لأن الآلات لا تستطيع وحدها أن تقوم بإنتاج المصنوعات الدقيقة التى تتطلب فى العامل مهارة خاصة وذوقاً فنياً راقياً.

وكانت صناعة التعدين والصناعات المعدنية أسبق من غيرها تأثراً بالثورة الصناعية، أما صناعة المنسوجات فلم تتأثر بها إلا أخيراً، فقد حصلت فرنسا فى عام 1810 على نحو 15 مضخة بخارية لنزح مياه المناجم أخذ عددها يتزايد حتى زادت على 14 ألفا فى عام 1860 فى حين أن عدد أنوال النسيج لم يزد على خمسة آلاف عام 1834 ثم زاد زيادة كبيرة فى فترة وجيزة من الزمان فبلغ 31 ألف نول فى عام 1846.

غير أن النهضة الصناعية لم تتقدم جدياً فى فرنسا إلا بعد قيام الجمهورية الثالثة عام 1871، أى بعد أن استقرت الحالة السياسية فى البلاد وتقدم العلم والاختراع تقدماً كبيراً

يلائم إحتياجات الصناعة الفرنسية ويجعل الآلات قادرة على منافسة الأيدى العاملة فى صناعة المنسوجات الدقيقة، ومما يشهد بتقدم فرنسا الصناعى فى ذلك العهد أن عدد براءات الاختراع الذى بلغ 2781 براءة فى عام 1870 زاد إلى حوالى 13 ألف براءة عام 1905 وزاد مقدار الفحم المستخرج منها نحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه فى بداية الفترة وزادت قوة آلاتها البخارية بمقدار 300% فيما بين عامى 1891 و1906.

ولعل أحسن مقياس لتقدم فرنسا الاقتصادى فى ذلك العصر أن مجموع قيمة إنتاجها الصناعى زاد من 5 مليار فرنك عام 1870 إلى 15 مليار فرنك سنة 1897، مع أن فرنسا فقدت فى ذلك العهد إقليمى الالزاس واللورين اللذان كانا من أهم أقاليمها الصناعية وكان فقدهما فى عام 1871 ضربة اقتصادية كبيرة وجهت لفرنسا لأنها بذلك فقدت أهم موارد الحديد والبوتاس فيها ونحو ثلث ما كانت تملكه وقتئذ من مغازل القطن الآلية.

وقد ظهر فى فرنسا التخصص الإقليمى فى الصناعة فإشتهر حوض الرون بصناعة المنسوجات الحريرية (ليون) وحوض اللوارد الأعلى بالصناعات المعدنية (سنت اتيين)، والأقاليم الشمالية الشرقية (ليل) بصناعة المنسوجات الصوفية والقطنية، فى حين أن صناعة النبيذ وهى من أهم صناعات فرنسا قامت فى جميع أحواض الأنهار الكبيرة.

* * *

إختلفت فرنسا عن غيرها من الدول الصناعية الأخرى فى نظام الصناعة الذى انتهجته ، فبينما اتجهت الصناعة فى إنجلترا وألمانيا إلى زيادة الذكر والتوسع، باندماج الشركات فى بعضها البعض وتضخم رؤوس الأموال والتوسع فى الإنتاج، نجد الصناعة الفرنسية تتجه إلى اللامركزية الفردية، ولم يزد فيها عدد العمال المأجورين على 15% بالنسبة إلى عدد أصحاب الأعمال، ولذلك كانت فرنسا تتميز باعتماد الصناعة فيها على مصانع صغيرة وبذلك حققت نجاحاً ملحوظاً فى صناعات الكماليات التى يتعذر إنتاجها فى المصانع الكبيرة لما تطلبته من مهارة خاصة يعجز الإنتاج الآلى الكامل عن الوصول إليها. كما ترتب على وجود هذا النظام عدالة توزيع الدخل القومى نتيجة وصول عائد أرباح الصناعة إلى عدد كبير من أبناء الأمة بدلاً من أن تكون مقصورة على طبقة

صغيرة من أصحاب رؤوس الأموال، وأدى ذلك إلى نجاة فرنسا من الكثير من مساوئ الثورة الصناعية التى تعرضت لها إنجلترا وألمانيا كشدة إزدحام السكان فى المدن وإرهاق العمال وسخطهم، واختلال التوازن فى توزيع السكان، وإضمحلال الزراعة وتركيز الثروة فى يد القليل من الأفراد.

غير أن فرنسا تلقى صعوبة – بسبب كثرة ما فيها من مصانع صغيرة – فى مواجهة منافسة الدول الصناعية الأخرى التى تقوم فيها الصناعة على أساس الإنتاج الكبير، ولكنها مع ذلك لا تتعرض لتلك المنافسة كثيراً بسبب تخصيصها فى صناعة الكماليات وتفوقها فيها بفضل نظامها الصناعى ومواهب شعبها الفنية، وقد أتاح هذا النظام الصناعى لفرنسا قدراً كبيراً من الاستقلال الاقتصادى وجعلها أقل تعرضاً لمخاطر التجارة الخارجية فهى غنية بالإنتاج الزراعى وكان يعمل به قطاع كبير من السكان ولذلك قل اعتمادها على استيراد المواد الغذائية بعكس إنجلترا وألمانيا اللتان كانتا تعانيان من تخلف الزراعة بالنسبة للتقدم الكبير الذى حققته الصناعة فيهما. كما أن تخصص فرنسا فى إنتاج سلع بعينها كالكماليات والمنسوجات الحريرية الدقيقة والنبيذ جعل لتجارتها الخارجية طابعاً خاصاً فهى لا تستورد سوى الآلات اللازمة للإنتاج فى حقول الفحم والحديد وفى قطاع الصناعات الكبيرة وتصدر منتجاتها التى احتاجت إليها دائماً أسواق أوروبا واعتمدت فى صناعة النبيذ على كروم الجزائر كما إعتمدت على السوق الجزائرى فى تصريف جانب كبير من إنتاجها، ولذلك لم تكن بحاجة إلى بناء أسطول تجارى كبير ينقل تجارتها إلى ما وراء البحار.

وإذا كانت فرنسا قد حرمت من المزايا الكثيرة التى تنجم عن كثرة الإنتاج الصناعى ورواج التجارة الخارجية فإنها فى الوقت نفسه صارت قليلة التعرض للأزمات الاقتصادية ومشاكل البطالة وغيرها من الويلات التى لم تنج منها دولة صناعية كبرى.

على أن فرنسا ليست خلواً من الصناعات والشركات الكبيرة التى تضارع فى ضخامة رؤوس أموالها ووفرة إنتاجها ما يوجد من أمثالها من الدول الأخرى إذ ظهرت فيها حديثاً صناعات كبيرة كصناعة السيارات والأسلحة، وعرفت تلك الصناعات كيف تغزو

الأسواق وتنافس مصنوعات إنجلترا وألمانيا وأمريكا ولكن ذلك التطور جاء متأخراً ولم يصاحب الثورة الصناعية فى فرنسا منذ بدايتها.

ولا ريب أن نتائج الثورة الصناعية التى أجملنا شرحها عند الكلام عن إنجلترا قد ظهرت جميعاً فى فرنسا ولكن بصورة مخففة وذلك نظراً للإختلاف العظيم بين إنجلترا وفرنسا من حيث أهمية الزراعة لكل منهما، ونظام الصناعة الذى يميزها، فإن كثرة سكان الريف فى فرنسا وقلة المصانع الكبيرة فيها وعدم ازدحام السكان فى المدن الصناعية ازدحاماً شديداً لم يكن من شأنه أن يساعد على ظهور كثير من نتائج الثورة الصناعية المعروفة فى إنجلترا ظهوراً واضحاً سواء كان ذلك من الناحية الإجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية.

التطور الصناعى فى ألمانيا

لم تظهر الثورة الصناعية فى ألمانيا إلا حوالى منتصف القرن التاسع عشر ولذا كانت متأخرة عن فرنسا بنحو عشرين سنة، وعن إنجلترا بنحو ثمانين عاماً.

ويرجع ذلك التأخر إلى قوة طوائف الحرف واستمرارها حتى منتصف القرن الثامن عشر على الرغم من المحاولات الكثيرة التى بذلت لإضعافها أو إلغائها، ففى عصر نهضة بروسيا عقب حروب نابليون كان تحرير الصناعة من قيود تلك الطوائف أحد الإصلاحات الاقتصادية الهامة التى قام بها "شتين" و"هاردنبرج" ولذا صدرت قوانين بين عامى 1807 و1811 قضت بحرمان تلك الطوائف من إمتيازاتها وسيطرتها المطلقة على أغلب الصناعات، وبإتباع نظام الحرية الاقتصادية الذى أوجدته الثورة فى فرنسا قبل ذلك بنحو عشرين سنة، وبذلك ضعفت الطوائف فى بروسيا وغيرها من الولايات الألمانية التى كانت تخضع لنابليون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

غير أن انتصار الرجعية فى ألمانيا بعد انسحاب نابليون أدى إلى عودة طوائف الحرف إلى سابق امتيازاتها وإلى قيام النزاع بين تلك الطوائف وبين مظاهر الحرية الصناعية التى بدت تباشيرها فى أنحاء البلاد، وقد حاولت حكومة بروسيا أن توفق بين هذه المصالح المتضاربة فأصدرت عام 1845 قانوناً لتنظيم شئون العمال قضى بالإحتفاظ بأهم فوائد الطوائف الحرفية وبنصيب كبير من حرية الصناعة فى وقت واحد. غير أن ذلك القانون لم يعمر طويلاً، إذ طالب عمال الصناعات اليدوية بعد قيام ثورة 1848 بعودة الطوائف الحرفية إلى سابق نفوذها، وذلك لرغبتهم فى مقاومة الصناعات الآلية الجديدة التى أخذت فى الزيادة السريعة وعرضهم للمنافسة الخطيرة. ولذا صدر فى عام 1848 قانون بإلغاء كثير من مظاهر حرية الصناعة التى إعترف بها قانون عام 1845 وعادت طوائف الحرف إلى سابق نفوذها مما كان له أسوأ الأثر على النهضة الصناعية فى ألمانيا.

ولكن كان من المتعذر على الرجعية أن تقف طويلاً فى وجه التطور الجديد الذى ظهر فى الصناعة، فلم تلبث بروسيا وبقية الولايات الألمانية طويلاً حتى عادت إلى مناصرة

حرية الصناعة وبعد عام 1860 صدر التشريع الذى وفر للصناعة هذا الضمان، ثم ألغيت الطوائف الحرفية نهائياً بقانون أصدره إتحاد ألمانيا الشمالى عام 1869، وخضع له جميع الولايات التابعة للإتحاد. وبذا حصلت ألمانيا على حرية العمل التى تعتبر شرطاً أساسياً لقيام الثورة الصناعية.

ومن بين أسباب تأخر التطور الصناعى فى ألمانيا – أيضاً – تمسك الشعب الألمانى بالزراعة ولذلك كانت الصناعة تشغل مكاناً ثانوياً بحتاً بالنسبة للزراعة أضف إلى ذلك شدة فقر الشعب الألمانى وقلة ما لديه من رؤوس الأموال المنقولة نظراً لكثرة الحروب التى عانت منها البلاد فى عصر نابليون، ولزيادة الواردات على الصادرات مدة طويلة، مما أدى إلى نزوح النقود منها بصورة مستمرة مما أدى إلى انتشار الفقر والجوع بين سكان الريف الألمانى فى ثلاثينات القرن التاسع عشر.

وفضلاً عن ذلك فإن نظام البنوك فى ألمانيا كان متأخراً فى ذلك الوقت عنه فى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية فحرمت الصناعة الألمانية من التسهيلات الإئتمانية التى تقدمها البنوك عادة لتمويل المشروعات الصناعية.

وثمة عامل آخر يرجع إلى قلة الأسواق الداخلية والخارجية، فكانت الأسواق الداخلية تعانى قلة الاستهلاك بسبب ضعف القوة الشرائية عند الناس وتعودهم شظف العيش، كما ترتب على صعوبة المواصلات الداخلية غلاء الأسعار وقلة المعروض من السلع على اختلاف أنواعها. أما الأسواق الخارجية فكانت قليلة بسبب حرمان ألمانيا من المستعمرات التى تستورد منها ما تحتاج إليه من الخامات، وتصرف فيها إنتاجها الصناعى.

كذلك كان من المتعذر انتهاج سياسة ألمانية تستهدف تشجيع النهضة الصناعية بسبب انقسام ألمانيا سياسياً إلى ولايات مستقلة استقلالاً ذاتياً، فقد تكونت ألمانيا بعد عام 1815 من 37 ولاية مستقلة لكل منها كامل الحرية بالنسبة للسياسة الاقتصادية حتى كان عام 1833 فانضم عدد كبير من تلك الولايات إلى الإتحاد الجمركى Zollverein وبذا قبلت تلك الولايات تقييد سلطتها الاقتصادية وضمان حرية التعامل التجارى داخل الإتحاد، ولكنها ظلت تسيطر على الصناعة فى أقاليمها، وكان أغلب أمراء ألمانيا ينظرون إلى

الصناعات الناشئة فى بلادهم على أنها مورد جديد للدخل، ولذا لاحقوها بالضرائب العالية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المصنوعات ووضع العقبات فى طريق التقدم الصناعى فى ألمانيا.

* * *

ولم تتقدم الصناعة فى ألمانيا – بصورة جديدة – إلا بعد تحقيق الوحدة الألمانية عام 1871 شهدت نشاطاً صناعياً ملحوظاً، ويرجع ذلك إلى السلام الذى عاشت ألمانيا فى ظله بعد سقوط نابليون 1815 وإلى نجاح الإتحاد الجمركى فى رفع الحواجز التى عرقلت تجارة ألمانيا الداخلية، ففتحت أسواق جديدة لاستهلاك السلع الألمانية ونشطت التجارة الداخلية بصفة خاصة بعد مد الخطوط الحديدية فى البلاد.

ومهد ذلك كله لقيام الثورة الصناعية فى ألمانيا التى حققت تقدماً صناعياً كبيراً بسبب الخطة التى انتهجتها، فقد بدأت من حيث انتهت إنجلترا فتوسعت فى استيراد الآلات الجديدة من إنجلترا واستعانت بالخبرات الفنية الإنجليزية فى إنشاء المصانع وإدارتها وتدريب العمال الألمان على الصناعة الحديثة، وبذلك استطاعت ألمانيا بعد فترة وجيزة أن تدخل ميدان المنافسة مع الدول الأكثر تقدماً فى مجال الصناعة.

ولا أدل على تقدم الصناعة الألمانية من ذلك التقدم الذى أصاب صناعة المنسوجات القطنية التى زادت فى الفترة من 1836 حتى 1865 بنسبة 450%، كذلك تقدمت صناعة المنسوجات الحريرية والصوفية والتيلية، وكانت إنجلترا ومستعمراتها تعد المستورد الرئيسى للمنسوجات الحريرية الألمانية.

وقد صحب هذا التقدم فى الصناعة الألمانية تركز الصناعات الرئيسية فى الملائمة لها كما حدث فى إنجلترا، فقامت صناعة المنسوجات القطنية والصناعات على اختلاف أنواعها فى حوض الروهر وهو أغنى أقاليم ألمانيا فى الفحم وأيسرها من ناحية المواصلات، وقامت صناعة المنسوجات الصوفية فى سكسونيا والمنسوجات الحريرية فى حوض الرين، والمنسوجات التيلية فى سيليزيا.

وحتى تستطيع ألمانيا انتزاع الأسواق من إنجلترا فى أقصر وقت ممكن لجأت إلى تقليد المصنوعات البريطانية من ناحية الشكل وطرح الإنتاج فى الأسواق بأسعار تقل كثيراً عن أسعار المصنوعات البريطانية، ولكن هذه السياسة أدت إلى اكتساب الصناعة الألمانية – فى بادئ الأمر – سمعة سيئة فى الأسواق بسبب قلة جودتها إذا قورنت بالمصنوعات البريطانية. غير أن ألمانيا سرعان ما عدلت عن هذه السياسة فأصبحت لمصنوعاتها مواصفات مستقلة.

وقد تحقق ذلك كله بفضل توحيد ألمانيا وتأسيس الإمبراطورية فى عام 1871 – كما سبق أن أشرنا – ولا ريب أن ضم الولايات الألمانية فى كيان سياسى واحد كان حدثاً اقتصادياً كبيراً لما ترتب عليه من تقدم صناعى سريع كان من أبرز ملامح تاريخ أوروبا الحديث ، فقد تخلصت الصناعة الألمانية من العقبات التى عاقت نموها كما أصبح من الميسور رسم سياسة اقتصادية واحدة تهدف إلى النهوض بالصناعة. وقد لعبت الحكومة الألمانية فى هذا الصدد دوراً هاماً فقدمت الإعانات للصناعة الناشئة بسخاء ووفرت لها الحماية الجمركية الصارمة، وبنت أسطولاً حربياً وتجارياً قوياً، ودرست الأسواق الخارجية، ودخلت ميدان الاستعمار لتحصل على الأقاليم الغنية بالمواد الخام فى أفريقيا والشرق الأقصى وجزر المحيط الهادى.

كما ترتب على انتصار ألمانيا على فرنسا فى حرب السبعين زيادة ثروة البلاد الاقتصادية زيادة كبيرة كان لها أبلغ الأثر فى تشجيع الصناعة فيها فقد حصلت ألمانيا على غرامة حربية كبيرة (خمسة مليار فرنك) واستولت على إقليمى الألزاس واللورين وكانا من أهم أقاليم فرنسا الصناعية وخاصة فى صناعة المنسوجات والتعدين وبذلك زادت ثروة ألمانيا الطبيعية كما زاد إنتاجها الصناعى زيادة عظيمة.

ونتج عن اهتمام الحكومة بتسهيل سبل المواصلات وتقليل نفقاتها توسع الأسواق الداخلية التى نشطت تبعاً لسرعة تزايد السكان وإرتفاع مستوى معيشتهم وإزدياد قوتهم الشرائية.

فتقدمت ألمانيا فى ميدان الصناعة وأنشئت صناعات جديدة هى الصناعات الكهربائية والكيماوية ورجحت كفة الصناعة فحققت تفوقاً حاسماً على الزراعة، وتدعم نظام

المصنع على حساب الصناعات اليدوية الريفية، وكثرت مهاجرة السكان إلى المدن الصناعية واتجهت الصناعة إلى التركز والتضخم، وحدث توسع فى استخراج الفحم والحديد نظراً لغنى ألمانيا بهذين المعدنين حتى أصبحت الصناعات الثقيلة القائمة على الحديد والصلب رمزاً للصناعة الألمانية كما تعتبر المنسوجات القطنية رمزاً للصناعة البريطانية والمنسوجات الحريرية رمزاً للصناعة الفرنسية. وتظهر أهمية الفحم والحديد بالنسبة لألمانيا من أن خمس المشتغلين بالصناعة فيها قبل عام 1914 كانوا يعملون فى صناعة استخراج المعادن، كما كان إقليم الروهر الغنى بالفحم أكثر جهات ألمانيا إزدحاماً بالسكان وأكبر مراكزها الصناعية.

وارتبط إزدهار الصناعات الثقيلة بالتقدم العظيم فى صناعة الآلات الزراعية والآلات الصناعية التى اشتهرت بها مراكز عديدة فى البلاد كآلات إنتاج سكر البنجر وآلات الطباعة والآلات الكهربائية وآلات النسيج، وهذا فضلاً عن صناعة بناء السفن التى نمت نمواً سريعاً فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى.

وكان تفوق ألمانيا فى الصناعات الكهربية والكيماوية راجع إلى شدة عنايتها بالتعليم الفنى وبتطبيق النظريات العلمية والاستفادة منها عملياً، ويتضح مدى تقدم الصناعات الكهربية فى ألمانيا من الزيادة المطردة فى عدد المشتغلين به من 15 ألف فى 1895 إلى مائة ألف عامل فى عام 1940 كما زاد عدد المصانع من 159 مصنع فى 1890 إلى . مصنع عام 1900 ولم تحقق هذه المصانع الإكتفاء الذاتى لألمانيا بالنسبة للأدوات الكهربية فحسب بل صدرت مقادير كبيرة منها إلى الأسواق داخل أوروبا وخارجها واحتكرت ألمانيا فى سنة 1900 أربعة أخماس إنتاج العالم من مواد الصباغة ولقدر كبير من إنتاج العقاقير والمستحضرات الطبية.

ونتج عن ذلك أن أصبحت صناعة النسيج ذات أهمية ثانوية بالنسبة للصناعات الثقيلة التى قامت عليها عظمة ألمانيا الحديثة ويرجع ذلك إلى منافسة إنجلترا وفرنسا لألمانيا فى المنسوجات القطنية والحريرية وإلى عدم تغلب نظام المصانع تماماً على صناعة الغزل والنسيج المنزلية لاسيما فى إنتاج المنسوجات التيلية والحريرية.

وامتازت الصناعة الألمانية بالتنظيم والميل إلى التضخم والتركز، ولعل ذلك أهم ما يميز ألمانيا عن بقية دول أوروبا الصناعية. وإن كانت هذه الظاهرة من نتاج التطور الصناعى فى أوروبا عامة ولكنها برزت فى ألمانيا بصورة واضحة. وكان تضخم الشركات أوضح ما يكون فى صناعة التعدين والحديد والصلب والمعدات الكهربية والبنوك المالية، حتى بلغ التضخم فى بعض الحالات درجة خضوع فروع صناعة معينة كصناعة الآلات الكهربية لشركة واحدة.

أما نزعة التركز فى إدارة الشركات بغرض تقليل المنافسة بينهما وخدمة مصالحها المشتركة فقد اتخذت أوضاعاً مختلفة أهمها النقابات الإنتاجية Cartel أو Syndicate حيث تتفق مجموعه من الشركات التى تعمل بصناعة واحدة على منع التنافس بينها فى الأسعار وتحديد مقدار الإنتاج ونوعه والأسواق التى يباع فيها مع إحتفاظ كل شركة بشخصيتها الإعتبارية وإدارتها المستقلة. وقد بلغ عدد النقابات الإنتاجية فى ألمانيا حوالى 385 نقابة عام 1914، تكون أغلبها فى بداية القرن العشرين عندما اشتدت الرغبة فى تقوية مركز ألمانيا الصناعى وضمان تفوقها فى الأسواق الخارجية، وقد شملت النقابات الإنتاجية جميع فروع الصناعة فى ألمانيا، وكان أكثرها أهمية ونفوذاً النقابات الخاصة بالحديد والصلب، ومن الأمثلة على ذلك شركة Krupp ومركزها مدينة إسن Essen فى حوض الروهر وكانت تملك فى عام 1910 عدد كبير من مناجم الفحم والحديد وستة مصانع للحديد والصلب ومصنع لبناء السفن وبلغ عدد عمالها نحو 300 ألف نسمة.

* * *

وثمة ملاحظة جديرة بالإنتباه هى أن ألمانيا لم تتأثر بنتائج الثورة الصناعية بقدر ما تأثرت بها إنجلترا، سواء من الناحية الإجتماعية أم الاقتصادية أم السياسية، وذلك لأن النهضة الصناعية فى ألمانيا لم تكن من ثمرات التفكير المستقل والتجارب الشاقة كما كانت فى إنجلترا، وإنما نقلت إلى ألمانيا نقلاً دون أن يتكلف الشعب الألمانى تغيير تقاليده وأنظمته كما حدث فى إنجلترا، ولا ريب أن هذه الملاحظة تنطبق تماماً على بقية الشعوب التى اقتبست الصناعة الحديثة من إنجلترا كفرنسا وإيطاليا، ولكنها أكثر إنطباقاً على ألمانيا واليابان، نظراً لمهارة هاتين الدولتين فى نقل الصناعة إليهما نقلاً كاملاً

وسريعاً وفجائياً بطريقة لا مثيل لها فى بقية الدول. ولعل هذا هو السبب فى ذلك التناقض الغريب بين حالة ألمانيا (أو اليابان) الاقتصادية التى بلغت حداً كبيراً من الكمال والتفوق، وحالتها المعنوية وأنظمتها الإجتماعية والسياسية التى تحمل بعض سمات العصور الوسطى ولا تتفق فى كثير من النواحى مع روح العصر الحديث. وليس معنى هذا أن ألمانيا لم تتأثر تأثراً بالغاً بسبب قيام المدن الصناعية الكبرى فيها حيث يحتشد السكان وتظهر قوة الرأى العام، فلا ريب أن الثورة الصناعية قد أنتجت فى ألمانيا نتائج شبيهة بالتى أنتجتها فى إنجلترا كزيادة الدخل القومى وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة نفوذ العمال ودورهم الإيجابى فى الحياة السياسية إلى غير ذلك من أمور، غير أن تلك النتائج تعدلت كثيراً فى ألمانيا بسبب ما امتاز به الألمان من حيل للنظام والطاعة وغير ذلك من الصفات التى حالت دون نجاح الحكم الدستورى فى ألمانيا نجاحاً كاملاً، وحال دون بلوغ المرأة الألمانية ذلك المركز الإجتماعى المرموق الذى كانت تتمتع به المرأة الإنجليزية.

تطور الفكر الاقتصادى فى عصر الرأسمالية الصناعية

إنتهى عصر الرأسمالية التجارية بالثورة الصناعية التى أدت إلى نمو الصناعة واحتلالها المحل الأول بين فروع الإنتاج وما ترتب على ذلك من تغييرات فى الاقتصاد الرأسمالى. وقد صاحب هذا التطور فى الواقع الاقتصادى تطور مماثل فى الفكر الاقتصادى، فـازداد اهتمام المفكرين بالظواهر الاقتصادية، وكثر إقبالهم على دراستها وتحليلها، وتعددت مؤلفاتهم التى عالجوا فيها تلك الظواهر ويرجع ذلك أساساً لتعدد الظواهر الاقتصادية فى عهد الرأسمالية الصناعية، وإلى تعقدها. فالاقتصاد الرأسمالى، لاسيما منذ الثورة الصناعية، ليس اقتصاداً بسيطاً يتكرر النشاط فى نطاقه على نمط رتيب، وإنما هو اقتصاد معقد أبلغ التعقيد، يتطور أسرع التطور، ثورى يغير من أوضاع المجتمع ويجدد فى كل يوم طرقه الإنتاجية، ومن ثم كان لابد من الإنكباب على الظواهر الاقتصادية الجديدة المتعددة والسعى لفهمها وتفسيرها، وهكذا تأكد الإتجاه الذى بدأ ظهوره فى عصر التجاريين نحو استقلال دراسة الاقتصاد عن غيرها من مظاهر النشاط الفكرى.

ويطلق إسم "المدرسة التقليدية" أو "مدرسة الحرية الاقتصادية" على مجموعة من الأفكار المترابطة فيما بينها بصورة تجعل بعضها يكمل البعض الآخر وتجمع بينها صفات مشتركة عديدة. وقد ذاعت هذه الأفكار فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر.

وكان مفكرو المدرسة التقليدية يجندون النظام الرأسمالى أشد التجنيد ويؤيدون موقفهم هذا بحجتين: الأولى هى أن الرأسمالية تعد النظام الطبيعى للاقتصاد، والثانية هى أن الرأسمالية تحقق الخير للإنسانية.

أما عن الحجة الأولى التى تعتبر الرأسمالية النظام الطبيعى فيعنى بها الاقتصاديون التقليديون أنها النظام الذى لو ترك الأفراد على سجيتهم فى ظله دون تدخل من السلطات لإهتدوا إليه ولساروا عليه لأنه الوحيد الذى يتلاءم مع الطبيعة البشرية. ولا يفوتنا أن هؤلاء الاقتصاديين قد عاصروا الرأسمالية الصناعية، وقد رأينا كيف أن عصر الرأسمالية الصناعية كان يقوم على الأسس التالية: الحرية الاقتصادية، والملكية الفردية، والإنتاج

بقصد المبادلة سعياً وراء أكبر ربح ممكن. ويقول الاقتصاديون التقليديون أن هذه الأسس تتفق وطبيعة الإنسان. فالحرية صفة أصلية فى الإنسان، وكل تقييد يرد عليها إنما هو استثناء يجب أن يحصر فى أضيق الحدود حتى لا يثقل على الفرد ويدفعه إلى السخط والثورة. أما الملكية الخاصة فإنها تستند إلى كون الإنسان يسعى قبل كل شئ إلى تحقيق مصلحته الخاصة، ومن مقتضيات تحقيق هذه المصلحة أن ينفرد بملكية ما ينتج أو ما يحصل عليه عن طريق المبادلة، ملكية فردية خاصة تنتقل من بعده إلى ذريته. وهذه المصلحة الخاصة هى أيضاً التى تفسر لنا كون السعى وراء أقصى كسب مادى ممكن هو الهدف من نشاط الإنسان الاقتصادى فى ظل الرأسمالية. ومن مجموع المصالح الفردية المتعارضة تتحقق المصلحة العامة. فكل فرد يسعى لتحقيق مصلحته، ونتيجة سعى الأفراد جميعاً هى تحقيق المصلحة العامة. وأخيراً فإن قيام الإنتاج على فكرة المبادلة وليس على أساس إشباع حاجة المنتج، وهو نتيجة طبيعية للتخصص ولتعقد طرق الإنتاج الفنية. وهذه كلها ظواهر طبيعية وليست مفتعلة، فإذا كان الإنتاج الرأسمالى يقوم على مبدأ الإنتاج للسوق فليس ذلك نتيجة لرغبة الرأسماليين فى الربح فقط، وإنما لأن المجتمع قد اهتدى إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل واستخدام الآلات وغير ذلك من ضروب التقدم التى تعود على الإنسانية بالخير العميم لأنها تضاعف الإنتاج.

أما الحجة الثانية التى ساقها الاقتصاديون التقليديون لتفضيل النظام الرأسمالى وهى أن الرأسمالية تحقق الخير للإنسانية فترجع إلى اعتقادهم أن الرأسمالية هى النظام الطبيعى للإنتاج، فإذا كان النظام الرأسمالى لم تكتمل عناصره إلا فى القرن الثامن عشر فإن ذلك يرجع إلى أن سادة الإقطاع ومن قبلهم سادة الرقيق كانوا يحرمون المجتمع من مزايا ذلك النظام تحقيقاً لمصلحتهم الخاصة. ومادامت الرأسمالية نظاماً طبيعياً فهى لابد أن تحقق للإنسانية الخير العميم لأن كل ما هو طبيعى لابد أن يكون فى مصلحة الإنسان.

رأينا كيف كان التجاريون يرون أن ثروة الأمة تتوقف على مقدار ما تجمعه على حساب غيرها من الأمم، من ذهب وفضة، ولذلك فإن هؤلاء المفكرين كانوا يطالبون بتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لتنظيم التجارة والصناعة والزراعة بالشكل الذى يضمن تحقيق زيادة الثروة القومية. وقد كان هذا التفكير – كما سبق أن أشرنا – متسقاً مع

مقتضيات عصر الرأسمالية التجارية. أما المدرسة التقليدية فقد عاصرت الرأسمالية الصناعية، وهى النظام الذى يريد الحرية الاقتصادية، ولذلك فقد كان رجالها من أنصار عدم تدخل الدولة، ولقد فقدوا سياسة التجاريين فقداً مراً، وقالوا أن ثروة الأمة ليست كثروة الفرد، تقدر بما يملك من ذهب وفضة، وإنما تقاس ثروة الأمة بكمية السلع التى تنتجها. ومادام من الثابت أن الاقتصاد الرأسمالى الحر يؤدى أكثر من أى نظام آخر إلى زيادة الإنتاج، فإنه يتعين على الحكومة التى تسعى لزيادة الثروة القومية أن تمتنع عن أى تدخل يحد من حرية الأفراد الاقتصادية. فمثل هذا التدخل يعوق سير الاقتصاد الرأسمالى ويحول بين الإنتاج وبين الزيادة الطبيعية. ولكل ذلك فإن خير ما تفعله السلطات العامة لزيادة الثروة القومية هو الإمتناع عن التدخل فى الحياة الاقتصادية، وأن يقتصر دورها على حفظ أمن المواطنين ضد كل عدوان خارجى أو داخلى.

ولا يقف تحمس الاقتصاديين التقليديين للحرية الاقتصادية عند حد فقد تدخل الدولة، بل إنهم كانوا يطالبون أيضاً بإلغاء كل الهيئات والجماعات والنظم التى تهدف للحد من حرية التجارة (مثل نظام المكوس الجمركية الداخلية) أو من حرية الصناعة (مثل لوائح تنظيم الصناعة التى صدرت فى عصر الرأسمالية التجارية) أو من حرية العمل (مثل نظام الطوائف).

ولم يقتصر دفاع الاقتصاديين التقليديين عن الحرية على نطاق الاقتصاد القومى، بل إنهم نادوا بحرية التجارة بين الأمم مناقضين فى هذا أيضاً سياسة التجاريين. فقد كان التجاريون يرون أن إثراء أمة يكون غالباً على حساب غيرها من الأمم، ولذلك طالبوا بحماية الاقتصاد القومى من منافسة الدول الأجنبية، وطالبوا بتدخل الدولة لضمان سير التجارة الخارجية بشكل يحقق مصلحة الاقتصاد القومى. أما الاقتصاديون التقليديون فإنهم يؤكدون أن حرية التجارة الدولية تحقق مصالح جميع الدول فى وقت واحد. فهذه الحرية ستؤدى إلى تخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى تستطيع إنتاجها بنفقة أقل من نفقة إنتاجها فى الدول الأخرى. وهكذا تستفيد الدول من تطبيق مبدأ التخصص كما يستفيد الأفراد منه داخل الدولة. لأن التخصص سيؤدى هنا أيضاً إلى زيادة الإنتاج وإلى تقليل النفقات، وستعود مزايا ذلك كله على جميع الدول المشتركة فى التجارة الدولية.

فالمدرسة التقليدية تبنى سياستها على الحرية الاقتصادية فى الداخل وعلى النطاق الدولى وقد عبر بعض رجالها عن هذه السياسة فى صيغة مشهورة: laissez faire, laissez passer، ولذلك فإنها كثيراً ما تسمى فى تاريخ الفكر الاقتصادى "المدرسة الحرة Liberalism".

وقد قامت المدرسة التقليدية على كواهل عدد من المفكرين الأوروبيين، غير أن ثمة بعض المفكرين الذين مهدوا الطريق أمام هذه المدرسة يبرز من بينهم وليم بتى William Petty (1623 – 1687). وهو اقتصادى إنجليزى كان فى مقدمة من طالبوا بالحد من تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية. وكذلك الطبيعيين الفرنسيين وهم جماعة من الاقتصاديين عاشوا فى فرنسا حول منتصف القرن الثامن عشر وقد انتقد هؤلاء المفكرين أفكار التجاريين لاسيما فيما يتعلق بزيادة ثروة الأمم وفيما يتعلق بتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وعلى رأس الطبيعيين الفرنسيين يأتى كيناى Quesnay (1694 – 1774) الذى وضع خلاصة أفكاره فى كتاب "الجدول الاقتصادى La Tableau Economique" وذهب فيه إلى أنه لا جدوى من فرض رقابة حكومية على الإنتاج الصناعى، لأن هذا الإنتاج لا يمكن أن يؤدى بحال إلى زيادة الثروة القومية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالرقابة على التجارة الخارجية.

وقد جاء بعد هؤلاء الكتاب الإنجليز والفرنسيين طائفة أخرى من الاقتصاديين جمعوا أفكار هؤلاء الرواد وعالجوا ما بها من أخطاء وأكملوا أوجه النقص فيها، وبنوا على أسسها نظريات جديدة، وصاغوا كل ذلك فى مجموعة متناسقة من الأفكار الاقتصادية . ومن أبرز هؤلاء إنجليزيان هما آدم سميث Adam Smith (1723 – 1790) صاحب كتاب "ثروة الأمم" ودافيد ريكاردو David Ricardo (1772 – 1823) صاحب كتاب "مبادئ الاقتصاد السياسى والضرائب".

وكان أتباع المدرسة التقليدية بعد ريكاردو يعرضون نظرياتها فى شكل قواعد جامدة مبسطة ومجردة ولا يؤيدونها إلا بأقوال مؤسسى المدرسة التى كانوا يأخذون بها قضية مسلمة. كما كانت الحرية الاقتصادية لديهم بمثابة عقيدة ثابتة، فهى مستمدة من الطبيعة ذاتها، وهى تصلح أساساً للسياسة الاقتصادية فى كل زمان ومكان.

وقد ثار المفكرون الألمان ضد الفكر التقليدى عند عرضه بهذا الشكل المجرد المطلق ، فألمانيا لم تكن قد تخلصت نهائياً من بقايا الإقطاع، ولم يكن قد تقدم نظامها الرأسمالى مثل تقدم الرأسمالية فى إنجلترا وفرنسا. ولذلك فإن المفكرين الألمان كانوا يرون فى الحرية الاقتصادية المطلقة خطراً يتهدد مستقبل الاقتصاد الألمانى الذى كان فى حاجة إلى حماية مثل تلك التى أسبغتها سياسة التجاريين على الاقتصاد الإنجليزى أو الفرنسى حتى عهد الثورة الصناعية. وقد ذهب فريق من الكتاب الألمان إلى أبعد من مجرد نقد السياسة الاقتصادية للمدرسة التقليدية. فقد رأوا أن هذه السياسة مبنية على التحليل النظرى الذى قامت به هذه المدرسة. ولذلك فقد عمدوا إلى مهاجمة هذا التحليل فى ذاته عن طريق نقد المنهج الذى أدى إليه، وقد ذهب هؤلاء المفكرون الألمان إلى أن الاقتصاديين التقليديين لم يدرسوا التاريخ دراسة كافية وتعجلوا فى صياغة القوانين الاقتصادية وأخطأوا عندما زعموا أن هذه القوانين مطلقة تصلح لكل زمان ومكان.

فعند هذا الفريق من المفكرين الألمان أن كل دراسة للاقتصاد يجب أن تكون قبل كل شئ دراسة لتطور الظواهر الاقتصادية، ولابد أن تؤدى مثل هذه الدراسة إلى صياغة قواعد نسبية تحكم الظواهر الاقتصادية فى بلد معين فى فترة معينة من تاريخه.

ولم يكن منهج المدرسة التقليدية وحده محل النقد، فقد قام فريق من الكتاب ينقد سياسة عدم تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية التى كانت تنادى بها هذه المدرسة. ويقر هؤلاء الكتاب بأن الرأسمالية الحرة تؤدى إلى زيادة الإنتاج ولكنهم يأخذون عليها أن هذه الزيادة لا تؤدى فى الحال إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الفقيرة. فالطبقة العاملة، وهى عماد الإنتاج الرأسمالى، تعيش فى ظروف سيئة للغاية. فالمنافسة الحرة تدفع كل منتج إلى تخفيض نفقة إنتاجه. والمنتجون يحققون هذا الخفض على حساب العمال، فيقصون من أجورهم، ويطيلون يوم العمل، ويستخدمون اليد العاملة البسيطة الأجر من نساء وأطفال . كما أن الرغبة فى تخفيض نفقة الإنتاج تدفع المنتجين إلى التهافت على استخدام الآلات . وهذه الآلات تؤدى إلى تعطل العمال. لكل ذلك ينادى هؤلاء الكتاب بضرورة تدخل الدولة لحماية الطبقات الفقيرة ورفع مستوى معيشتها.

ومن أشهر هؤلاء الكتاب الاقتصادى الفرنسى سيسموندى Sismondi (1773 – 1842) وكان يرى أن الدولة يجب أن تتدخل للسماح للعمال بتكوين النقابات، ولوضع حد لساعات العمل، ولتنظيم عمل النساء والأطفال فى المصانع. كما كان سيسموندى ينادى بوضع نظام للتأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز عن العمل.

وقد نادى فريق آخر من الكتاب بتدخل الدولة لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وأشهر هؤلاء الكتاب هو المفكر الألمانى ليست List (1798 – 1846) ويأخذ ليست على المدرسة التقليدية أنها أقامت كل تحليلها الاقتصادى على الفرد وسلوك الفرد، مع العلم بأن الفرد يعيش داخل جماعة سياسية هى الأمة، وأن مصالح هذه الجماعة يجب أن تكون محلاً للدراسة، وعند تعارض مصالح الأمة، ويجب على الدولة أن تعمل على مساعدة التطور الاقتصادى للبلاد عن طريق حماية الصناعة الوطنية من منافسة الصناعات الأجنبية حتى يكتمل نموها. وأهم وسيلة للحماية هى رفع الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية. فسياسة ليست List تشبه سياسة التجاريين إلى حد بعيد، ولكن يجب أن نلاحظ أن الحماية الجمركية عند التجاريين سياسة دائمة، أما عند ليست فهى سياسة مؤقتة تنتهى باكتمال نمو الصناعة الوطنية.

وهكذا كان أنصار تدخل الدولة ينادون بهذا التدخل لكى يعالج هذا النقص أو ذاك فى النظام الرأسمالى. ولكن أحداً لم يطالب بتدخل الدولة بشكل منظم فى كل مظاهر الحياة الاقتصادية لتوجه النشاط الاقتصادى وجهة تحقق المصلحة العامة، لم يناد أحد بذلك حتى جاء الكاتب الفرنسى سان سيمون Saint – Simon (1760 – 1825). وقد كان هذا الكاتب من أنصار الإنتاج الرأسمالى واستخدام الآلات وتقدم الصناعة، ولكنه كان لا يثق فى التوازن التلقائى للاقتصاد الرأسمالى، ولا يعتقد أن الرأسمالية إذا تركت حرة ستؤدى حتماً إلى تقدم مستمر فى الإنتاج وطرق الإنتاج وإلى إسعاد الملايين من البشر. ولذلك فهو يرى أن تشرف الحكومة على النشاط الاقتصادى فى مجموعه وأن تدفعه قدماً فى طريق المصلحة العامة. وعلى هذا يكون سان سيمون أول من نادى بسياسة التوجيه الاقتصادى التى انتشرت فى القرن العشرين. غير أن الكاتب الفرنسى انزلق إلى ميدان الخيال فاقترح إعادة تنظيم الدولة حتى تصبح قادرة على مهمة تنظيم الاقتصاد. وتخيل

لذلك حكومة اقتصادية، تحل محل الحكومة السياسية، حكومة قوامها رجال الصناعة والعلماء الذين يمدونهم بالمشورة والمخترعون الذين يصممون ما يلزم الآلات.

وكان هناك عدد كبير من الكتاب ينتقد موقف المدرسة التقليدية المذهبى، من حيث تجنيدها للرأسمالية. ورأى أكثر هؤلاء الكتاب أن الرأسمالية لا تحقق رفاهية الأفراد، وإنما تحقق إثراء عدد قليل منهم على حساب أغلبيتهم العظمى. وكانوا يهاجمون بصفة خاصة نظام الملكية الفردية ونظام المشروع القائم على السعى وراء أقصى ربح ممكن ، ويريدون أن يحل محل ذلك كله صور من الملكية المشتركة التى تستخدم فى الإنتاج بقصد زيادة رفاهية الأفراد لا بقصد تحقيق الربح. وقد أطلق على هؤلاء إسم "الإشتراكيين" Socialists لأنهم كانوا يطالبون بملكية مشتركة. ولكن مطالبتهم بهذا النوع من الملكية كانت تتخذ أشكالاً مختلفة، فكان منهم فريق ينادى بتكوين جماعات اقتصادية من العمال وصغار المنتجين تعمل، لا على قلب النظام الرأسمالى، وإنما على خلق نظام إنتاجى أفضل منه. وهؤلاء هم التعاونيون الذين كان على رأسهم الاقتصادى البريطانى Robert Owen (1771 – 1858) والفرنسيان فورييه Fourier (1772 – 1837) ولوى بلان Louis Blanc (1813 – 1882). ويلاحظ أن كل هؤلاء المفكرين لا يستعدون العمال على الرأسماليين ولا يطالبون بتغيير النظام الرأسمالى أو استيلاء العمال على الدولة وإنما يدعون إلى حلول جزئية يرون فيها سبيلاً أمام الطبقة العاملة وصغار المنتجين لتحسين مستوى معيشتهم.

وثمة فريق آخر من المفكرين كان يطالب بإلغاء الملكية والدولة جميعاً – وهؤلاء هم "الفوضويون" Anarchists. وكثيراً ما يذكر مؤرخو الفكر الاقتصادى "الفوضوية Anarchism" بين المذاهب الإشتراكية. وهذا خطأ كبير. فالفوضوية تعارض الرأسمالية والإشتراكية جميعاً، وهى تهدف إلى تحرير الإنسان من كل سلطة، وعدم خضوعه لأى تنظيم، لأن مثل هذا الخضوع يحد من حريته الأصلية، وينتقص بالتالى من كرامته . والفوضوية تستمد أصولها من الأفكار التى عاشت فى القرن الثامن عشر والتى كانت تقول أن الإنسان ولد حراً، ولم يقبل وجود التنظيم الإجتماعى إلا ليضمن هذا التنظيم حريته من عدوان الآخرين. فالأصل أن الإنسان حر، والاستثناء هو تقييد الحرية .

والإنسان الحر كائن خير لا يعتدى مطلقاً، ولذلك لا مبرر لتقييد حريته، بل يجب إطلاقها من كل قيد وإعفاؤها من كل تنظيم.

وأستاذ الفوضوية هو المفكر الفرنسى برودون Joseph Proudhon (1809 – 1865) وقد هاجم هذا المفكر الرأسمالية لأنها تقوم على نظام الملكية الفردية الذى يسمح للأفراد الذين يتمتعون بملكية خاصة أن يعيشوا من عمل الآخرين ولذلك فهو ينادى بإلغاء الملكية وإحلال ما يسميه نظام "الحيازة Possession" محلها، وهو نظام يسمح لكل فرد أن يحتفظ بقطعة الأرض التى يستطيع زراعتها بنفسه دون استخدام عمال أجراء، ويرى برودون أنه يكفى لتعميم نظام الحيازة فى الصناعة والتجارة أن يقام مصرف لإقراض صغار الصناع والتجار بدون فائدة حتى يتمكن كل منهم من أن يحوز ما يلزمه لمزاولة نشاطه دون استغلال عمل الآخرين. ومن ثم نرى أن برودون لا ينادى بأى ملكية مشتركة بل أنه هاجم المذاهب الإشتراكية المعروفة فى عصره مؤكداً استحالة تطبيقها، وكان يرى فى الملكية المشتركة حداً لحرية الفرد وامتهاناً لكرامته، ويرى أنه متى عم نظام الحيازة هذا لم يعد هناك أى حاجة للدولة، بل يجتمع الأفراد فى "جماعات حرة free communities " ليتعاونوا فى إشباع حاجاتهم المشتركة، على أن يكون كل فرد حراً فى مغادرة الجماعة، أو العودة إليها فى أى وقت. وبإنتشار هذا النظام يتحول العالم – فى رأيه – إلى اتحاد لهذه الجماعات الحرة وتختفى كل سلطة للإنسان على أخيه الإنسان.

وهناك فريق ثالث ينادى بقلب النظام الرأسمالى اقتصادياً وسياسياً وإنشاء دولة إشتراكية وهؤلاء هم الماركسيون نسبة إلى كارل ماركس Karl Marx (1818 – 1883) الاقتصادى الألمانى الذى وضع أسس هذه المدرسة بالتعاون مع اقتصادى ألمانى آحر هو انجلز Engels ونقطة البداية فى التحليل الاقتصادى الماركسى هى النظرية التقليدية فى القيمة، نظرية "قيمة العمل" فهذه النظرية تقول أن العمل هو الذى يخلق القيمة، ومع ذلك فالعمال لا يحصلون إلا على جزء بسيط من القيمة التى يخلقونها هو "الأجر". أما الفرق بين الأجر والقيمة المنتجة – ويسميه ماركس "فائض القيمة" – فإنه يذهب إلى الرأسماليين يقتسمونه فيما بينهم بشكل ريع وفائدة وربح. وتميل الأجور إلى الإنخفاض باستمرار لأن الرأسماليين يسعون لخفضها ولأن زيادة عدد العمال (بافتقار الطبقات المتوسطة

وبالهجرة من الريف وبالزيادة الطبيعية فى عدد السكان) من شأنها أن تزيد عرض العمل على طلبه. أما الرأسماليون فإنهم لا يستطيعون إنفاق كل فائض القيمة فى الاستهلاك فيجمعونه فى شكل رأس مال. وبتزايد تراكم رأس المال بتزايد الإنتاج. ويستنتج ماركس من ذلك أن استهلاك العمال – وهم الأغلبية – سيقل، بينما تتوالى زيادة الإنتاج . وهذا هو سبب الأزمات التى تظهر فى النظام الرأسمالى وهى فترات يفيض فيها الإنتاج عن الاستهلاك، وتعجز المشروعات عن تصريف منتجاتها مما يؤدى بالمشروعات الضعيفة إلى الإفلاس. وما ينتجه كل ذلك ؟ . يقول ماركس أن النظام الرأسمالى ليس الوضع الطبيعى للإنتاج كما تزعم المدرسة التقليدية، وإنما هو مرحلة من مراحل تطور النظم الاقتصادية، سبقته نظم كثيرة، ولابد أن يأتى بعده نظام آخر هو الإشتراكية. يتم الإنتقال من الرأسمالية إلى الإشتراكية – فى رأى ماركس – عن طريق "صراع الطبقات" أى الصراع بين الطبقة المستغلة والطبقة المستغلة. وهو العامل الفعال الذى أدى فى كل العصور إلى تطور النظم الاقتصادية. فلابد أن يشتد الصراع بين الرأسماليين وهم الطبقة المستغلة وبين العمال وهم الطبقة المستغلة. وسينتهى هذا الصراع حتماً بانتصار الطبقة العاملة واستيلائها على الحكم والسيطرة على الإنتاج. وستقيم الطبقة العاملة عندئذ نظاماً إشتراكياً تكون ملكيته أموال الإنتاج فيه بيد الجماعة كلها.

وكان ماركس يطلق على مذهبه إسم "الشيوعية Communism" تمييزاً له عن آراء غيره من المفكرين الإشتراكيين. وكان انجلز يصفه بأنه "الإشتراكية العلمية" تمييزاً له عن الإشتراكية الخيالية التى لا تقوم على دراسة التاريخ. ويسمى كثير من مؤرخى الفكر الاقتصادى المذهب الماركسى "الجماعية Collectivism" لأنه ينادى بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

الحركة العمالية

كان من بين النتائج الأساسية للثورة الصناعية وقوع التناقض الكبير بين العمل ورأس المال واشتداد العدواة بينهما. فقبل وقوع هذا الحدث الاقتصادى الكبير لم يعرف الحرفيون هذا النوع من التناقض بين أصحاب العمل من العمال إذ كانت أماكن العمل تجمع بين العمال وأصحاب العمل جنباً إلى جنب ومن ثم قامت بين الطرفين علاقات زمالة بل وتلمذة أحياناً، ولكن نشوء نظام المصنع الحديث فصل بين العمل ورأس المال فصلاً تاماً وأصبح الصراع الطبقى حاداً، إذ حرص أصحاب رؤوس الأموال على خفض الأجور وإطالة ساعات العمل فى وقت ارتفعت فيه الأسعار إرتفاعاً كبيراً. وقد راع الأمر بعض ذوى البصيرة من غير العمال فنادوا بإصدار التشريعات التى توفر للعمال بعض الضمانات الضرورية وكانوا مدفوعين إلى ذلك بدوافع إنسانية، غير أن جهودهم لم تكن لتجدى وحدها واستدعت الحاجة قيام شكل من أشكال التنظيم العمالى يعمل على إدارة دقة المساومات مع رأس المال الذى كان منظماً بالفعل، وكان هناك شكلين من أشكال التنظيم العمالى الذى يهدف إلى حماية مصالح العمال لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر، أولهما النقابة العمالية، وثانيهما الحزب السياسى للطبقة العاملة، ويضيف البعض ممن يسعون لتخفيف حدة مساوئ الرأسمالية دون العمل على استبدال نظام آخر بها يوفر قدراً معقولاً من مستوى المعيشة للطبقة الكادحة، يضيفون تنظيماً ثالثاً يتمثل فى إقامة مجتمع تعاونى يكون الإنتاج فيه جماعياً وتتوافر فيه ضمانات عدالة توزيع السلع التى تغطى احتياجات السكان.

والنقابة العمالية trade union تنظيم حديث، وهى تختلف عن طوائف الحرف guilds التى عرفتها العصور الوسطى إختلافاً بيناً، فالنقابة العمالية تنظيم يجمع العمال وحدهم يعمل على حماية مصالح طبقة واحدة هى طبقة العمال، بينما كانت الطائفة تنظيماً يجمع بين الحرفيين سواء كانوا أصحاب عمل أو عمال وتعمل على حماية نظام الطائفة ككل. والنقابة العمالية نتيجة من نتائج الثورة الصناعية فقد يسرت ظروف العمل السيئة فى المصانع سبيل قيامها وجعلت الحاجة ماسة لوجود هذا النوع من التنظيم. وقد ظهرت

النقابات العمالية أول ما ظهرت فى بريطانيا التى كانت – كما سبق أن أشرنا – رائدة الثورة الصناعية ومن ثم كانت أسبق دول أوروبا تأثراً بنتائجها الإجتماعية.

ولم تنشأ النقابات العمالية طفرة دون أن تلقى مقاومة من الرأسمالية وإنما قامت نتيجة كفاح مرير ضد الرأسمالية سعت خلاله لانتزاع اعتراف من الرأسمالية بوجودها، ولم يمنح الرأسماليون النقابات العمالية اعترافهم بسهولة وإنما بذلوا ما وسعهم من جهد لإحباط مساعيها مستغلين فى ذلك ما كان لهم من سيطرة على الأجهزة التشريعية والتنفيذية فقد كانت مقاعد البرلمان وقفاً عليهم كما كانت كراسى الحكم بأيديهم، لذلك حاولوا إحباط جهود العمال لإقامة تنظيمات ترعى شئونهم عن طريق التشريع فصدر عدد من القوانين فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر يعتبر كل عمل من شأنه أن يؤدى إلى تحديد الأجور أو إنقاص الإنتاج خروج على القانون يعاقب فعلته والمحرضين عليه بالسجن وما كاد ينتهى القرن الثامن عشر حتى كان القانون الإنجليزى يحفل بعدد من التشريعات التى وضعت بقصد الحيلولة دون إتحاد العمال، وكانت تلك التشريعات تقضى بالسجن مع الأشغال الشاقة على كل من يتفق مع غيره على العمل لقاء أجر معين أو على العمل لساعات محددة، أو من يقيم تنظيماً يهدف إلى رفع مستوى الأجور أو تخفيض ساعات العمل أو إنقاص كمية الإنتاج، أن من يحرض غيره على الإمتناع عن العمل فى مصنع أو متجر أو يترك العمل لدى مخدومه دون إذن منه أو من يحضر اجتماعاً يعقد بهدف إبرام عقد أو إتفاق خاص بالأجور أو ساعات العمل أو ظروف العمل، وذراً للرماد فى العيون نصت تلك التشريعات أيضاً على معاقبة كل صاحب عمل ينقص أجور عماله أو يغير ساعات عملهم المعتادة أو يزيد مقدار العمل، والواقع أن هذا الجانب من التشريع قصد به إعطاء مسحة من العدالة لتلك التشريعات وإن كان أحداً من أصحاب العمل لم يقدم للمحاكمة بواحدة من تلك التهم.

ولم يستسلم العمال لتلك المواجهة الحادة بينهم وبين الرأسمالية التى سلطت على رقابهم سيف القانون، وإنما راحوا يناضلون فى جبهتين: فهم ينظمون الإضرابات لإجبار أصحاب الأعمال على زيادة أجورهم وإنقاص ساعات عملهم وإن كان الإضراب سلاح ذو حدين، يلحق الضرر بالعمال أكثر مما يلحقه بأصحاب الأعمال لأن العامل لا يستطيع

أن يمكث طويلاً دون مورد رزق ما لم يجد مصدراً لمده بالمساعدات حتى يصمد فى الإضراب وقد عالج العمال هذه المشكلة عن طريق تكوين جمعيات سرية كانت صورة مصغرة للنقابات العمالية تجمع الإشتراكات من العمال وتستخدم حصيلتها فى صرف إعانات للمضربين. أما الجبهة الثانية التى ناضل فيها العمال فكانت تتمثل فى إصرارهم على التمسك بحقهم فى التنظيم وعلى ضرورة إلغاء التشريعات التى تحد من قدرتهم على ممارسة هذا الحق. ومن هنا اتسمت حركاتهم فى مطلع القرن التاسع عشر بالعنف فكانوا كثيراً ما يلحقون التدمير بالمصانع.

وأدى صمود العمال فى تلك المواجهة إلى اهتمام البرلمان بحركتهم وسعيهم للبحث عن حلول مرضية لمشاكلهم فكون فى عام 1824 لجنة لبحث المسائل الخاصة بالعمل والعمال وتقديم مقترحات بشأنها إلى البرلمان، وأنهت اللجنة عملها بتقديم تقرير إلى البرلمان أشارت فيه إلى أن الجمعيات السرية التى شكلها العمال لرفع الأجور وتنظيم ساعات العمل ووضع قيود على تشغيل الصبية تنتشر فى جميع أنحاء إنجلترا واسكتلنده وأيرلندا وأن القوانين التى تمنع قيام مثل هذه الجمعيات لم تثبت فشلها فحسب بل كانت دافعاً على استخدام العنف من جانب تلك الجمعيات وهو أمر يهدد أمن المجتمع بالخطر إذ أن الإضرابات تلحق الضرر بالعمال وأصحاب الأعمال على حد سواء، وأن مخالفة القانون لم تأت من جانب العمال وحدهم ولكن الكثير من أصحاب الأعمال خالفوا القانون بإقامة جمعيات منهم تعمل على إنقاص أجور العمال وعدم تطوير ظروف العمل ورغم ذلك لم يقدم أحد من أصحاب الأعمال للمحاكمة. ورأت اللجنة أنه من الأفضل السماح للعمال بتكوين جمعياتهم على أن تكون اجتماعاتها علنية وأن يكون هدفها تحسين مستوى الأجور وظروف العمل وأن تحل المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال عن طريق التحكيم وضرورة وجود نص قانونى لمعاقبة العمال وأصحاب الأعمال الذين يسلكون سبيل التهديد أو العنف بصورة تعوق استخدام العمل أو رأس المال على النحو الذى يحقق أقصى فائدة ممكنة.

وترتب على ذلك التقرير صدور عدد من التشريعات الخاصة بالعمل كان أبرزها تشريع يونيو 1824 الذى أباح للعمال تكوين نقابات تعمل على رفع مستوى الأجور وخفض

ساعات العمل وتحسن ظروف العمل ونتج عن ذلك القانون قيام العمال بتكوين نقاباتهم علانية وممارسة نضالهم ضد رأس المال بصورة أقل عنفاً وإن كان عدد الإضرابات قد زاد عن معدله السابق مما دفع أصحاب رؤوس الأموال إلى الضغط من خلال البرلمان لإلغاء قوانين 1824 وإصدار قوانين جديدة تحد من حركة العمال ولذلك صدر تشريع يقضى بمعاقبة من يلجأ إلى أعمال العنف من العمال بالسجن مدة ثلاثة شهور.

وقد استفادت النقابات من الإعتراف القانونى بوجودها وسعت لتقوية حركتها عن طريق التضامن والإتحاد فاتحدت نقابات العمال التى تعمل فى صناعة واحدة فى نقابة واحدة فتكونت نقابة للعاملين بالغزل فى 1829 وأخرى للعاملين بصناعة البناء، وفى عام 1830 ظهر تحالف لعدد من النقابات التى يشتغل عمالها بأعمال متفرقة بلغ عددها 150 نقابة فى تنظيم واحد عرف بإسم "جمعية حماية العمال" ثم أسس الإتحاد العام لنقابات العمال فى عام 1834 الذى بلغ عدد أعضاءه نحو نص مليون عضو، وكان الهدف الرئيسى لذلك الإتحاد إعلان الإضراب العام فى جميع أنحاء بريطانيا للمطالبة بتحديد يوم العمل بثمانى ساعات. وسرعان ما انهار الإتحاد بعد فشل الإضراب والقبض على ستة من زعمائه والحكم على كل منهم بالسجن مدة سبع سنوات وعملت السلطات على سحق الإضرابات بغير رحمة مما وجه الحركة العمالية البريطانية وجهة أخرى تتمثل فى المطالبة بإجراء تعديلات دستورية تكفل وجود ممثلين للعمال فى المجالس النيابية وذلك خلال الفترة من 1835 – 1845.

ثم أعيد تأسيس الإتحاد العام لنقابات العمال فى عام 1845 وكان من بين أهدافه حماية مصالح عمال النقابات المنضمة إليه عن طريق المساومة والتحكيم والنهوض بالمستوى السياسى والإجتماعى والثقافى للطبقة العاملة وواضح أن الإتحاد الجديد كان يركن إلى الإعتدال ولا يميل إلى اتخاذ العنف سبيلاً لتحقيق أهدافه ولذلك قدر له أن يحقق بعض النجاح طوال وجوده حيث استمر لمدة خمسة عشر عاماً.

كما تكونت بالمدن الصناعية مجالس للتنسيق بين نشاط النقابات المختلفة لمواجهة مطالب معينة كأن تنظم النقابات إضراباً موحداً بالمدينة التى تزاول فيها نشاطها ثم لا تلبث أن تحل بمجرد إنتهاء الغاية التى عقدت من أجلها تلك المجالس. وينسب إلى تلك المجالس

ظاهرة امتازت بها الحركة العمالية البريطانية وتعنى بها المؤتمرات السنوية التى تعقد للنظر فى شئون العمل والعمال والتى أصبحت تعرف فيما بعد بإسم "برلمان العمال ". ولكن هذه التنظيمات جميعاً لم يكن لها سند من القانون الذى لم يعترف إلا بنقابة عمال المؤسسة الواحدة ولم يأخذ فى اعتباره الإعتراف بما تقيمه النقابات من أشكال تنظيمية أخرى. وظلت الحركة العمالية مكبلة بالقيود مما أدى إلى قيام موجة من الإضرابات العنيفة فى عامى 1865 و1866 فى كل من شفيلد ومنشستر حطم العمال فيها الآلات والمصانع وتدخلت السلطة للقضاء على الحركة وقبضت على عدد من زعماء النقابات وشكلت لجنة برلمانية جديدة فى عام 1867 لبحث مشاكل العمل والعمال وتقديم تقرير بشأنها للبرلمان واستغرقت دراسة اللجنة لهذه المشاكل عامين كاملين ثم تقريرها للبرلمان فى عام 1869 الذى أوصت فيه بالإعتراف القانونى بجميع أشكال التنظيمات العمالية وأنه يجب منح النقابات حق التسجيل القانونى الذى يكفل لها حماية القانون ويحافظ على مواردها المالية. وترتب على ذلك صدور عدد من التشريعات التى اعترفت بالشخصية الإعتبارية للنقابات وحقها فى الملكية واستثمار الموارد والمقاضاة.

واشتد عضد الحركة العمالية نتيجة صدور هذه التشريعات فأصبحت نقابات العمال تضم 1.100.000 عامل منظم وسرعان ما أثبتت فعاليتها خلال الكساد الصناعى الذى وقع فى الفترة من 1875 – 1880 فنظمت إضرابات عديدة إحتجاجاً على تخفيض الأجور وسرعان ما هدأت الأحوال بعد حلول الرخاء ثم أسس اتحاد عام لنقابات العمال انبثق عن المؤتمرات العمالية السنوية وأقام علاقات مع المنظمات العمالية الأوروبية، وأدمجت النقابات العمالية فى بعضها البعض لزيادة فعاليتها التنظيمية وما كاد يحل عام 1909 حتى بلغ عدد العمال النقابيين فى بريطانيا 2247461 عامل.

ولم تكن الحركة العمالية البريطانية تستطيع تحقيق ما حققته من انتصارات دون أن تلجأ لاستخدام أساليب سياسية فمنذ الربع الثالث من القرن التاسع عشر وحتى عام 1914 إرتبطت النقابات العمالية بمنظمات ذات طابع سياسى وحزبى، وكان منح العمال حق الإقتراع فى الإنتخابات العامة سنة 1867 فى المدن سبباً من أسباب إشتغالهم بالعمل السياسى فبدون التمتع بذلك الحق لا يستطيع العمال ممارسة الضغط من أجل إصدار

التشريعات التى ترعى مصالحهم والتى تجعل لهم صوتاً مسموعاً فى سياسة البلاد. وكان الدافع الثانى لاشتغال العمال بالعمل السياسى إنتشار الأفكار الإشتراكية فى إنجلترا وخاصة بعد عام 1880، ثم منح حق الإقتراع لعمال الريف فى عام 1884 وبذلك أصبحت أصوات العمال ذات وزن كبير فى الإنتخابات العامة. وبمجرد حصول عمال المدن على حق الإقتراع فى 1867 نجح عاملان فى الوصول إلى مقاعد مجلس العموم كما ضمن عدد من مرشحى الأحرار برامجهم الإنتخابية مسائل تمس مصالح الناخبين الجدد وقرر مؤتمر العمال المنعقد فى 1869 العمل على زيادة تمثيل العمال فى البرلمان وكون لهذه الغاية "عصبة تمثيل العمال Labour Representation League" ونتج عن جهود هذه العصبة دخول 13 مرشحاً للعمال فى إنتخابات عام 1874 نجح إثنان منهم فى الحصول على عضوية مجلس العموم ولذلك كان لممثلى العمال فى البرلمان أثر ملحوظ فى التشريعات العمالية التى صدرت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وقد تزايد عدد ممثلى العمال فى البرلمان بإطراد حتى بلغ إثنى عشر عضواً فى إنتخابات 1886 بالإضافة إلى خمسة من غير العمال إلتزموا أمام ناخبيهم ببرنامج عمالى، وارتفع عدد ممثلى العمال فى الإنتخابات التالية (عام 1892) إلى 16 عضواً.

ولم يكن ثمة رابطة – حتى ذلك الحين – تجمع بين ممثلى العمال فى مجلس العموم وإنما كان كل منهم يصل إلى مقعده البرلمانى عن طريق الإنتخابات التى تجرى فى دائرته دون ترتيب ما ودون وجود تنظيم سياسى عمالى ينسق بين جهود أولئك النواب. وكان هناك تنظيم إشتراكى تأسس فى عام 1880 تحت إسم "الإتحاد الإشتراكى الديمقراطى" كما أنشئت "الجمعية الفابية" بعد ذلك بعامين، وبرزت الحاجة لوجود نوع من التنسيق بين نشاط الإشتراكيين ونشاط العمال، فعقد لهذا الغرض مؤتمر فى يناير 1893 ترتب عليه تأسيس "حزب العمال المستقل" وحددت أغراض الحزب الجديد "بالنهوض بالملكية الجماعية وتوجيه أدوات الإنتاج والتوزيع والمبادلة" وأن تكون وسيلة تحقيق ذلك الهدف تمثيل الجماهير فى مجلس العموم عن طريق أشخاص يؤمنون بأهداف الحزب ويتمسكون بسياسته وتضمنت قرارات المؤتمر تأسيس فروع للحزب فى الأقاليم وتكوين لجنة لتنفيذ قرارات المؤتمر، وأعلن الحزب أنه لن يؤيد أى مرشح للبرلمان على مبادئ العمال دون

أن يتقدم هذا المرشح للحزب بإقرار كتابي يتعهد فيه بالعمل على تنفيذ سياسة الحزب والإنضمام إلى المعارضة داخل مجلس العموم. وتضمن برنامج الحزب الخاص بالعمال السعى لتحديد ساعات العمل بثمانى ساعات يومياً وإلغاء العمل الإضافى والعمل بالقطعة وتحريم تشغيل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن أربعة عشر عاماً والتزام الحكومة بإعانة من يمرض أو يعجز عن العمل أو تصيبه الشيخوخة من العمال، وتحقيق مجانية التعليم بجميع درجاته وفرض ضرائب تصاعدية على الأرباح والدخول التى يحصل عليها الأفراد دون عمل، ثم أضيف إلى البرنامج بعد ذلك السعى لمنح المرأة حق الإقتراع وأن تتولى البلديات فى المدن توجيه الصناعات القائمة فيها.

ولم يكن حجم العضوية فى "حزب العمال المستقل" كبيراً فقد بلغ عدد أعضائه 20 ألف عضو فى عام 1896 ولكنهم أخذوا فى التناقص بعد ذلك. وظل الحزب ممثلاً بمقعد واحد فى مجلس العموم لفترة طويلة حتى استطاع أن يصل 16 من أعضائه إلى مقاعد البرلمان فى إنتخابات 1906.

غير أن مبادئ حزب العمال المستقل لم ترض الإشتراكيين أو النقابيين على حد سواء ولذلك سعوا لتأسيس حزب سياسى آخر هو "حزب العمال" فقد ضم المؤتمر النقابى المنعقد فى عام 1899 ممثلين لجميع التعاونيين والإشتراكيين ومنظمات العمال، وكان هدف المؤتمر النظر فى زيادة عدد ممثلى العمال فى البرلمان. وعاد المؤتمر إلى الإنعقاد فى العام التالى غير أن ممثلى "الإتحاد الإشتراكى الديمقراطى" أعلنوا انسحابهم من المؤتمر وأصبحت أغلبية أعضاء المؤتمر للنقابيين غير الإشتراكيين وأعلن المؤتمر أن غايته تكوين مجموعة متميزة داخل مجلس العموم تعمل على تنفيذ سياسة المؤتمر وتتحالف مع أى حزب يتعهد باستصدار التشريعات التى تمس مصالح العمال. وقد نمت هذه المجموعة نمواً سريعاً واستطاع 29 من أعضائها الوصول إلى مقاعد مجلس العموم فى إنتخابات 1906 وبذلك وصل عدد ممثلى العمال فى المجلس إلى 54 عضواً وأصبحوا يشكلون كتلة لها وزنها داخل البرلمان استطاعت استصدار عدد من القوانين الهامة التى تنظم شئون العمل والنقابات، وقد أدرك الأعضاء ما يعود على قضية العمال من وراء اتحادهم فكونوا من أنفسهم تنظيماً أسموه "لجنة تمثيل العمال" ثم سرعان ما غيرت اللجنة

إسمها فأصبحت تدعى "حزب العمال" ونص فى لائحة الحزب الجديد على ضرورة التزام مرشحى الحزب بقرارات المؤتمر السنوى للحزب وخاصة المسائل التى أنشئ الحزب من أجلها. وكان يؤيد الحزب عدد من نقابات العمال وبعض الجمعيات السياسية.

وقد رفض حزب العمال – حتى عام 1907 – الأخذ بالمبادئ الإشتراكية وخاصة أنه كان يستمد قوته فى تلك الحقبة من رفضه للإشتراكية. ولكن الحزب أصدر قراراً فى عام 1907 أعلن فيه عزمه على تحقيق الإشتراكية فى مجال الإنتاج والتوزيع والمبادلة عن طريق توجيهها داخل الدولة الديمقراطية لمصلحة المجتمع ككل ولتحرير العمل من سيطرة رأس المال وكبار الملاك الزراعيين مع المساواة التامة بين الجنسين اجتماعياً واقتصادياً. وكان هذا القرار بمثابة إعلان إشتراكى وإن كان يشوبه التحفظ الشديد وقد نتج عن صدوره زيادة قوة الحزب ويرجع صدور هذا الإعلان على ما فيه من عيوب إلى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التى وقعت فى عام 1907 على العمال مما عرض الكثير للبطالة وأدى إلى وقوع الإضرابات فحرص الحزب على مجاراة التيار حتى لا يفقد القاعدة التى يستند إليها ولا ريب أن وجود بعض الإشتراكيين فى قيادة الحزب مثل رمزى ماكدونالد Mac Donald وحوالى نصف ممثلى الحزب فى البرلمان كان أثره فى صدور مثل ذلك القرار. وقد تمكن حزب العمال من إحراز أغلبية كبيرة فى إنتخابات 1924 مكنته من تولى الحكم فى البلاد.

* * *

الحركة العمالية فى القارة الأوروبية

وقد استفادت الحركة العمالية فى أوروبا بالتجربة الإنجليزية فى مجال تنظيم العمل فقد كانت بريطانيا أسبق دول القارة فى التطور الصناعى وأسبقها معاناة لما ترتب على هذا التطور من آثار إجتماعية واقتصادية، لذلك كانت الحركة العمالية الإنجليزية نموذجاً احتذاه الكثير من عمال أوروبا وإن كانت الحركة العمالية فى بلدان أوروبا الغربية أسبق ارتباطاً بالإشتراكية والعمل الاشتراكى منها فى بريطانيا وكذلك أسبق التحاماً بالعمل السياسى أيضاً.

كانت التنظيمات العمالية فى فرنسا تعانى من التمزق ومن تناقص عدد الأعضاء حتى صدر قانون الإعتراف بها فى عام 1884 فقويت بذلك الروابط بين بعضها البعض . وترجع أصول الحركة العمالية فى فرنسا إلى مطلع القرن التاسع عشر وإلى الفترة التى تقع بين 1825 – 1850 على وجه التحديد وهى التى شهدت إدخال الآلات الحديثة على الصناعة الفرنسية وقيام نظام المصنع الآلى الحديث وما ترتب على ذلك من تطور الصناعة الفرنسية ونشوء الطبقة العاملة.

فقد حرمت الثورة الفرنسية كل شكل من أشكال تنظيم العمل وعدته منافياً للحرية الفردية ومن ثم ألغت طوائف الحرف، وحين بدأ بعض العمال عام 1791 تكوين جمعية منهم بهدف زيادة الأجور أصدرت الجمعية الوطنية قانوناً يقضى بتحريم إقامة أى شكل من أشكال التنظيم العمالى، كما حرمت قوانين نابليون إتحاد العمال بغرض زيادة الأجور أو إتحاد أصحاب الأعمال بقصد إنقاص الأجور، كما حرمت إقامة أى نوع من أنواع الجمعيات التى تضم فى عضويتها أكثر من عشرين شخصاً.

وبعد سقوط نابليون وعودة الملكية إلى فرنسا لم تحل هذه القيود التى فرضت على العمال ولكن نضال العمال انصرف إلى ضرورة تعديل هذه القوانين وبدأ العمال ينظمون أنفسهم لتحقيق هذه الغاية رغم أنف القانون، فنظموا ثلاث أنواع من الجمعيات هى جمعيات الزمالة، وجمعيات الصداقة، وجمعيات المقاومة، أما الجمعيات الأولى فكانت تجمع الحرفيين بقصد تقديم المساعدة للمحتاجين منهم ويمتد تاريخها إلى القرن الخامس عشر، أما فى مطلع القرن التاسع عشر فكان تنظيمها قوياً يجمع عدد كبير من العمال غير أنها لم تكن ذات فعالية كبيرة داخل الحركة العمالية لارتباطها بنمط إنتاجى عفا عليه الزمن وهو الإنتاج الحرفى. أما جمعيات الصداقة فكانت تتولى تقديم المساعدات لأعضائها فى حالة المرض أو التعرض للحوادث ولأسر من يتوفى من أعضائها، وقد بلغ عدد هذا النوع من الجمعيات فى باريس وحدها 132 جمعية فى عام 1823 كانت تضم 11.000 عضو، وتضم كل واحدة منها عمال صناعة بعينها. أما جمعيات المقاومة فكانت ثمرة للظروف التى نتجت عن التطور الصناعى الحديث فى فرنسا فى الربع الثانى من القرن التاسع عشر. وقد كونت هذه الجمعيات بقصد إدارة دفـة المساومة الجماعية مع أصحاب

الأعمال من أجل زيادة الأجور، ولتنظيم الإضرابات للمطالبة بتحسين ظروف العمل فى الصناعة، ولما كان القانون لا يعترف بوجود مثل هذه الجمعيات، فقد مارست نشاطها بطريقة سرية وكانت جمعيات المقاومة أكثرها عداء لأصحاب الأعمال وقد انتشرت بين عمال النسيج فى ليون وعمال النحاس والطباعة فى باريس.

وقد انصرف جزء كبير من كفاح الطبقة العاملة الفرنسية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر نحو تحقيق البرامج التى طرحها المفكرون الفرنسيون أمثال سان سيمون وفوربيه ورأوا فيها حلاً لمشاكل المجتمع الرأسمالى غير أن الجهود التى بذلت فى هذا الصدد لم تؤت أكلها ومن ثم اتجه العمال إلى النضال من أجل الإعتراف القانونى بحقهم فى التنظيم وإتخذوا من جمعيات المقاومة ركيزة لهذا النضال، وحققوا نصراً جزئياً فى عام 1864، إذ إضطرت الحكومة تحت ضغط الرأى العام وضغط إضرابات العمال وخاصة عمال الطباعة، أن تصدر قانوناً يبيح للعمال حق الإضراب وتكوين جمعيات الإضرابات، واستمر نضال العمال من أجل الحصول على اعتراف قانونى بتأسيس النقابات للدفاع عن مصالح العمال وعقد الإتفاقيات مع أصحاب الأعمال بهذا الصدد.

ونظراً لتفاقم حركة الإضرابات إضطرت الحكومة – فى عام 1868 – إلى إصدار تصريح أعلنت فيه استمرار الحظر القانونى للجمعيات المختلفة ولكنها أبدت استعدادها للتغاضى عن قيام النقابات العمالية وعن قيام الجمعيات التى تضم أصحاب الأعمال ، وبذلك تكونت نقابات العمال بصورة علنية واستمرت تمارس نشاطها دون وجود نص قانونى للإعتراف بها حتى عام 1884.

ونتج عن هذا التطور إتجاه الحركة العمالية الفرنسية على عهد الجمهورية الثالثة إلى دخول العمل السياسى كقوة مستقلة والعمل على توسيع حقوق الإنتخاب لإتاحة الفرصة أمام ممثلى الطبقة العاملة للوصول إلى مقاعد المجالس البلدية والبرلمان. وعقد لهذه الغاية عدد من المؤتمرات فى الفترة من 1876 – 1880 أسفرت عن تكوين "حزب العمال الفرنسى" الذى سيطرت عليه قيادة إشتراكية واتخذ لنفسه برنامجاً ماركسياً، ثم ما لبثت هذه القيادة أن سقطت فى عام 1882 وتغير إسم الحزب إلى "إتحاد العمال الإشتراكى

الفرنسى" وصرف النظر عن البرنامج الماركسى ومن هذه المجموعة تكونت نواة "الحزب الإشتراكى المستقل" الذى أعلن تأسيسه فى عام 1885.

ولكن إلتحام الحركة العمالية الفرنسية بالعمل السياسى لم يعق كثيراً نضالها الاقتصادى الذى توج فى عام 1884 بصدور القانون الذى اعترف بالشخصية الإعتبارية للنقابات العمالية وبحقها فى تكوين اتحادات من بينها ترعى مصالح العمال. وتكونت بالفعل بعض اتحادات النقابات غير أن الأحزاب السياسية سعت للسيطرة على قيادتها ومن ثم كان تاريخ الحركة العمالية الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مليئاً بالإنقسامات بين صفوف الحركة تبعاً للإنتماءات السياسية للإتحادات العمالية وقد انتهت هذه الخلافات فى عام 1914 بتأسيس "الإتحاد العام لنقابات العمال".

* * *

أما الحركة العمالية فى ألمانيا فيرجع قيامها إلى أواخر الستينات من القرن التاسع عشر فقد حفلت الستينات بنشاط حزبى كبير فى ألمانيا وهى الفترة التى تولى بسمارك فى بدايتها منصب المستشار فى بروسيا وشرع يدير سياستها نحو تحيق الإتحاد الألمانى . وكان أقوى الأحزاب والجماعات السياسية هم الإشتراكيون الديمقراطيون الذين كونوا حزبهم فى عام 1869.

وكانت بداية ظهور النقابات العمالية فى عام 1868 بجهود الإشتراكيين الديمقراطيين الذين سعوا لتنظيم العمال فى نقابات لتكون دعامة عملهم السياسى، ومن ثم كانت نشأة النقابات العمالية سياسية محضة. وأخذت الحركة العمالية الألمانية تتقدم بخطى وئيدة. وحين بدأت الحكومة حربها ضد الإشتراكية فى عام 1878 وجهت ضرباتها إلى نقابات العمال باعتبارها أداة فى يد الإشتراكيين فحل عدد كبير من النقابات والجمعيات، ولذلك عملت الحركة العمالية على البعد عن ممارسة العمل السياسى فأعيد تشكيل عدد كبير من النقابات التى قصرت نشاطها على النضال الاقتصادى ضد رأس المال وشجعتها الحكومة على سلوك هذا السبيل عن طريق إصدار عدد من التشريعات التى تعد فى طليعة المطالب العمالية الملحة وذلك حتى تباعد بينها وبين الحركة الإشتراكية ونعنى بتلك

التشريعات قانون التأمين الصحى الصادر فى 1883 وقانون التعويض عن حوادث العمل الصادر فى 1884 وقانون التأمين ضد الشيخوخة والعجز عن العمل. وبذلك سبقت ألمانيا جميع البلدان الصناعية فى هذا المجال بما فى ذلك إنجلترا التى لم يستطع عمالها الحصول على هذه التأمينات إلا قبيل الحرب العالمية الأولى بسنوات قليلة.

وترتب على عزوف الحكومة الألمانية عن مصادرة نشاط الإشتراكيين بعد عام 1890 عودة نقابات العمال إلى الإلتحام بالعمل السياسى وخاصة بعد أن تدعم الوضع القانونى للنقابات. فتشكل عدد من الإتحادات العمالية التى راح كل منها يناصر إتجاهاً سياسياً معيناً، ولكنها إلتقت عند هدف واحد هو النضال الاقتصادى ضد رأس المال فتمكنوا من عقد اتفاقيات لزيادة الأجور مع أصحاب الأعمال. وذلك رغم المقاومة العنيفة التى لقيتها النقابات من جانب أصحاب الأعمال والتى بلغت ذروتها فى الفترة من 1905 – 1914 حيث كون أصحاب الأعمال إتحادات لمواجهة النقابات العمالية كان أبرزها "الإتحاد المركزى للصناعيين الألمان" الذى كان يضم أصحاب مصانع الحديد فى وستفاليا، وشهر أصحاب الأعمال سلاح المقاطعة فى وجه العمال فامتنعوا عن تشغيل من ينضم لعضوية النقابات أو ينضم لعضوية الأحزاب الإشتراكية وأعدوا قوائم سوداء وزعت على المصانع وضمت أسماء هؤلاء، غير أن الصناعة الألمانية كانت فى ذلك الحين تتقدم تقدماً سريعاً ومن ثم كانت تحتاج إلى المزيد من الأيدى العاملة المدربة وبذلك لم يكن اللجوء إلى المقاطعة مجدياً فى كثير من الأحيان.

تطور الرأسمالية المعاصرة

ذكرنا فيما سبق أن الرأسمالية أصبحت بعد الثورة الصناعية "رأسمالية صناعية"، بمعنى أن معظم رؤوس الأموال النقدية تستثمر – فى ظل هذا النظام – فى الإنتاج الصناعى . وقلنا أن هذه الرأسمالية الصناعية كانت تمتاز بقيامها على أساس المنافسة الحرة بين عدد كبير من صغار المنتجين ومتوسطيهم، كما بيننا أن الحرية الاقتصادية، أى عدم تدخل الدولة كانت القاعدة فى سياسة الدول الاقتصادية.

وقد ظلت هذه الخواص مميزة للرأسمالية طوال القرن التاسع عشر. ولكن منذ نهاية هذا القرن بدت على الرأسمالية معالم تطور جديد، واكتمل هذا التطور فى القرن العشرين وأدى إلى اختفاء هذه المميزات التقليدية للرأسمالية. فالاقتصاد الرأسمالى لا يقوم اليوم على المنافسة الحرة بين المنتجين، وإنما على احتكارات واتفاقات إحتكارية تسيطر على الأسواق. وكبار الرأسماليين اليوم لا يهتمون باستثمار رؤوس أموالهم فى الصناعة، بل يوظفونها فى البنوك والمشروعات المالية التى تسيطر اليوم على الصناعة إلى حد بعيد . وأخيراً فإن الحرية الاقتصادية الكاملة أصبحت اليوم فى عداد الذكريات، فالدولة تتدخل الآن بشكل منظم لتوجيه الاقتصاد.

ولذلك فإن دراسة التطور الحديث للرأسمالية لابد أن يشمل الإتجاهات الإحتكارية، ورأس المال المصرفى، والاقتصاد الموجه.

الإتجاهات الإحتكارية

للمشروع الكبير مزايا كثيرة: فهو ينجح فى خفض نفقة الإنتاج ويكون أقدر فى التسويق من المشروع الصغير. ولا ريب أن خفض نفقة الإنتاج يمكن المشروع الكبير من البيع بثمن أقل من الذى يبيع به منافسوه الصغار.

وقد كان لهذه المزايا أثرها فى دفع المنظمين إلى زيادة حجم المشروع كلما توافرت لهم عناصر هذه الزيادة وأهمها رؤوس الأموال النقدية. وما كادت هذه المشروعات الكبيرة نسبياً تظهر فى السوق حتى أخذت تضيق الخناق على منافسيها من المشروعات الصغيرة

التى تضطر إلى خفض الأثمان أو الإمتناع عن الإنتاج، وكلما خفض المنتج الكبير من ثمن البيع اضطر المنتجون الصغار إلى الإنسحاب أو الإفلاس. وبذلك تؤدى المنافسة الحرة بين مشروعات غير متكافئة إلى الإخلال بشرط أساسى لوجود المنافسة.

هذا وقد ساعد تطور الصناعة فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر على تأكيد هذا الإتجاه نحو المشروعات الكبيرة والتقليل من عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة، فتقدم المواصلات نتيجة لاستخدام السكك الحديدية والسفن التجارية أدى إلى تقليل نفقة النقل، وأدى ذلك إلى تمكين المشروعات الكبيرة من إغراق الأسواق البعيدة بمنتجاتها وبيعها بثمن يقل عن الثمن الذى يبيع به المنتجون المحليون. يضاف إلى ذلك أن التطور الصناعى أدى إلى نشأة صناعات جديدة لا يمكن أن يزاولها مشروع صغير، وذلك مثل صناعة النقل بالسكك الحديدية أو بالسفن التجارية، وصناعة الصلب والصناعات التى تستلزم رؤوس أموال كبيرة، وهى لا تستطيع أن تغطى نفقات إنتاجها إلا إذا كان عدد الوحدات التى تنتجها كبيراً يجعل متوسط التكلفة الثابتة فيها منخفضاً بشكل يمكن من البيع بسعر معقول.

وقد تعرض النظام الرأسمالى – منذ الربع الأول للقرن التاسع عشر لسلسلة من الأزمات الدورية والأزمة عبارة عن إنخفاض مفاجئ وكبير فى الأثمان. ويترتب على ذلك الإنخفاض إفلاس عدد من المشروعات الصغيرة التى لا تملك رؤوس أموال نقدية تكفى لتغطية الخسارة الناشئة عن انهيار الأثمان والاستمرار فى الإنتاج. كما أن الأزمة تتبعها فترة كساد تمتاز ثبات عند مستوى منخفض لا يحقق الربح إلا للمنتجين الذين تتوفر لهم نفقة إنتاج منخفضة، ولذلك يعمد صغار المنتجين إلى بيع مشروعاتهم بثمن زهيد لكبار المنتجين. فالأزمات تؤدى إلى تقليل عدد المشروعات، كما تؤدى إلى زيادة حجم المشروعات الكبيرة التى تنجح فى إبتلاع المشروعات الصغيرة.

وتؤدى المشروعات إلى الإحتكار بطريقة أخرى: فتوالى فترات الكساد يجعل كثيراً من المنتجين يقلعون عن روح المنافسة التى كانت تسود بينهم ويعمدون إلى الإتفاق على خطة مشتركة لتحديد الإنتاج وتوزيع الأسواق فيما بينهم ومقاومة إنهيار الأثمان.

ومن ثم نشأ فى الاقتصاد الرأسمالى اتجاه نحو تكوين الإحتكارات، ووضع ذلك الإتجاه فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتأكد فى نهاية ذلك القرن بحيث أصبح الإحتكار هو الطابع المميز للرأسمالية فى القرن العشرين. وقد اتخذ هذا الإتجاه الإحتكارى مظهرين أساسيين: الأول تركز الإنتاج فى يد عدد محدود من المشروعات الكبيرة. والثانى، الإتفاق بين المشروعات.

وقد انتشر التركز فى كل فروع الإنتاج فى الدول الرأسمالية بشكل ظاهر، ولكن درجة التركز تتفاوت من فرع إلى فرع من فروع الإنتاج، فالتركز يبلغ أقصى درجاته فى الصناعة والنقل وفى المشروعات المالية. وتخف حدة التركز فى التجارة، ولاسيما فى تجارة التجزئة. وأخيراً فإن التركز قليل فى الزراعة نظراً لعدم إنتشار المشروعات فى الإنتاج الزراعى ولتعقد الإنتاج الكبير فى الزراعة. بل إن التركز تختلف حدته من صناعة إلى أخرى. فى الصناعات الثقيلة المشتغلة باستخراج المواد الأولية وبإعداد المواد نصف المصنوعة يبلغ التركز أقصى حدوده لأن عيوب التوسع فى الإنتاج وزيادة حجم المشروع لا تظهر فى هذه الصناعات إلا فى مرحلة متأخرة.

ويطلق الاقتصاديون على المشروع الضخم الذى يتركز فيه الإنتاج بهذا الشكل إسم "الترست Trust" فالترست مشروع ضخم نشأ من ابتلاع مشروع كبير لعدد من المشروعات المتوسطة والصغيرة أو عن اندماج عدة مشروعات كبيرة بحيث تكون مشروعاً واحداً.

وكانت عملية تكوين الترست تبدأ عادة "بحرب أثمان" أى أن المشروع الكبير الذى يريد إبتلاع عدد من منافسيه يبدأ بالمعركة بخفض الثمن الذى يبيع به. وكان يمهد لهذا التخفيض عادة بعقد اتفاقات خاصة مع موردى المواد الأولية والآلات ومع مشروعات النقل تمكنه من تخفيض نفقة إنتاجه. وكانت خطة المشروعات الأخرى إزاء هذا الهجوم تختلف باختلاف حجم هذه المشروعات وما تملك من موارد مالية. فالمشروعات الصغيرة كانت تنهار بسرعة، فيعمد المشروع الكبير إلى شرائها بثمن بخس، أما المشروعات المتوسطة والكبيرة فإنها كانت تقاوم وتعمد إلى البيع هى الأخرى بثمن منخفض. ولكن كلما طالت المقاومة عجز عدد من المشروعات عن الاستمرار فيها. وإذا

تصادف حلول أزمة اقتصادية فى هذه الفترة، فإن عدداً آخر منها يضطر إلى الإقلاع عن المقاومة. وأخيراً، فإن أقدر المشروعات على المقاومة سترى أن هذه السياسة تلحق بها خسائر كبيرة، ولذلك فإنها تعمد إلى مساومة المشروع الكبير الذى قام بهذه الحملة . وكانت المساومة تنتهى فى الغالب بإندماج هذا العدد القليل من المشروعات القوية مع المشروع الكبير فى مشروع واحد. ويتم هذا الإندماج بخلق شركة جديدة تحل محل هذه المشروعات كلها. ومتى تكون الترست بهذا الشكل زادت قوته واستطاع أن تبلغ مشروعات أخرى بسهولة أكبر، وكذلك يستطيع الترست تطبيق مبدأ التكامل الأفقى والرأسى فى أوسع نطاق بالاستيلاء على المشروعات التى تقوم بإنتاج المواد الأولية أو الآلات اللازمة له أو بنقل منتجاته أو تسويقها أو تحويلها إلى سلع أخرى.

وقد لاقى الترست معارضة شديدة من صغار المنتجين ومن المستهلكين. وكان الرأى العام فى مجموعه مؤمناً بضرورة المنافسة ويحظر. ولذلك تدخلت السلطات العامة للحد من سياسة اندماج المشروعات بهذا الشكل. وصدرت فى دول كثيرة قوانين تحظر مثل هذا الإندماج. ولذلك أقلع مؤسسو الترست عن سياسة الإندماج القانونى هذه، وعمدوا لتحقيق الإندماج دون مخالفة القانون ويكون ذلك عن طريق المحافظة على استقلال المشروعات القانونى والإكتفاء بخلق شركة جديدة تشترى من أسهم كل من المشروعات المراد إدماجها كمية تسمح لها بالسيطرة على هذا المشروع. وبذلك تنجح هذه الشركة الجديدة – التى لا تشتغل عادة بالإنتاج – فى السيطرة على هذه المشروعات وإدارتها كما تريد دون أن تمس استقلالها القانونى، ويطلق على هذا النوع من الشركات التى تنشأ لتوحيد إدارة عدة مشروعات وإدماجها اقتصادياً إسم "الشركة القابضة Holding Company" وقد تكون ترست الصلب فى الولايات المتحدة الأمريكية بهذه الطريقة.

كذلك كثيراً ما يعمد المشروع الكبير إلى السيطرة على المشروعات المتوسطة دون أن يفقدها شخصيتها القانونية، ويكون ذلك عن طريق شراء حصة من أسهمها تسمح له بإدارتها على الشكل الذى يريد، ويطلق على المشروع الذى يسيطر عليها إسم "الشركات التابعة". ويتكون الترست من الشركة الأم ومجموعة الشركات التابعة. وحين يريد الترست أن يوسع من نشاطه لتحقيق التكامل الأفقى أو الرأسى أو لغزو الأسواق

الأجنبية، يعتمد عادة إلى خلق شركات تابعة. وميزة هذه الطريقة هى أنها لا تثير الرأى العام ضد المشروع الكبير كما أنها تسمح لهذا المشروع بتحديد مسئوليته المالية فى المشروعات التى يخلقها. وتمكنه من خلق شركات محلية للشركة الأم بجمع رؤوس أموال نقدية جديدة من الأفراد والذين يساهمون فى هذه الشركات.

والمظهر الثانى لانتشار الإتجاهات الإحتكارية فى الرأسمالية المعاصرة هو الإتفاق بين المشروعات المتنافسة. فالرأسمالية المعاصرة قد هجرت فكرة المنافسة الحرة من كل قيد ولم تعد ترمى فى هذه المنافسة سبيل الربح بل على العكس طريق الخسارة والدمار، ولذلك فإن المشروعات تعمل على الإتفاق بينها للحد من "أضرار" المنافسة.

ويطلق الاقتصاديون إسم "الكارتل Cartel" على كل إتفاق بين عدة مشروعات مستقلة، يرمى إلى تضييق نطاق المنافسة بينهما. وهذا الإسم الألمانى الأصل تقابله فى اللغات الأخرى تعبيرات تفيد نفس المعنى. ولكن الاقتصاديون يستعملون عادة تعبير كارتل لأنه الذى استعمل فعلاً فى ألمانيا حيث انتشرت الإتفاقات بين المشروعات بشكل واسع قبل أن تنتشر فى البلاد الأخرى.

والكارتل مجرد اتفاق بين المشروعات. فلا يترتب عليه اندماج هذه المشروعات كما هو الحال عند تكوين الترست. وكل ما يترتب عليه هو الحد من حرية المشروعات المتفقة فى نقطة معينة كتحديد ثمن البيع مثلاً، وفيما عدا النقط موضوع الإتفاق يظل كل مشروع حر التصرف. والغرض الأساسى من الكارتل هو إحلال سياسة إحتكارية محل المنافسة بين المشروعات المتفقة.

وقد بدأت حركة تكوين الكارتل فى أوروبا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وانتشرت منذ نهاية ذلك القرن انتشاراً كبيراً لم يحد منه إلا صعوبة تكوين الكارتل فى بعض فروع الإنتاج. فلكى ينجح الكارتل يجب توافر شروط ثلاثة: أولاً، أن يكون الإنتاج فى حالة تركز لأن الإتفاق لا يمكن تصوره بين جمع غفير من المنتجين وإنما يتيسر حين يتركز الإنتاج فى أيدى عدد محدود من المشروعات الكبيرة. فكأن حركة تكوين الكارتل تكمل ظاهرة التركز. وحيث ينجح مشروع ضخم فى السيطرة على

الجزء الأكبر من الإنتاج لا تكون هناك مدعاة لتكوين الكارتل. أما حيث لا يوجد مشروع قادر على فرض الإندماج على كبار منافسيه فلابد من أن تنتهى حرب الأثمان باتفاق بينه وبينهم يحفظ لكل مشروع استقلاله، أى لابد من تكوين الكارتل. والشرط الثانى، لنجاح الكارتل هو أن تكون السلعة التى تنتجها المشروعات المتفقة سلعة متماثلة الوحدات لا تتنوع وفقاً لأذواق المنتجين. ولذلك فالكارتل لا ينجح عادة فى صناعات السلع الترفية وهو ينجح نجاحاً كبيراً فى إنتاج المواد الأولية من صناعية وزراعية وإنتاج المواد نصف المصنوعة. والشرط الثالث لنجاح الكارتل هو أن تكون السلعة موضوع الإنتاج سلعة أساسية لا يسهل إحلال غيرها محلها. فالكارتل يقوم على أساس فرص سياسية إحتكارية فى تحديد الثمن أو كمية الإنتاج أو كليهما ومثل هذه السياسة تكون متعذرة إذا كانت السلعة المنتجة سهلة الاستبدال.

ولذلك ساد الكارتل كل فروع الإنتاج التى تتولى إنتاج مواد أولية أو نصف مصنوعة ذات أهمية كبيرة فى الإنتاج أو الاستهلاك. بل إن معظم الإتفاقات المتعلقة بهذه المواد قد غدت منذ الحرب العالمية الأولى إتفاقات دولية تشمل كبار المنتجين فى الدول المختلفة . ومن أشهر أمثلة هذه الإتفاقات الدولية الكارتل الدولى للقمح، والكارتل الدولى للسكر، والكارتل الدولى للمطاط، والكارتل الأوروبى للخشب، والكارتل الدولى للتصدير. وإلى جانب هذه الإتفاقات المعروفة التى ساهمت الحكومات فى عقد أكثرها، توجد اتفاقات أخرى بين كبار المنتجين فى الدول المختلفة لا يعلن عنها عادة، بل كثيراً ما تكون غير مكتوبة أصلاً.

وقد أدى التركز وانتشار الإتفاقات بين المشروعات إلى صبغ الرأسمالية المعاصرة بصبغة إحتكارية ظاهرة. وترتب على انتشار الإحتكار إرتفاع الأثمان، فقد انتشرت حركة التركز وحركة الإتفاقات فى أواخر القرن التاسع عشر، أى فى نهاية فترة طويلة بلغت حوالى 30 سنة إمتازت باتجاه الأرقام القياسية للأثمان نحو الهبوط، ومنذ انتشار التركز والإتفاق أخذت هذه الأرقام فى الإتجاه نحو الصعود.

والواقع أن عقلية المنتج الرأسمالى فيما يتعلق بالثمن قد تطورت بتطور حجم المشروع ، فحين كانت المشروعات عديدة وصغيرة الحجم، كان المنتج الرأسمالى يسلم بثمن السوق

كأمر لا سلطان له عليه، ويسعى لزيادة ربحه عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج وزيادة كمية المنتجات. أما المنتج الرأسمالى المعاصر فهو ذو عقلية احتكارية، لا يحترم الثمن الذى يتحدد فى السوق بل يسعى للتأثير فيه وتغييره على إرادته. وقد نجح المنتجون فعلاً فى دفع الأثمان نحو الإرتفاع. حتى فى فترات الأزمات والركود التى يتجه فيها مجموع الأثمان نحو الهبوط، نجد أن أثمان المواد التى يسيطر على إنتاجها سيطرة كاملة ترست أو كارتل لا تنخفض إلا بنسبة بسيطة، أو لا تنخفض إطلاقاً.

والمحتكر لا ينجح فى رفع الثمن إلا بتخفيض مقدار المنتجات. ومعنى ذلك أن انتشار الأوضاع الإحتكارية فى العصر الحديث لابد أن يؤدى إلى سياسة الحد من زيادة الإنتاج. وهناك أمثلة شهيرة على سياسة تخفيض الإنتاج هذه: كحرق جزء من محصول البن فى البرازيل، وتحديد إنتاج كل دولة من السكر وفقاً لحصص حددها الكارتل الدولى، وتحديد إنتاج المطاط. إلخ.

وليس معنى اتجاه المنتجين فى العصر الحديث إلى تخفيض الإنتاج أن الإنتاج لا يزيد إطلاقاً، أو أنه يتجه نحو الإنخفاض كما تتجه الأثمان نحو الإرتفاع. بل معناه أن الإنتاج يزيد وإنما تكون زيادته بنسبة ضئيلة يراعى فيها أن تكون زيادة العرض أقل من زيادة الطلب. ولذلك فإن سياسة الترست أو الكارتل فى الحد من زيادة الإنتاج تعمل دائماً على تقليل نسبة الإنتاج، حتى لا يؤدى اقترابها من نسبة زيادة الطلب إلى إنخفاض الأثمان . وبدراسة الأرقام القياسية للإنتاج فى كل من فرنسا والولايات المتحدة نرى أن المعدل السنوى لزيادة الإنتاج فى فرنسا كان فى الفترة من 1870 – 1899 يعادل 6.6% ثم صار فى الفترة من 1899 – 1938 يساوى 3.9%. أما فى الولايات المتحدة فقد كان هذا المعدل 21.2% فى الفترة من 1867 – 1899، ثم صار 9.1% فى الفترة من 1899 – 1939.

وكان من شأن تكوين المشروعات الضخمة واتفاقات المشروعات الكبيرة أن يقوى مركز كبار المنظمين إزاء العمال، وأن ينجحوا فى تخفيض الأجور، لأن هذه الأوضاع الإحتكارية من حيث بيع المنتجات تكون فى نفس الوقت أوضاعاً احتكارية فيما يتعلق بشراء عناصر الإنتاج وبصفة خاصة العمل. ولكن نشاط الحركات العمالية مكن العمال

من الدفاع عن الأجور، بل والعمل على رفعها. وقد قابل العمال حركة تجمع المشروعات بتجميع نقاباتهم فى إتحادات. ولم يجد أصحاب الأعمال مفراً من التفاهم مع النقابات.

رأس المال المصرفى

يعتبر البنك أهم المشروعات المالية، أى المشروعات التى تشتغل بجمع وتوظيف الأموال وتداول رؤوس الأموال النقدية. والبنك مشروع يقوم بالإقتراض والإقراض وربحه يأتى من الفرق بين سعر الفائدة الذى يقترض به وسعر الفائدة الذى يقرض على أساسه، وتتولى البنوك جمع مدخرات الآلات من صغار المدخرين أياً كانت قيمة كل منها، وتجميعها بحيث تتكون منها رؤوس أموال نقدية كبيرة. ووسيلة البنك الأساسية فى الإقتراض هى ما يسمى بالإيداع. فالشخص الذى يودع جزءاً من دخله فى بنك إنما يقرض هذا البنك، لأن المصرفى لن يحتفظ بهذه النقود فى خزائنه كما هى حتى يطلبها المودع، وإنما يقرضها لعملائه ويحصل من وراء هذا الإقتراض على ربح. وحتى إذا كانت الوديعة "تحت الطلب" فإن هذا لن يمنع البنك من توظيفها فى قروض، ذلك أن كل مصرفى يعلم تماماً أن المودعين لا يطلبون عادة استرداد ودائعهم كلها فى يوم واحد، بل أن هناك متوسطاً للسحب اليومى يختلف بإختلاف المواسم، وما عليه عندئذ إلا أن يحتفظ فى خزانته بمبلغ يزيد شيئاً ما عن هذا المتوسط، ثم يقرض ما زاد عن ذلك. فالبنك لا يقوم فقط بمجرد الإقراض والإقتراض، بل إنه يقوم بدور اقتصادى فى غاية الأهمية وهو تجميع أكبر كمية ممكنة من المبالغ النقدية التى لا ينفقها أصحابها فى الحال، وتحويلها إلى رؤوس أموال نقدية يمكن إقراضها للمشروعات.

وتقدم المشروعات المالية الأخرى بدور مماثل، فشركة التأمين تجمع أقساط البوالص من آلاف المؤمنين فتتجمع لديها كميات كبيرة من النقود تستطيع الإقراض منها وتحقيق الربح من وراء هذا الإقراض. وكذلك الشأن فى شركات الإدخار.

وإذا كانت البنوك قد انتشرت بانتشار الرأسمالية لأنها نظام ضرورى لحياة الاقتصاد الرأسمالى فإنها قد تطورت خلال القرن التاسع عشر تطوراً ساعد كثيراً على إزدهار أعمالها وتعاظم قوتها. وقد انتشرت بين البنوك ظاهرة التركز التى رأينا أثرها فى المشروعات الصناعية والتجارية فقضت البنوك الكبيرة على البنوك الصغيرة وحولتها

إلى مجرد فروع لها، ففى إنجلترا نجد أن أهم أعمال البنوك تتركز فى يد خمسة بنوك ضخمة، وفى ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية إنحصر عدد البنوك الضخمة فى ثلاثة فقط.

وقد صاحب هذا التطور، تطور مماثل فى شركات التأمين. وكانت نتيجة ذلك كله تكدس رؤوس أموال نقدية طائلة بين أيدى عدد قليل جداً من المشروعات المالية الضخمة.

هذا وقد أدى انتشار النقود الورقية والمصرفية وحلولها محل النقود المعدنية إلى زيادة قدرة البنوك على الإقراض. فالنقود الورقية يصدرها عادة بنك هو بنك الإصدار. وهذا البنك يقرض غيره من البنوك مما لديه من الودائع، وعند اللزوم يقرضها بخلق رأس مال نقدى عن طريق إصدار أوراق بنكنوت جديدة فى الحدود التى تسمح له بها قواعد الإصدار المعمول بها.

إن الحصول على رأس المال النقدى اللازم للمشروع هى أصعب مشكلة يلاقيها المنظم ، وتزيد أهمية هذه المشكلة بتطور الرأسمالية واتجاهها نحو الإحتكار. فالمنظم لا يستطيع أن يوسع مشروعه ليجعل منه مشروعاً كبيراً إلا إذا تمكن من الحصول على رأس المال اللازم لذلك. والمشروع الكبير الذى يريد أن يتحول إلى ترست يسيطر على الإنتاج، لابد له من موارد مالية ضخمة تمكنه من إعلان حرب الأثمان على منافسيه، ومن شراء مشروعاتهم، ومن تجديد آلاته ليملك أحدث وسائل الإنتاج التى تمكنه من حفظ نفقة الإنتاج، والمشروعات الضخمة سواء كانت منفردة أو متجمعة فى هيئة كارتل تحتاج إلى موارد مالية واسعة لمقاومة هبوط الأسعار ولتفادى الإفلاس عند حلول الأزمات . وخلاصة ذلك كله أن المشروعات الصناعية الكبرى فى العصر الحديث تكون فى حاجة ماسة إلى رؤوس أموال ضخمة لا يستطيع المنظمون بصددها الإعتماد على ثروتهم الخاصة كما كان يفعل معظم المنظمين فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.

وليس أمام هذه المشروعات الكبيرة من سبيل للحصول على ما يلزمها من رأس مال نقدى ضخم إلا البنوك، فالمشروع الذى يريد أن يجمع كميات من رؤوس الأموال الصغيرة عن طريق طرح أسهم أو سندات لإكتتاب الجمهور، لابد أن يعتمد فى هذه

العملية على بنك أو على عدد من البنوك. فالبنك هو الذى يستطيع أن يقنع المودعين لديه بالإكتتاب فى تلك الأسهم ولذلك كانت عمليات إصدار الأوراق المالية – أسهم أو سندات – عملية مصرفية تتم بواسطة البنوك.

كذلك إذا إحتاج المشروع الضخم إلى قرض قصير الأجل فإنه لا يجد عادة من يقرضه مبلغاً ضخماً إلا بين البنوك.

ويمتاز البنك بإمكان تحقيق أرباح كبيرة دون مخاطرة عظيمة. فالمصرفى الحذر يقرض العملاء الذين يثق فى مركزهم المالى وبذلك يقلل من مخاطر عجز المدين عن السداد . وهو يحصل على ربح كبير نتيجة لإتساع عملياته، ولذلك قل أن تتعرض البنوك لمخاطر الإفلاس، ولذلك يقبل الأفراد على شراء أسهمها. ويتجه كل رأسمالى لا يرغب فى المخاطرة إلى توظيف رأسماله فيها.

بل إن كبار رجال الصناعة أنفسهم ما لبثوا أن تحولوا شيئاً فشيئاً إلى مصرفيين، فقد عمد معظمهم إلى شراء أسهم بعض البنوك الكبيرة بكميات تسمح لهم بالتدخل فى إدارتها . وكان هدفهم من ذلك ضمان مساعدة هذه البنوك لهم. ولكنهم حين دخلوا مجالس إدارة البنوك واشتغلوا بأعمالها وجدوا عمليات البنوك أفضل لهم من مخاطر الصناعة، ولذلك كانوا يحولون رؤوس أموالهم من الصناعة إلى البنوك ثم يسيطرون على الصناعة عن طريق هذه البنوك.

وهكذا تتكون فى كل بلد عدد من "الجماعات المالية" والجماعة المالية عبارة عن عدد من كبار الرأسماليين يسيطرون على بنك أو أكثر، ويستغلون هذا البنك فى السيطرة على عدد كبير من المشروعات الصناعية وكثيراً ما تكون الجماعات المالية شركات قابضة للسيطرة على هذه الصناعة أو تلك والفرق بين هذه الجماعات وبين أولئك الذين كانوا يكونون الترست والكارتل، هو أن أعضاء الجماعة مصرفيون قبل كل شئ، لا يهمهم مصير الصناعة ولا يربطون أنفسهم بها، وإنما يسعون للحصول على الربح عن طريق الإقراض وشراء الأسهم والسندات والمضاربة. ولذلك فهم يتخلصون من كل مشروع لا يرون فيه أمل النجاح. وهم كثيراً ما يضاربون على أسهم المشروعات التى يسيطرون

عليها لمجرد تحقيق ربح من عملية المضاربة، ولو أضر ذلك بسمعة المشروع المالية . ومن أشهر هذه الجماعات المالية التى يمتد نفوذها إلى أكثر من دولة: بنك روتشيلد وبنك لازار، وهما من البنوك الخاصة التى تملكها جماعة معينة ترتبط بأفرادها بصلة القرابة، ولا تتخذ عادة شكل شركة المساهمة. ولهذين البنكين فروع فى معظم الدول الرأسمالية الكبرى. وقد كانا يشتغلان فى القرن التاسع عشر بإقراض الحكومات والبنوك الأخرى ثم اشتغلا بإقراض الصناعة والسيطرة عليها. وكذلك جماعة "مورجان" التى تسيطر فى الولايات المتحدة على شركة الصلب الأمريكية وشركة "جنرال إلكتريك" و"جنرال موتورز" وعدد آخر من أضخم المشروعات الأمريكية. وكان لهذه الجماعة عام 1928 ممثلون فى مجلس إدارة 2450 شركة. وكذلك جماعة "روكفلر" وتسيطر على صناعة البترول والصناعات المتصلة بها وعلى أكبر بنك فى أمريكا. هذا بالإضافة إلى مجموعة "كروب" التى تسيطر على صناعة الحديد والصلب والفحم وعلى بعض البنوك فى ألمانيا وخارجها. إلى غير ذلك من جماعات مالية قوية تسيطر على الإنتاج فى كل دولة وبعض هذه الجماعات له نفوذ يمتد إلى عدة دول. وإذا كان رجل الصناعة هو سيد القرن التاسع عشر فرجل البنوك هو سيد القرن العشرين.

الاقتصاد الموجه

كانت الدولة حتى أواخر القرن التاسع عشر تتخذ من مبدأ عدم التدخل فى الحياة الاقتصادية قاعدة أساسية لسياستها الاقتصادية. ولكن منذ أواخر القرن التاسع عشر أخذت الدولة تتحول عن هذه العقيدة وتتدخل فى الحياة الاقتصادية تدخلاً تزايد بشكل مستمر حتى أدى إلى تصدى الدولة فى بعض الحالات لإدارة الاقتصاد القومى فى مجموعه. فما هى أسباب هذا التحول الخطير ؟

أول هذه الأسباب يتصل اتصالاً وثيقاً بطبيعة دور الدولة السياسى، هذا الدور الذى كان المفكرون يعبرون عنه بقولهم أن الدولة "حارس" يوفر للأفراد ظروف الأمن الإجتماعى التى تكفل لهم مزاولة نشاطهم الاقتصادى الحر. وفى سبيل توفير ظروف الأمن هذه إضطرت الدولة إلى التدخل فى الحياة الاقتصادية فقد سبق أن ذكرنا أن المنافسة الشديدة التى كانت تسود الدول الرأسمالية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت تدفع

المنتجين إلى ضغط نفقة الإنتاج إلى أقصى حد، وأن هذا الضغط كان كثيراً ما يتم عن طريق خفض أجور العمال وفرض ظروف عمل قاسية عليهم. وقد أخذ العمال يقاومون هذه الأوضاع بشكل إيجابى رغم حظر القانون لتجمعاتهم. وإشتددت هذه المقاومة حوالى منتصف القرن التاسع عشر فسادت الإضطرابات والقلاقل الإجتماعية، وكثرت أعمال تخريب المصانع وتوالت المصادمات الدموية بين العمال وبين قوات الأمن، لكل ذلك اضطرت الدولة للتدخل فى الحياة الاقتصادية بقصد تحسين ظروف العمل وظروف معيشة العمال حتى تضع حداً لهذه الإضرابات. وهكذا ظهرت "القوانين الإجتماعية" التى حددت ساعات العمل ونظمت شروطه الصحية وحرمت عمل الأطفال. وقد تطورت هذه القوانين حتى أدت فى كثير من البلاد إلى نظام "الضمان الجماعى" الذى يؤمن العمال ضد الشيخوخة والمرض والبطالة وحوادث العمل.

كذلك اضطرت الدولة للتدخل فى الإنتاج لحماية الإنتاج القومى من المنافسة الأجنبية . وبيان ذلك أن زيادة الإنتاج المستمرة خلال القرن التاسع عشر أدت إلى تزاحم المنتجين على الأسواق ولذلك عدل المنتجون عن مبدأ حرية التجارة الدولية ودعوا إلى ضمان السوق الوطنية لتصريف الإنتاج القومى. ولبت الدولة هذا النداء ففرضت الرسوم الجمركية العالية على المنتجات الأجنبية، وما لبث مبدأ الحماية الجمركية أن ساد العلاقات الاقتصادية الدولية.

وهناك سبب ثالث دفع بالدولة إلى التدخل فى الحياة الاقتصادية وهو ضرورة القيام بالإنتاج فى ظروف معينة تمتاز بأهمية الإنتاج وبقلة ما يحققه من ربح. فقلة الربح صد الرأسماليين عن استثمار أموالهم فى هذا اللون من الإنتاج الذى يعد ضرورياً من الناحية الاقتصادية أو الإجتماعية، ولذلك فالدولة تقوم بإنشاء مشروعات عامة تزاول هذا الانتاج ومن أمثلة ذلك قيام الدولة فى بعض البلاد بإنشاء السكك الحديدية وقيام البلديات فى المدن الصغيرة بأعمال توريد المياه والتيار الكهربائى.

والأزمات من أهم الأسباب التى حملت الدولة على التدخل. فقد عرف الاقتصاد الرأسمالى طوال القرن التاسع عشر أزمات متوالية كانت تحل كل عشر سنوات تقريباً. وكان من أهم مظاهر هذه الأزمات انهيار الأثمان وانكماش البيوع وتضاؤل الأرباح أو اختفاؤها

مما كان يودى بحياة الكثير من المشروعات. وكما سبق أن رأينا أن هذه الحال قد أدت بالمنتجين إلى الإقلاع عن روح المنافسة والسعى إلى تكوين اتحادات واتفاقات فيما بينهم، نجد أنها أدت أيضاً إلى إقلاعهم عن التمسك بالحرية الاقتصادية المطلقة ودعوتهم الدولة إلى التدخل لإنقاذهم من الإفلاس. وهكذا أخذت الدولة تقاوم الأزمات ولاسيما فيما يتعلق بانهيار الأسعار وتعمل بكل الطرق على إنهاء الأزمة وتنشيط حركة المبادلات.

وأخيراً فإن الحرب قد لعبت دوراً هاماً فى زيادة تدخل الدولة، فالحروب الحديثة تكلف الدولة أعباء ضخمة، وتجعل الخلل يدب فى الحياة الاقتصادية، ولذلك فإن الدولة حين تريد أن تخوض حرباً تستعد لها اقتصادياً، فتضمن إشرافها على الإنتاج والسلع اللازمة للحرب، وتحاول توفير الموارد المالية اللازمة للإنفاق على الأعمال الحربية وتسعى لمنع ارتفاع الأسعار إلى غير ذلك من أمور.

ويظل الاقتصاد بعد تدخل الدولة المتزايد اقتصادياً رأسمالياً يقوم على نظام الملكية الفردية والحرية الاقتصادية. وتدخل الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادى مرهون بالأسباب التى دفعت إليه، بل إن مدى تدخل الدولة يتوقف على الظروف الاقتصادية التى تدعوها للتدخل. وإذا كانت هناك أسباب دائمة تدعوها للعمل على توجيه النشاط الاقتصادى، فإن هناك ظروفاً خاصة تحملها على التدخل لا لتوجيه الاقتصاد فحسب وإنما لإدارته فى مجموعه.

ففى أوقات الأزمة الاقتصادية تجد السلطات العامة أن نتائج الأزمة السيئة لا يمكن الحد منها إلا إذا تولت الدولة إدارة النشاط الاقتصادى. وكذلك الشأن فى الحروب الحديثة . فهى تفرض على البلاد المحاربة تنظيم اقتصادها كله ووضعه فى خدمة الحرب منذ فترة الإعداد للحرب. ولكى يتم هذا التنظيم أو التعبئة لابد للدولة من أن تتولى بنفسها إدارة النشاط الاقتصادى. وقد شهد العالم الرأسمالى أمثلة لهذا الاقتصاد المدار فى الدول الفاشية وفى إنجلترا خلال الحرب العالمية الثانية وفى فترة حكم حزب العمال التى تلت هذه الحروب.

ويمكن أن نسوق مثلاً للإنتقال من مجرد التوجيه إلى محاولة إدارة النشاط الاقتصادى سياسة الرئيس روزفلت فى أمريكا المعروفة بإسم "السياسة الجديدة New Deal"، فقد أنتخب روزفلت لرياسة الولايات المتحدة سنة 1932. وكانت البلاد تعانى أعظم أزمة اقتصادية عرفتها فى تاريخها. وأراد روزفلت أن يخرج البلاد من تلك الأزمة ورسم لذلك سياسة اقتصادية كان لابد لتنفيذها من أن تفرض الدولة إرادتها على المنتجين. وكان هدف السياسة الجديدة هو رفع الأثمان، لأن رفع الأثمان معناه تنشيط الإنتاج، وبالتالى عودة ملايين العمال العاطلين إلى العمل. وقد استخدم روزفلت لتحقيق هذا الهدف ثلاث وسائل: التضخم، تنظيم الإنتاج، فتح أسواق جديدة. وحتى يستطيع روزفلت خلق شئ من التضخم كان لابد له من إعادة تنظيم النظام النقدى والمصرفى وتحقيق شئ من رقابة الدولة على البنوك. أما فى ميدان الإنتاج فقد عمل روزفلت على تخفيض الإنتاج الزراعى بطريق الإتفاق مع جمعيات الزراع على تخفيض المساحات المنزرعة نظير ضمان الدولة لثمن أدنى للمحصولات. وفى الإنتاج الصناعى عمل روزفلت على تنظيم اتفاقات بين المشروعات المشتغلة بصناعة معينة لوضع قواعد عامة للإنتاج ولتنظيم المنافسة بينها. وهذا ما يعبر عنه بعض الاقتصاديين "بالكارتل الإلزامى" إذ أن الدولة تتفق مع ممثلى العمال المشتغلين لديها على شروط العمل فى شكل عقد جماعى. وأخيراً عمل روزفلت على فتح أسواق خارجية للإنتاج الأمريكى عن طريق الإتفاقات التجارية وعن طريق تخفيض قيمة الدولار. كما فتح أسواقاً داخلية عن طريق قيام الدولة الإتحادية والولايات المختلفة بمشروعات عامة (أشهرها مشروع توليد الكهرباء فى وادى نهر التنيسى)، وكان تنفيذ هذه المشروعات يستلزم شراء أدوات وآلات ومواد أولية من الصناعة، كما كان يعنى استخدام عدد من العمال العاطلين الذين سينفقون أجورهم بالطبع فى شراء منتجات صناعية وزراعية مما يؤدى إلى تنشيط حركة البيع.

ويلاحظ أن روزفلت كان يحاول فرض سياسته على المنتجين بوسائل ضغط سياسية واقتصادية، حقاً أنه استصدر الكثير من التشريعات التى منحته سلطات استثنائية لمحاربة الأزمة ولكنه كان يعتمد أساساً على المفاوضة مع الهيئة التى تمثل المنتجين وإقناعها بتطبيق سياسته. مثال ذلك إقناعه الزراع بتخفيض المساحات المزروعة نظير وعده لهم

بضمان حد أدنى لأثمان المحصولات الزراعية. لذلك لم تصحب تجربة روزفلت بالقضاء على الحرية السياسية، وهذا ما يميزها عن الاقتصاد الفاشى.

ومهما يكن من أمر فقد انتهت "السياسة الجديدة" بإنتهاء الأزمة الاقتصادية وإن كانت قد أفادت السلطات العامة فى طرق إدارة النشاط الاقتصادى. وقد استلهمتها هذه السلطات خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وفى القوانين الخاصة بالدفاع وبالتعبئة الاقتصادية التى صدرت فى الولايات المتحدة عقب بداية الحرب فى كوريا ثم بعد ذلك فى فيتنام.

ويقدم لنا الاقتصاد الفاشى نموذجاً آخر من نماذج إدارة الدولة للإنتاج، وقد ظهر هذا النوع من الاقتصاد فى إيطاليا وألمانيا والبرتغال وغيرها من البلاد، فى الفترة التى مرت بين الحربين العالميتين، نظام سياسى واقتصادى اتخذ فى كل بلد إسماً خاصاً، ولكنه يعرف بإسم "الفاشية" الذى عرف به فى إيطاليا. وقد حاول دعاة هذا النظام إظهاره بمظهر النظام الذى يجمع بين مزايا الرأسمالية والإشتراكية، أو النظام الذى يخلق نوعاً جديداً من الإشتراكية ولكن الفاشية كانت فى الواقع – من الناحية الاقتصادية – مجرد محاولة لتنظيم الاقتصاد الرأسمالى وإشراف الدولة على إدارته.

والدولة فى الاقتصاد الفاشى تدير الاقتصاد بصورة دائمة. ولما كان الاقتصاد الفاشى اقتصاداً رأسمالياً أساسه الملكية الفردية، فإن الدولة تشرك الهيئات التى تمثل أصحاب الأعمال فى تنظيمات إجبارية تسيطر عليها الدولة. ومثال ذلك ما كان عليه الحال فى ألمانيا. فقد كانت هناك سبع هيئات عليا تمثل كل منها وجهاً من أوجه النشاط الاقتصادى الرئيسية: الزراعة والصناعة والتجارة والقوى المحركة والبنوك والتأمين والصناعات الحرفية. وكانت كل هيئة تسيطر على عدد من المجموعات تنقسم بدورها إلى جماعات على حسب فروع النشاط التى يتفرع إليها وجه النشاط الاقتصادى الذى تمثله هذه الهيئة . وكان الإنضمام لهذه الجماعات إجبارياً وكان لكل جماعة منها زعيم تعينه الدولة. وكانت ألمانيا مقسمة إلى 18 إقليماً فى كل إقليم منها هيئة تسمى "الفرقة الاقتصادية" تضم كل المشروعات الموجودة فى الإقليم أياً كان موضوع نشاطها. وعلى رأس هذه الغرف الاقتصادية توجد "غرفة اقتصادية عليا" أى لألمانيا كلها. ويلاحظ أن كل هذه الهيئات تشبه الكارتل إلا أنها تمتاز عن الكارتل العادى بأن الإنضمام إليها إجبارى، وأنها قد

تضم المشروعات على أساس إقليمى وليس فقط على أساس موضوع نشاطها، وأن الدولة تسيطر عليه وتجعل منه أداة شبه حكومية. ويضاف إلى ذلك أن مجموع هذه الكارتلات يكون جهازاً إدارياً مترابطاً متكاملاً تتولى الدولة عن طريقه إدارة النشاط الاقتصادى . ولكى تضمن الدولة خضوع العمال لإدارتها حلت كل التنظيمات العمالية وألغت الحقوق النقابية وأهمها حق تكوين النقابات وحق الإضراب، وألزمت العمال بالإنتظام فى سلك منظمة تابعة للحكومة وللحزب النازى هى "جبهة العمل" وكانت هذه المنظمة تعين "مندوباً للعمل" فى كل مصنع يتولى التعاون مع صاحب العمل فى حل مشاكل العمال ، كما كانت تعين فى كل إقليم "مديراً للعمل" يتولى الإشراف على تحديد الأجور وتوجيه العمال نحو الصناعات التى تريد الدولة تنميتها.

هذا ولم يكن تنفيذ هذه الخطة بمستطاع إلا إذا كان للحكومة سلطات واسعة تستطيع بها فرض إرادتها على كل إنسان. ولذلك كانت النظم الفاشية تقوم على أساس الديكتاتورية السياسية التى تقضى على كل معارضة فى غير هذه النظم ونشاطها مرتبطين بأسباب تاريخية أهمها الرغبة فى القضاء على مظاهر الصراع بين العمال وأصحاب الأعمال ، والسعى للحد من نتائج الأزمة الاقتصادية العالمية، والإعداد للحرب ثم المشاركة فيها . وقد قضى على النظام الفاشى فى إيطاليا وألمانيا هزيمة هاتين الدولتين فى الحرب العالمية الثانية.

ثانياً: الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر
المجتمع التقليدى

"المجتمع التقليدى مصطلح شائع عند جمهرة دارسى التطور الاقتصادى والتغير الإجتماعى ينسحب على مرحلة ما قبل "التحديث" فى المجتمعات التى يسودها نمط إنتاجى معين يقوم على سد الحاجات الأساسية لأفراده من مأكل وملبس ومسكن فهو مجتمع ينتج من أجل الاستهلاك وقلما كانت هناك علاقات تبادلية (تجارية) بين الخلايا المكونة لهذا المجتمع وبعضها البعض، كما يندر قيام مثل هذه العلاقات بين هذا المجتمع وغيره من المجتمعات.

والإنتاج فى مثل هذا المجتمع إنتاج زراعى لا تستخدم فيه إلا وسائل بدائية سواء فى الرى أو الفلاحة، وتحتفظ الدولة – فى ظل هذا النظام – بحق ملكية الأرض التى تكلف السكان (الرعايا) بزراعتها مقابل سداد خراجها كتعويض للدولة عن الترخيص لهم بالإنتفاع بالأرض.

والسلطة السياسية فى ذلك المجتمع سلطة استبدادية قائمة على التمايز الإجتماعى الذى يعطيها حق السيادة المستمد من الفتح العسكرى أو الصفة الدينية أو الإنتماء إلى جنس أو عنصر أقوى، ويتحول أهل ذلك المجتمع إلى لعب دور أقرب ما يكون إلى دور الشغالة فى خلية النحل، فهم يكدون ويكدحون من أجل الطبقة الحاكمة ولا يبقى لهم من ناتج سعيهم إلا ما يجعلهم يعيشون عند حد الكفاف.

والمجتمع المصرى فى العصر العثمانى (1517 – 1798) يشتمل على خصائص المجتمع التقليدى، حيث الهوة واسعة بين الحكام (الأتراك) والمحكومين (الرعية). ومهمة القسم الثانى أن يعمل على خدمة القسم الأول ومده بما يحتاج إليه من أسباب الحياة، بينما احتفظ القسم الأول بالسلطة وبحقوق السيادة بما ارتبط بها من ملكية الدولة للأداة الرئيسية للإنتاج (الأرض الزراعية).

فالدولة العثمانية واحدة من الدول القبلية، وهى تلك الدول التى قامت على أكتاف قبائل بدوية نزحت من منطقة الاستبس كدول المغول فى جنوب غرب آسيا، أو المغول فى الهند، أو الهون والآفار فى شرق أوروبا، وخضعت جميعها فى طبيعية تكوينها لظاهرة واحدة، وهى تطبيق الحياة البدائية لأوطانها الأصلية فى البيئة الجديدة. فحياة الاستبس تتطلب من تلك القبائل نظاماً دقيقاً، وقيادة من نوع فريد، وطاعة لهذه القيادة، ووضع لخطط الإنتقال من مكان إلى مكان آخر. وعندما اضطرت تلك الدول إلى هجرة أوطانها زاحفة غرباً، حتى استقر بها المقام فى الأماكن التى تضم مراكز حضارية زراعية مزدهرة، لم تعرف من التنظيم لحياتها غير ما وهبتها إياه الطبيعة فى بيئة الاستبس الرعوية ومن هنا كان التنظيم الدقيق للدولة العثمانية والولاء للراعى أو السلطان، ومن هنا كانت فكرة الحكم عندهم تنحصر فى ثلاثة عناصر:

السلطان، والرعية، والجيش.

واستمد الحكم العثمانى خصائصه من هذه العناصر الثلاثة، فللدولة عند العثمانيين وظائف معينة لا تتجاوز حدودها، إذ يقع عليها عبء الدفاع عن ولاياتها، وحفظ الأمن داخل تلك الولايات، ثم تحصيل: الضرائب عليها، والفصل فى المنازعات التى تقوم بين الناس. أما ما خلا ذلك من أمور تتعلق بحياة الناس الاقتصادية والإجتماعية فقد تركتها لهم يديرونها وفق ما استقرت عليه عاداتهم وتقاليدهم.

المجتمع الريفى

إن الحديث عن المجتمع الريفى يبدأ بداهة بتحديد أوضاع حيازة الأرض الزراعية باعتبارها أداة الإنتاج الاقتصادى التى يقوم عليها عماد الحياة فى الريف المصرى.

وحين فتح العثمانيون مصر، كانت الأراضى الزراعية موزعة بين "إقطاع السلطان" وكان يتكون من مساحات واسعة من أراضى الدولة، حيث كانت التفرقة بين ما تملكه الدولة وما يملكه الحاكم غائبة عن الوجود، و"إقطاع الأمراء" وهى مساحات من الأرض أعطيت لأمراء الجند كرواتب نظير خدماتهم للسلطان زمن الحرب، تفاوتت مساحة كل منها بتفاوت حجم الأعباء الملقاة على عاتق الأمير صاحب الإقطاع، ثم "الأطيان

الخراجية" وتمثل ذلك من الأرض الزراعية الموزعة بين القرى المختلفة، التى يكلف أهل القرية جميعاً بفلاحتها وأداء ما عليها من أموال، دون أن يكون لهم حق ملكيتها، بل كان لهم حق الإنتفاع بها، وأخيراً كانت هناك "أطيان الرزق" الموقوفة على أعمال البر ودور العبادة.

وقد استولى السلطان سليم الأول (فاتح مصر) على الأطيان الخاصة بإقطاع السلطان ، وأسندت إدارة تلك الأطيان إلى والى مصر، وخصصت للإنفاق على الحامية (الأوجاقات)، أما إقطاعات الأمراء المماليك فقد صودر بعضها لصالح بيت المال وأبقى بعضها الآخر فى أيدى بعض الأمراء الذين والوا العثمانيين كرزقة بلا مال (أى معفاة من الضرائب)، ويتولى بيت المال (ديوان الروزنامة) إدارة أمور الأراضى الخراجية.

فمنذ الفتح العثمانى لمصر، وحتى منتصف القرن السابع عشر، أدار العثمانيون أرض مصر إدارة مباشرة عن طريق بيت المال الذى قسم البلاد إلى "أمانات أو مقاطعات" تضم كل منها عدة قرى متجاورة تشكل وحدة مالية وإدارية يتولى مسئوليتها "مفتش" أو "أمين " مقابل راتب معلوم يتقاضاه من بيت المال ويعد مسئولاً عن زراعة أرض "المقاطعة " الموكل إليه أمرها فلا تترك أى مساحة صالحة للزراعة دون أن تزرع، ويتولى تحديد ما يخص الأرض من الخراج على أن يدون ذلك بسجل معين معتمد من بيت المال حتى لا يفرض الأمين الضرائب على الفلاحين وفق هواه.

غير أن نظام المقاطعات فشل فى إدارة أراضى مصر على النحو الذى يحقق دخلاً وفيراً لخزانة الدولة نتيجة استبداد الأمناء بالأهالى وإثرائهم على حسابهم، وتقديرهم للضرائب تقديراً عشوائياً، فترك الفلاحين أطيانهم دون زراعة طالما كانت ثمرة كدهم تذهب للدولة ولا يتبقى لهم ما يسد رمقهم ورمق عيالهم. مما جعل الدولة تفكر فى تطبيق نظام جديد يضمن لخزانتها دخلاً وفيراً ويخلصها من التورط فى مباشرة إدارة الزراعة فكان الأخذ بنظام الإلتزام إبتداء من عام 1658، وبمجرد حصول "الملتزم" على تقسيط الإلتزام تنقطع صلة الدولة بالقرى التى تدخل فى إطار هذا الإلتزام، ويصبح الملتزم نائباً عن الروزنامة فى إدارة أمور زراعة تلك القرى وجباية أموالها.

وكانت المساحة الصالحة للزراعة بالقرية (زمام الناحية) تقسم إلى قسمين هما: أرض الفلاحة وأرض الوسية. وكانت الأولى تمثل الجانب الأكبر من زمام الناحية، وينقسم إلى أربعة وعشرين قسماً متساوياً يسمى كل منها "قيراطاً" يلتزم بها ملتزم واحد أو توزع على عدد من الملتزمين نظير تسديد ما عليهم من ضرائب. وعرفت هذه الأرض بالوجه البحرى باسم "أرض الأثر" أو الأطيان الأثرية نظراً لبقائها فى حوزة الفلاح مادام يسدد الأموال التى ربطت عليها وقلما كانت تتأثر مساحتها بالفيضانات. أما فى الوجه القبلى فكانت الأراضى أكثر تأثراً بالفيضان، ومن ثم كانت تتم عمليات مسح الأراضى بعد الفيضان وتوزع على الأهالى سنوياً بمعرفة الملتزم وشيوخ القرى حسب قدرة كل عائلة من عائلات القرية على خدمة الأرض ولذلك عرفت أطيان الفلاحة فى الوجه القبلى بإسم "أرض المساحة".

ولم يكن للفلاح سوى حق الإنتفاع بالأرض، دون أن يملك رقبتها ولا يستطيع الفلاح أن يتصرف فى حيازته الزراعية بالبيع أو الشراء، فهو ينتفع بالأرض التى يزرعها، وله محصولها، وعليه أن يسدد المال المقرر عليها للملتزم الذى أنابه السلطان عنه فى ذلك ، فإذا لم يدفع الفلاح مال الأطيان أو تسبب فى بوارها، كان من حق الملتزم أن ينتزع الأرض منه ويعطيها لمن يشاء. أما إذا مات الفلاح، فإن حق الحيازة ينتقل إلى ذريته أو أقاربه بشرط مقدرتهم على الزراعة، فإن لم تكن له ذرية تنطبق عليها هذه الشروط، تنتقل الأرض إلى الملتزم الذى يعطيها لمن يشاء مقابل مبلغ يدفعه للملتزم يسمى "حلوان". كذلك كان باستطاعة الفلاح أن يرهن جزء من أطيانه ليستعين بالمبلغ الذى يحصل عليه نظير رهنها على زراعة بقية أطيانه، وعرفت هذه الأرض المرهونة بإسم "غاروقة" وكان له الحق فى استرجاعها عندما يتمكن من سداد الدين، كذلك كان له الحق فى اسقاط حق الإنتفاع (أى التنازل عنه) لمن يشاء إذا حصل على موافقة الملتزم على ذلك.

أما "أرض الوسية" فكانت تبلغ حوالى عشر أطيان القرية التى يتكون منها الزمام ، وقسمت بدورها إلى أربعة وعشرين قسماً متساوياً تعرف بالقراريط، كانت إما تتبع ملتزم واحد أو تقسم بين الملتزمين إذا زاد عددهم عن ملتزم واحد، وكان كل ملتزم يحصل على عدد من القراريط من أرض الوسية مساو للعدد الذى فى حوزته من الفلاحة، ولم يكن

باستطاعته أن يتنازل لغيره عن جزء من أرض الفلاحة دون أن يبيع عدداً من القراريط المماثلة من أرض الوسية.

وكانت أرض الوسية تمثل مزرعة خاصة للملتزم تزرع لحسابه فى الغالب عن طريق السخرة فيكلف الفلاحون بزراعتها له دون أجر، وقد يؤجر الملتزمين أرض الوسية للفلاحين إذا رغب عن زراعتها لحسابهم، وقد يلجأ إلى نظام المزارعة فيشاركهم على محصولها فيكون له النصف أو الربع أو غير ذلك حسب نوع المحصول والعرف السائد فى الإقليم وتعفى الأرض التى تدخل تحت هذا النوع (الوسية) من الضرائب، وفى بعض الحالات كانت تتسع أرض الوسية حتى تصل إلى نصف أو ثلث أو ربع زمام القرية عن طريق ضم حيازات الفلاحين الذين يعجزون عن سداد ما عليهم من ضرائب أو الذين يفرون من القرية تخلصاً من الأعباء الجسام الملقاة على عاتقهم.

وكان الملتزمون خليطاً من طوائف متعددة من الناس، فمنهم أفراد الأوجاقات (رجال الحامية العثمانيين)، وأمراء المماليك، التجارة الشرقية استثمروها فى الإلتزام بعد تحول طرق التجارة الدولية، ومنهم أيضاً بعض رجال الإدارة (الأفندية)، وبعض النساء، وشيوخ البدو مثل شيوخ الهوارة من بدو الصعيد، وبعض العلماء ومشايخ الطرق الصوفية. ويدل ذلك على تحول نظام الإلتزام من نظام لمباشرة زراعة الأرض وجباية الأموال الأميرية إلى نوع من الإنتفاع بالأرض، وذلك نتيجة لضعف الدولة وعزوفها عن الإهتمام بالشئون الداخلية للولايات. فأصبح من حق الملتزمين – فى القرن السابع عشر – توريث الإلتزام لأبنائهم وما كاد يحل القرن الثامن عشر حتى بدا الملتزم وكأنه المالك الفعلى للأرض التى تدخل فى حدود إلتزامه، بمعنى أنه كانت له سلطة زيادة أو إنقاص بعض الرسوم أو الضرائب، وإعطاء الأرض أو بيعها لملتزمين آخرين، أو التوصية بها لأبنائه، أو وقفها عليهم ثم على الأغراض الخيرية بعد انقراض ذريته، بشرط أن يحصل على موافقة الدولة عن كل تصرف من تلك التصرفات فإذا مات الملتزم دون أن يعقب ذرية، ولم يكن له مماليك يصبح إلتزامه "محلولاً" ويؤول للدولة التى تعطيه لمن يدفع أكبر قدر ممكن من "الحلوان" فى مزاد علنى.

وكان الفلاح المصرى مرتبطاً بالأرض فى ظل نظام الإلتزام، رغم أنه كان يستطيع اسقاط حق الإنتفاع لغيره، ورغم ما كان له من حرية اختيار المحاصيل التى يزرعها دون تدخل من جانب الملتزم، فقد كانت الدولة تصدر الأوامر المتلاحقة التى تقضى بضرورة إعادة الفلاح إلى حقله فى حالة هروبه ومعاقبته على ذلك وإجباره على الاستمرار فى العمل بالفلاحة بإعتباره "خادم الأرض"، وإلزامه بأداء ما على الأطيان المكلفة بإسمه من ضرائب.

ويصور لنا المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى أحوال الفلاحين فى ظل نظام الإلتزام فيقول: ". فكانوا مع الملتزمين أقل من العبد المشترى"، فربما أن العبد يهرب من سيده إذا كلفه فوق طاقته أو أهانه بالضرب. وأما الفلاح فلا يمكنه ولا يسهل له أن يترك وطنه وأولاده وعياله ويهرب. وإذا هرب إلى بلدة أخرى واستعلم أستاذه (سيده) مكانه أحضر قهراً وإزداد ذلاً ومقتاً وإهانة".

ولما كانت القرائن التاريخية تشير إلى أن مشكلة الهرب من الأرض كانت من المشكلات القائمة التى واجهت الحكومات المصرية منذ القرن الأول من الحكم الإسلامى، فإنه يبدو أن ارتباط الفلاح المصرى بالأرض كان يقوم على عادة قديمة، ثم أبقى عليه العثمانيون بما عرف عنهم من المحافظة على الأوضاع القائمة.

وكانت الضريبة التى تفرض على الأرض الزراعية (طين الفلاحة) تعرف بـ "المال الميرى" وحددت وفقاً لمساحة الأرض وقدرتها الإنتاجية، فقسمت الأرض إلى ثلاث درجات هى: "عال" و"وسط" و"دون" حسب درجة خصوبة الأرض ووفرة أو ندرة محصولها. ولم يكن "المال الميرى" ثابتاً بل كان قابلاً للزيادة بصورة مستمرة حتى أن المال الميرى الذى كان مقرراً على بعض الأقاليم قد زاد فى نهاية القرن الثامن عشر إلى أربعة أمثال ما كان عليه عند منتصف القرن السابع عشر.

وإلى جانب المال الميرى كان على الفلاح أن يدفع ضرائب أخرى منها "المضاف" الذى أصبح فى حقيقة الأمر جزء من المال الميرى وهو السبيل الذى تضاعف عن طريقه مقدار المال الميرى، وكان بمثابة ضريبة إضافية (كما يتضح من التسمية) يسد حاجة

الخزانة إلى المال، أو لتغطية نفقات الصراعات العسكرية بين الأمراء المماليك أو لتعويض النقص فى موارد بيت المال نتيجة عجز بعض القرى عن سداد ما عليها من مستحقات، فتضاف تلك المستحقات إلى المال الميرى فى القرى الأخرى، أو عندما تعد الدولة العدة لشن حرب ضد أعدائها وتحتاج إلى موارد مالية إضافية، إلى غير ذلك من دوافع جعلت "المضاف" مصدراً لهلع الفلاحين وخوفهم.

وإلى جانب هذه الضريبة هناك "الفائض" وهو ضريبة تمثل الفرق بين المال الميرى المربوط على الحيازة، والإيجار الفعلى الذى يفرضه الملتزم على الفلاحين، وكان هذا الفرق يذهب إلى جيب الملتزم ثم أصبح ثابتاً يسجل بالدفاتر اعتباراً من القرن الثامن عشر.

وهناك أيضاً مجموعة أخرى من الضرائب عرفت بإسم "البرانسى" وهو المال الذى أصبح الفلاح يدفعه كتعويض عن العادات التى التزم الفلاحون بتقديمها لرجال الإدارة كالسمن والأغنام والعسل والجبن والدواجن وغيرها من منتجات الريف، فقد قدرت أثمان تلك الأشياء وسجلت بدفاتر الإلتزام، وأصبحت عبئاً على القرية أن تتحمله، وقد بالغ رجال الملتزم فى تقدير تلك العادات حتى كانت سبباً فى هجر الفلاحين لقراهم تخلصاً من ملاحقة عمال الملتزم لهم بالطلب.

أضف إلى ذلك ضريبة "الكشوفية" وهى ضريبة خصصت لسد نفقات الإدارة فى الأقاليم مثل مرتب الكاشف وترميم الجسور وشق الترع ومرتبات العسكر المحليين. كما كانت هناك ضرائب أخرى غير رسمية عرفت بإسم "الفردة" و"الكلف" و"المغارم" و"رفع المظالم" إبتدعها الملتزمون من الأمراء المماليك لتغطية ما يتطلبه الصراع العسكرى على السلطة من نفقات فى القرن الثامن عشر. ويذكر الجبرتى أن الأعباء المالية التى وقعت على كاهل الفلاح "يكل القلم عن تسطيرها، ويستحى الإنسان من ذكرها، ولا يمكن الوقوف على بعض جزئياتها، حتى خربت القرى وافتقر أهلها وجلوا عنها".

وكان أفراد القرية مسئولين مسئولية جماعية عن أداء الضرائب المقررة على ناحيتهم (قريتهم)، وجرت العادة على أن يتولى توزيع المبلغ المقرر على أطيان القرية لجنة

مكونة من: الصراف القبطى ممثلاً للملتزم وشيخ البلد الذى يختاره الملتزم من بين العائلات الميسورة الحال من فلاحيه ثم أصبحت هذه الوظيفة وراثية فى عائلات بعينها، والشاهد الذى كان يمثل – من الناحية النظرية – مصالح الفلاحين فى اللجنة باعتباره ممثلاً للجانب الشرعى الإسلامى. وعند تقسيم المال الميرى كان يراعى أن يوزع على القراريط، وجرت العادة على تسديد الضرائب عيناً أو نقداً.

ومن الناحية النظرية، كانت الضرائب تفرض على الأراضى التى يمكن ريها، وجرى العرف على أن تعفى الأطيان التى يتعذر ريها من الضريبة ويوزع نصيبها من المال على الأراضى التى يمكن زراعتها وذلك يرجع إلى أن المال يربط على زمام القرية ككل وليس على كل حيازة على حدة.

وكانت القرية تعد وحدة مستقلة استقلالاً ذاتياً، فلم تقم روابط مشتركة بين القرى وبعضها البعض، وكانت التقاليد تحكم حياتها، ولا تتأثر القرية بالأحداث التى تقع خارجها، وتتجدد علاقتها بالحكومة المركزية بالضرائب التى تدفعها وبما تفرضه عليها السلطة المركزية من أعباء العمل بالسخرة أو "المعونة" لحفظ الجسور زمن الفيضان، وشق الترع، بغض النظر عن تدخل الملتزمين وعمالهم فى شئون القرية، فإن العرف قد جرى على أن تدبر القرية أمورها بنفسها، فشيخ القرية هو ممثل الملتزم أمام أهل القرية يستمد سلطته منه ، ويمارس قدراً من النفوذ على الفلاحين وسلطته محترمة مهابة أما حاجات القرية البسيطة فكان يمدها بها نفر من أصحاب الحوانيت، وكان لكل قرية مجموعة من الخفراء يختارون من بين الفلاحين بالتناوب لحراسة المحاصيل والأجران، ولتحذير السكان من هجمات البدو حيت تبدو طلائعهم فى الأفق، ويتولى حراسة الجسور وحفظ الأمن.

وعانى الفلاح فى العهد العثمانى (وحتى أواخر القرن التاسع عشر) من الضرائب الباهظة التى ناءت بها كواهله، بقدر ما عانى من عسف الملتزمين الذين حرصوا – كما رأينا – على اعتصار ثمرة كده، وتركت تلك الظروف أثراً بارزاً على الإنتاج الذى كان محدوداً بالدرجة التى تجعله لا يكاد يفى بالحاجات الأساسية للفلاحين. هذا بالإضافة إلى أن وسائل الفلاحة كانت تقليدية لم يدخل عليها تطور ملحوظ منذ اهتدى إلى اختراعها الإنسان المصرى فى العصور القديمة. كما عانى الفلاح من عسف الصيارف الذين كانوا

يتفننون فى توريط الفلاح فى الدين ومطاردته لأداء ما عليه من ضرائب وإضافات حتى يضطر إلى الاستدانة، ثم يعجز عن سداد الدين فيسقط حقه فى الإنتفاع بالأرض لصالح الدائن.

وكانت هجمات البدو على الأراضى الزراعية من بين الصعاب التى واجهت الفلاحين ، فكثيراً ما كان البدو يغيرون على القرى ويستولون على المحاصيل، ويضعون أيديهم على أجود الأراضى ويسخرون الفلاحين فى زراعتها لحسابهم.

وكان اختيار المحاصيل وزراعتها يسير سيراً رتيباً وفق عادات ثابتة ولكن هذا لم يمنع من حدوث بعض تغييرات فى المحاصيل تبعاً لمتطلبات السوق، فزراعة الكتان ترتبط بفتح أو إغلاق الأسواق الخارجية، وتنتشر زراعته حين تسمح الظروف بتصدير جزء من الإنتاج إلى الخارج. وقد أدى انتشار الفقر بين الفلاحين إلى اختيارهم المحاصيل رخيصة البذور التى لا تحتاج إلى مجهود وتكاليف كبيرة فى الزراعة، وتحقق عائداً سريعاً فعلى سبيل المثال، إقتصرت زراعة النيلة على حقول الفلاحين الميسورين وأراضى الوسية لارتفاع تكلفة إنتاجها، بينما كانت زراعة الأرز واسعة الإنتشار لقلة تكلفة الإنتاج.

المجتمع الحضرى

أما المجتمع الحضرى، فكان يختلف اختلافاً بيناً عن المجتمع الريفى وهى سمة ميزت الحضارة الإسلامية فى العصور الوسطى التى كانت حضرية الطابع، ركزت جهدها على تطوير المدن وطبعها بالطابع الإسلامى المميز الذى تجدها عليه الآن، دون أن تمس جانب الريف أو تغير أسلوب حياته، فاستمرت الحياة فى المجتمع الريفى على نحو مشابه لما كانت عليه فى العصور القديمة.

ولم تكن المدينة الإسلامية وحدة عضوية، ولكنها كانت تتكون من عدد من الوحدات السكانية الإجتماعية الإنتاجية المنفصلة عن بعضها البعض ولكنها تشكل – فى نهاية الأمر – اللبنات التى بنى منها صرح المدينة ونعنى بها "الطوائف" التى ضمت جميع فئات الشعب دون استثناء أو تمييز، فإليها كان ينضم المسلمون والمسيحيون واليهود،

وهى التى كانت تمثل الرابطة الوثيقة التى تجمع بين سكان قطاع معين من المدينة يزاولون مهنة واحدة، ويقيمون فى مكان واحد، ويمارسون نشاطاً اجتماعياً ودينياً مشتركاً.

وترجع نشأة طوائف الحرف فى البلاد العربية (ومن بينها مصر) إلى القرن الثالث الهجرى (التاسع الميلادى)، وازدهرت فى مصر فى العصر الأيوبى، واستقر نظامها – على الصورة التى نجدها عليه فى العصر العثمانى – فى عصر المماليك، إذ حدد عدد الطوائف واستقرت التقاليد التى تحدد نظامها وعلاقتها بسكان المدينة من أتباع الطوائف الأخرى. واستمرت الطوائف تشكل خلايا مجتمع المدينة فى العصر العثمانى نظراً لاتجاه العثمانيين إلى ترك الرعية يحيون حياتهم التى اعتادوا من قبل دون تدخل من جانب السلطة فى شئونهم الخاصة، وساعد ذلك على تدعيم كيان الطوائف كوحدات اجتماعية إنتاجية قائمة بذاتها، حيث كان العثمانيون يفضلون التعامل مع سكان المدينة من خلال الهيئات التى تمثلهم والنواب الذين ينتدبهم المنتمون إلى تلك الهيئات ليعبروا عن مصالحهم أمام السلطة العثمانية. ويعنى ذلك أن الطائفة كانت وحدة "المواطنة" التى يعزز الإنتماء إليها حق الفرد فى سكنى المدينة، وحقه فى التعبير عما يتصل بمصالحه داخل حدود طائفته، وبذلك كان الإنتماء للطائفة يهيئ لأفرادها قدراً من الحرية ونوعاً من الاستقلال عن مداخلات السلطة، ونصيباً من الرعاية الإجتماعية التى تحققت من خلال التكافل الإجتماعى الذى ميز الطائفة، وراحة نفسية توفرها ممارسة الطقوس الصوفية بعد عناء يوم عمل شاق.

ولم تكن طوائف الحرف فى مصر العثمانية تضم الصناع والتجار وحدهم، بل كانت هناك طوائف للعلماء والمدرسين والكتبة والمداحين والأطباء، وحتى الحرف غير الملائمة للقيم الإجتماعية الإسلامية كانت لها طوائف يعترف بها، فوجدت طائفة للنشالين بالقاهرة وأخرى للصوص ولها شيخ يرجع إليه عند وقوع حادثة سرقة، فإذا كان السارق من أفراد طائفته أعاد المسروقات وقدمه للمحاكمة (إذ كان نشاط اللصوص يتجه إلى خارج المدينة)، كما كانت هناك طائفة للخدم وأخرى للغوازى والعاهرات، وثالثة

للشحاذين، وبدلنا وجود مثل هذه الطوائف التى يمارس بعضها نشاطاً منافياً للشريعة على مدى ما بلغته الحضارة الإسلامية من تدهور فى ذلك العصر.

ويقسم المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى طوائف الحرف إلى قسمين: "الحرف الدنيئة" وتضم باعة الحلوى والطهاة والسماكين والخدم والسقائين واللصوص والشحاذين والقرداتية والغوازى (الراقصات العاهرات) أما القسم الآخر فقد أطلق عليه الجبرتى إسم "الحرف المعتبرة" وتضم: تجار الأقمشة وتجار التوابل وأصحاب الصناعات اليدوية، والطلاب والمعلمين.

وكان لكل طائفة رئيس يختاره أعضاؤها يلقب "بالشيخ" يلعب دور الحكم فيما يشجب بين أفرادها من نزاع، ويتولى إقرار النظام وتوقيع العقوبات على المخالفين للعرف المتوارث التى قد تصل إلى حرمان المذنب من حق ممارسة الحرفة. كما يلعب الشيخ دور الوسيط بين الطائفة والسلطة الحاكمة، فإذا فرضت الحكومة ضريبة أو قرضاً إجبارياً طالبت شيوخ الطوائف بسداد ما على طوائفهم من مبالغ معلومة، فيقوم الشيوخ بتوزيع المطلوب على أفراد الطائفة كل حسب قدرته وجمعه وتسليمه للحكام.

ولا يمارس الشيخ سلطة مطلقة على أعضاء الطائفة، إذ كان عليه أن يستشير النقباء (جمع نقيب) والعرفاء (جمع عريف) والمعلمين فى كل أمر من أمور الطائفة، فإذا تجاوز الحدود المتعارف عليها أقاله أعضاء الطائفة من منصبه واختاروا شيخاً آخر وسجلوا ذلك أمام القاضى الشرعى. وكان إختيار الشيخ يتم – نظرياً – بالإنتخاب، ولكن شياخة الطوائف كانت – فى الغالب – متوارثة فى أسر معينة (وخاصة فى طوائف التجار والصناع)، وكان إبن الشيخ يختار – عادة – خلفاً لأبيه فى رئاسة الطائفة إلا فى الحالات التى يتجه فيها أبناء الشيخ إلى حرفة أخرى (كطلب العلم) أو التى لا يعقب فيها الشيخ أولاداً من الذكور، فعندئذ تنتقل الشياخة إلى عائلة أخرى من عائلات الطائفة، وجرت العادة على إعلان نبأ عزل شيخ أو وفاته وتعيين آخر عن طريق منادى يتجول فى أنحاء المدينة معلناً النبأ، هذا بالإضافة إلى إثبات التغيير بسجلات المحكمة الشرعية.

وقد وقعت طوائف الحرف تحت سيطرة الحكومة فى القرن السابع عشر، وأصبحت أداة إدارية فى يدها، وتأثر تصنيفها بالحاجات الإدارية الثابتة، بالتغيرات التى طرأت على العلاقات بين القوى المختلفة داخل الهيئة الحاكمة، فكان لكل طائفة واحد من أغوات الأوجاقات (ضباط الحامية) يتولى الإشراف عليها، وكان أولئك الأغوات يتولون حماية طوائفهم وجباية ضرائبها.

وفى القرن الثامن عشر، كانت هناك ثلاث مجموعات كبيرة من الطوائف فى القاهرة خضعت كل منها لإشراف أحد الأغوات: فالخردة أمينى يشرف على طوائف المطربين والراقصين، والخبازين، والصباغين والحدادين، وباعة الخردة. أما المحتسب، فيتولى الإشراف على الموازين والمكاييل والمقاييس والأسعار ويتولى جمع الضرائب من طوائف الباعة والتجار. وكان الإشراف على القسم الثالث من الطوائف من نصيب المعمار باشى، ويقع فى اختصاصه طوائف البنائين وصانعى الطوب، والنجارين ، وغيرهم من الطوائف المتصلة بأعمال البناء، ويتولى جمع ضرائبهم.

وكانت للطوائف تقاليد يلتزم بها أفرادها جميعاً، فيلتحق الفرد بالطائفة "صبياً" لدى أحد الأسطوات (المعلمين)، وبعد أن يتقن المهنة، يأخذ "العهد" على معلمه، ويصبح بذلك "صنايعياً" فإذا التمس فى نفسه المقدرة على فتح حانوت مستقل، كان عليه أن يحصل على "إذن" أو "أجازة" من شيخ الطائفة، وبذلك يصبح "أسطى" وكان الأسطوات يمرون بأربع مراحل للترقى حتى يصلون إلى مرتبة "شيخ الطائفة".

وكان عدد الحوانيت التى تزاول فيها الحرفة محدوداً وغير قابل للزيادة بأى حال من الأحوال، ويسمى حق فتح الحانوت لمزاولة الحرفة "جدك"، وكان الجدك نوعاً من الملكية يمكن التصرف فيه بالبيع والرهن والهبة، ويورث لعائلة الأسطى بعد وفاته مع إثبات كل تصرف من التصرفات فى سجلات المحكمة الشرعية. ورغم أن الحانوت كان مملوكاً للطائفة وليس لشخص الأسطى الذى كان يدفع إيجاراً سنوياً نظير انتفاعه به وإقامته وأسرته به، إلا أن إبن الأسطى كان يحل محل أبيه فى التمتع بحق الجدك إذا كان قد تلقى تدريباً على فنون الحرفة وأسرارها يرقى به إلى درجة الأسطى، وإلا باع الورثة الجدك إلى أحد أفراد الطائفة، وربما كان المشترى من بين تلاميذ الأسطى المتوفى أو صهراً له.

وساهمت طوائف الحرف فى الإحتفالات العامة للمدينة التى تقام فى المناسبات الدينية والأعياد مثل موكب المحمل، ووصلة الحج، ووفاء النيل، واحتفال رؤية هلال رمضان ، والمولد النبوى، وموالد الأولياء فكانت كل طائفة تشترك فى المواكب بعربة تحمل نموذجاً من صناعتها، وتسير العربات فى الموكب بترتيب خاص يتفق مع المكانة الإجتماعية لكل طائفة، تتصدرها عربات التجار والصناع وتقع فى مؤخرتها طوائف الخردة.

وداخل سور المدينة، قام عدد من الحارات المستقلة لها كيانها الخاص ومرافقها الخاصة (المسجد، والحمام، والسوق)، ولها بواباتها الخاصة التى تبرز كيانها المستقل، وشكلت كل حارة قسماً إدارياً (حياً) مستقلاً على رأسه "شيخ الحارة" الذى يختار من بين شيوخ الطوائف التى تضمها روابط طبيعية واجتماعية إما من حيث الأصل أو الدين أو الإقامة، فهم بهذا يكونون جماعة مواطنة واحدة. وكان هناك شيخاً لشيوخ الحارات يلقب بـ "شيخ البلد" يعد زعيماً للمدينة ومتحدثاً بلسان سكانها أمام الحكام.

وقام داخل المدينة "خان" (أى فندق) يقيم فيه التجار الأجانب، يحتوى على مخازن التجارة فى الدور الأرضى تعلوها الغرف التى يقيم بها التجار وجرت العادة على ألا يسمح لتاجر أجنبى أن يقيم خارج الخان وكان التجار يغلقون أبواب الخان عليهم إذا قامت فتنة بالمدينة أو فشا فيها الوباء. كما كان يغلق عليهم الباب الحديدى الضخم للخان فى كل مساء ويسلم مفتاحه إلى القنصل، حتى يرده فى صبيحة اليوم التالى. كذلك كان الخان يغلق على من فيه وقت صلاة الجمعة حتى ينصرف المسلمون إليها أمنين على بيوتهم وأعراضهم ومتاجرهم. وكان على الأجنبى الذى يخرج من الخان لقضاء أمر من الأمور فى المدينة أن يرتدى الزى الشرقى وأن يتكلف الحشمة فى سلوكه حتى لا يثير غضب العامة عليه . وكانت الدولة العثمانية تهدف من وراء ذلك إلى عدم تشجيع الأجانب على إطالة مقامهم بالبلاد أو المغامرة بأموالهم فيها.

وقد ظل المجتمع المصرى تقليدياً فى بنيته الأساسية حتى دهمت مصر الحملة الفرنسية (1798 – 1801) التى كانت بمثابة أول احتكاك بين الشرق والغرب بعد فترة انقطاع طويلة دامت نحو القرون الثلاثة واتخذ هذا الإحتكاك شكل الصدمة التى جعلت مصر

تفيق على حقيقة تخلفها، وتسعى لتعويض فجوة التخلف، فكانت حركة التحديث التى شهدتها مصر فى القرن التاسع عشر محاولة لإجتياز مرحلة المجتمع التقليدى وبناء مصر الحديثة. ويهمنا هنا ما لحق بالاقتصاد المصرى من تطور خلال مرحلة التحديث.

تجربة التحديث
محمد على والتنمية الذاتية

"التحديث" مصطلح يطلق على عملية تطوير المجتمع التقليدى الراكد، بتبنى السلطة لخطة متكاملة تستهدف تحريك هذا الركود بإعادة تنظيم البنية الاقتصادية على أسس رأسمالية بما يترتب على ذلك من إقامة علاقات إجتماعية إنتاجية جديدة، وتغير فى بنية القوى الإجتماعية ينجم عن التغيرات الاقتصادية الجديدة التى تصاحب عملية التحديث.

وقد لعب محمد على دوراُ رائداً فى تحديث مصر بالاعتماد على قدرات مصر الذاتية، ودون التورط فى علاقة تبعية للاقتصاد العالمى الذى كان خاضعاً لسيطرة الإمبريالية العالمية. ونقدم فيما يلى عرضاً موجزاً للجانب الاقتصادى من عملية التحديث فى تلك المرحلة المتميزة من تاريخ مصر ونرجئ معالجة التغيرات الإجتماعية الناجمة عنها إلى فصل آخر يعالج حصاد تجربة التحديث فى القرن التاسع عشر.

كان طموح محمد على كبيراً، وأطماعه لا تعرف حدوداً، فهو يريد أن يقيم دعائم حكمه على أسس جديدة تكفل له ولأسرته من بعده إدارة أمور البلاد، أى أنه رمى إلى تأسيس (دولة) وتأسيس الدول يحتاج إلى موارد مالية لا ينضب معينها، للإنفاق على إقامة جيش حديث مدرب على أحدث النظم العسكرية، والوفاء باحتياجاته المادية. ومن ثم كان حرص محمد على على إدخال تغيير جذرى على الأوضاع الاقتصادية بهدف تدعيم نفوذ الحكومة وتقوية سلطتها، واستهل هذا التغيير بإحداث إنقلاب فى أوضاع حيازة الأراضى الزراعية.

وكانت رغبة محمد على فى زيادة موارده المالية، وفى بسط نفوذ الحكومة وسلطتها من أهم أسباب ذلك الإنقلاب، فقد كان فى حاجة ماسة إلى الأموال – كما ذكرنا – لتثبيت مركزه فى مصر وتقوية نفوذه، ولكنه وجد أن أطيان الرزق معفاة من الضرائب، وأن الملتزمين يأخذون لأنفسهم جانباً كبيراً من ضرائب الأطيان وأن نفوذ هؤلاء على الفلاحين بلغ شأواً كبيراً حتى أنهم حلوا محل سلطة الحكومة فى الريف، لذلك ألغى محمد على نظام الإلتزام، كما وضع يده على أطيان الرزق.

وقد بدأ الإنقلاب فى أغسطس 1808، فألغى الباشا إلتزام 160 قرية وأعطى إلتزامها لأولاده وأتباعه، كما ألغى التزامات البحيرة وأعطاها لأولاده ورجاله أيضاً. وفى العام التالى (1809) أمر بإلغاء نصف "فائض الإلتزام" وهى المرتبات التى كانت تصرف لبعض الملتزمين من الروزنامة نظير قيامهم بأعبائهم، وفرض الضرائب على أطيان الوسية كغيرها من أطيان القرية. وبذلك فقد الملتزمون نصف الفائض، كما حرمت أطيان الوسية من إلتزامها السابق حين كانت معفاة من الضرائب.

وفى عام 1810 فرض محمد على ضريبة استثنائية على القرى، فآثر بعض الفلاحين الهرب من قراهم، وتظلم الملتزمون، فطلب منهم تقاسيط (سندات) إلتزامهم، وبعد أن قام بفحصها حرم الكثير منهم من حصصهم وأعطى البعض تعويضاً عن حصصهم، ولم يعط الآخر أى تعويض. كذلك اضطر بعض الملتزمين إلى التنازل عن حصصهم للحكومة نظير ما تراكم عليهم من الضرائب.

وبعد مذبحة القلعة (1811) التى قضى فيها الباشا على المماليك استولى محمد على على حصص التزام المماليك، وبذلك لم يتبق من أراضى الإلتزام بالوجه القبلى إلا القليل.

وفى فبراير 1814، أصدر الباشا أمراً بإلغاء نظام الإلتزام، على أن تظل أطيان الوسية بيد الملتزمين طوال حياتهم مع إعفائهم من الضرائب فثار الملتزمون، واحتجوا لدى الكتخذا على هذا التصرف، ولكن ذلك لم يجد نفعاً، وأصبحت الدولة على صلة مباشرة بالفلاحين، فتدخلت فى شئون الزراعة، وحددت عدد الأفدنة التى يجب تخصيصها لهذا المحصول، أو ذلك فى كل قرية من القرى، وأشرفت على صيانة الترع والجسور، إلى غير ذلك من مظاهر التدخل.

وكان لإلغاء نظام الإلتزام أثر كبير على الفلاح المصرى، فقد تخلص من مظالم الملتزمين، حتى إن بعض الفلاحين كانوا يرفضون العمل لدى الملتزم بالأجر فى أطيان الوسية التى بقيت بأيديهم بعد إلغاء النظام وكان ذلك بمثابة رد الفعل لما يلاقونه من عنت الملتزمين وظلمهم، ويصور الجبرتى ذلك بقوله: ". فيقول الحرفوش منهم إذا دعى للشغل بأجرته روح أنظر غيرى أنا مشغول فى شغلى أنتم إيش بقا لكم فى البلاد إحنا صرنا

فلاحين الباشا" ولكنهم بعد ما أصبحوا "فلاحى الباشا" أصبحوا يواجهون – لأول مرة منذ قرون – سلطة الحكومة المركزية ويحسون بوجودها ولم يتبينوا بعد أن عمال الحكومة لن يكونوا أرفق بهم من عمال الملتزم.

ومهما يكن من أمر، فقد صارت الأطيان الخراجية بعد إجراء مساحة 1813 مقيدة بأسماء من وزعت عليهم من الفلاحين، فأعطى لكل أسرة ما يتراوح بين ثلاثة وخمسة أفدنة، كان لكل منهم حق الإنتفاع بريعها وأعطتهم اللائحة التى صدرت فى نوفمبر 1847 حق رهن الأرض أو التنازل عنها للغير بموجب حجة شرعية أو أمام شهود كما نصت على أنه لا يمكن انتزاع الأرض من واضع اليد عليها إلا إذا كان غير قادر على زراعتها . وكان لابد من إثبات كل تصرف من التصرفات التى أباحتها تلك اللائحة فى سند مدموغ، يرجع إليه عند نشوب أى نزاع حول الأرض.

ولم يكسب الفلاح – فى تلك اللائحة – حقوقاً جديدة على أرضه، بل فقد حقاً كان يتمتع به فى ظل نظام الإلتزام، وهو حق توريث الأثر لذريته فى حالة مقدرتهم على زراعة الأرض وأداء مالها، أما بقية الحقوق التى كفلتها اللائحة للفلاح فكان يتمتع بها – منذ زمن بعيد – عرفاً لا قانوناً، فكان صدور اللائحة بمثابة تقنين لأوضاع سائدة بحكم العرف.

أما بالنسبة لأطيان الرزق، فقد أمر محمد على إبنه إبراهيم فى ديسمبر 1812 بالاستيلاء على أطيان الرزق الموقوفة على أعمال البر ودور العبادة فى الصعيد. ولم يكد عام 1813 يبلغ غايته، حتى كانت جميع أطيان الرزق بالصعيد تحت يد الحكومة، وعند إجراء مساحة الأراضى الزراعية – فى تلك السنة – سجلت أطيان الرزق "بإسم واضع اليد عليها وإسم واقفها وزارعها" وفرضت عليها الضرائب كسائر الأطيان الخراجية . وقامت الحكومة بمراجعة سندات تلك الأراضى فإذا استطاع واضع اليد عليها إثبات أحقيته فيها سجلت بإسمه، وإذا لم يستطع قيدت لديوان الروزنامة كبقية الأراضى الخراجية واستولت الحكومة عليها، كما استولت على ما ظهر من الزيادة فى أطيان الرزق عند إجراء المساحة ووزعتها على الأهالى لزراعتها، ولكن حق الوقف فيها بقى ثابتاً.

ومعنى ذلك أن الدولة حلت محل المنتفعين بتلك الأرزاق، وهو ما يمكن استنتاجه من حوار إبراهيم باشا مع العلماء الذين جاءوه محتجين على تلك الخطوة، إذ قال:

". كشفت على المساجد فوجدتها خراباً والنظار عليها يأكلون الإيراد والخزينة (يقصد الروزنامة) أولى منهم ويكفيهم أن أسامحهم فيما أكلوه فى السنين الماضية والذى وجدته عامراً أطلقت له ما يكفيه وزيادة وأنى وجدت لبعض المساجد أطياناً واسعة وهى خربة ومعطلة والمسجد يكفيه مؤذن واحد وأجرته نصفان وإمام (وأجرته) مثل ذلك أما فرشه وأسراجه فإنى أرتب له راتباً من الديوان فى كل سنة.".

أما موقف الباشا من الأطيان المرصدة على أعمال البر وإطعام المساكين والمحتاجين فكان مختلفاً تماماً، إذ أصر على حصول الدولة على ريع تلك الأطيان كاملاً وحرمان أربابها منها ورفض إبراهيم باشا شفاعة العلماء فى ذلك، ورد عليهم بقوله:

". يشترون ما يأكلون بدراهمهم من أكياسهم أو يغلقون أبوابهم ويستقلون بأنفسهم وعيالهم ويقتصدون فى معايشهم فيعتادون (ذلك) وهذا الذى يفعلون تبذير وإسراف. والديوان أحق بهذا.

واستحدث محمد على نوعاً جديداً من أطيان الرزق، فقد أنعم على بعض المقربين من رجاله وكبار موظفيه وبعض الأجانب وبعض قبائل البدو بأطيان "الأبعادية" وهى الأراضى التى كانت زائدة من زمام القرى ونص فى تقاسيط الروزنامة الخاصة بتلك الأراضى على أنها "رزقة بلا مال" أى معفاة من الضرائب. وعرف قسم من تلك الأراضى بإسم "جفالك" وهى مساحات واسعة من الأطيان استولى عليها الباشا لنفسه ولأفراد أسرته.

وقد أعطى القرار الصادر فى يناير 1837 للمنعم عليهم بأطيان الرزق بلا مال حق توريثها لأولادهم وأحفادهم، فإن إنقرض نسلهم، انتقل التصرف فيها إلى عتقائهم البيض وذريتهم من بعدهم، فإن انقرض نسلهم ألحقت الأطيان بأوقاف الحرمين الشريفين.

وبذلك نشأت حقوق ثابتة على الأرض لفئة معينة من الناس كانوا من الأتراك أو الأوروبيين، وقصد محمد على بمنحهم هذا الحق أن يخلق لهم مصالح اقتصادية تربطهم

بالنظام الذى وفره لهم، تدفعهم إلى الذود عنه، وقد تدعم وضع تلك الفئة بالحصول على حق الملكية التامة لتلك الأراضى بموجب قانون فبراير 1842.

وبذلك قضى محمد على على النفوذ الاقتصادى والإدارى للملتزمين، وربط الفلاحين بالدولة وجعلهم يعملون تحت إشرافها المباشر. وبرز دور شيوخ القرى منذ ذلك الحين ، فأصبحوا يمثلون الحكومة أمام الفلاحين، وأعطاهم محمد على 5% من مساحة طين القرية نظير إضطلاعهم بأعباء إدارة القرى ونظير ضيافتهم لعمال الحكومة عند مرورهم بالقرى، وعرفت هذه الأطيان بإسم "مسموح المصطبة" أو "مسموح المشيخة". كما أوجد محمد على طبقة متميزة فى المجتمع الريفى تمثلت فى أصحاب الأبعاديات الذين كانوا نواة نشوء طبقة كبار الملاك فى مصر.

وظلت القرية المصرية – فى عهد محمد على – مسئولة عن أداء الضرائب المقررة عليها مسئولية جماعية، فكان أفراد القرية يتضامنون فى سداد تلك الضرائب. وكثيراً ما كان الفلاحين يعجزون عن سداد الضرائب المقررة على قراهم، فيهربون منها خشية تعرضهم لعقاب عمال الحكومة الذين عرفوا بالقسوة والغلظة. وصدرت التعليمات – من حين لآخر– بمعاقبة أولئك المتسحبين (الفارين) وإعادتهم إلى قراهم، وإنزال أشد العقوبات بهم، وإلزامهم بزراعة الأرض وأداء ضرائبها.

ولكن مشروعات محمد على السياسية وحروبه المختلفة استلزمت المزيد من الموارد المالية للإنفاق عليها. وكان على الفلاح – باعتباره الممول الأكبر لضرائب الدولة – أن يعتصر ثمرة كده، ليسد أفواه عمال الحكومة وجباتها وأدى استخدام محمد على للفلاحين المصريين فى الجيش الحديث إلى فقدان الأرض لعمل السواعد الفتية التى تخرج خيراتها، وتعين القرية على سداد ما يطلب منها من أموال. فعجز الفلاحون – فى معظم القرى – عن الوفاء بجميع المبالغ المستحقة عليهم كضرائب سنوية، مما ترتب عليه تراكم قدر من الأموال على القرى سنوياً وتزايد مقدار تلك المتأخرات عاماً بعد آخر، وعرفت بإسم "البقايا" وتفتق ذهن محمد على عن ابتكار نظام جديد لتحصيل الضرائب عرف بنظام "العهد" ألزم الباشا بموجبه الأثرياء من رجاله وقادة جيشه وبعض شيوخ القرى بأن يتعهدوا بالقرى العاجزة عن سداد الضرائب فيؤدون ما على تلك القرى من

أموال وبقايا دفعة واحدة، ثم يتولون تحصيل ما دفعوه من الأموال من الفلاحين رغم حالتهم. فيضع المتعهد يده على مساحة من أطيان القرية، ويترك مساحة أخرى للفلاحين وفق مقدرتهم المادية حتى إذا تحسنت أحوالهم المادية، ترك الأرض شيئاً فشيئاً، حتى إذا استخلص منهم كل ما دفعه، ترك لهم الأرض جميعاً يفلحونها ويسددون ضرائبها للدولة كسابق عهدهم، وكانت مساحة الأرض التى يضع عليها المتعهد يده تعرف بأطيان العهدة، ولم يكن من حق المتعهد أن يحصل من الفلاحين على أموال تزيد على ما هو مقرر على الأراضى التى تحت أيديهم، أما ما على أطيان العهدة من أموال فكان عليه أن يسددها وحده، ولكن كان من حقه أن يسخر أهالى القرية فى زراعة أطيان العهدة.

غير أن المتعهدين غالوا فى استغلال الفلاحين، ففرضوا عليهم دفع جانب من أموال أطيان العهدة، بالإضافة إلى أموال ما بحوذتهم من أطيان القرية، فجأر الأهالى بالشكوى إلى محمد على الذى كان يرسل الأوامر المشددة إلى المتعهدين بضرورة مراعاة العدالة فى التعامل مع الفلاحين" غير أن تلك التعليمات لم تلق من المتعهدين آذاناً صاغية وكثرت حالات هرب الفلاحين من القرى بصورة جماعية، واستعانت الدولة بقبائل البدو فى البحث عن الفلاحين الهاربين وتسليمهم إلى المتعهدين.

ولما كانت الزراعة بالطرق التقليدية لا توفر لخزانة الحكومة قدراً كبيراً من الأموال، فقد عمد محمد على إلى تطوير الزراعة عن طريق تحسين وسائل الرى فى الإتجاه نحو توفير الرى الدائم بدلاً من رى الحياض الذى كان سائداً فى ذلك الحين، فشق الترع والرياحات فى الدلتا، وأقام مشروع القناطر الخيرية التى تم إنجازها فى عهد سعيد . وترتب على هذه السياسة زيادة مساحة الأراضى الزراعية نحو 20% خلال عهد محمد على (من 3.217.71 فداناً عام 1800 إلى 3.856.266 فداناً عام 1840).

وخضعت الزراعة لنظام الإحتكار الذى فرضه محمد على على سائر أوجه النشاط الاقتصادى ففرض على الفلاحين زراعة المحاصيل التى تحقق عائداً كبيراً، فكان الباشا يتحكم فى المحاصيل التى تزرع فى الأراضى القريبة من موارد المياه، والتى تجود فيها محاصيل بعينها، ثم يستولى على المحصول بالأسعار التى يحددها، ثم يودعها "شون " الحكومة بعد أن يخصم منها مقدار المال المقرر على الأرض. ثم جاء الوقت الذى

اتسعت دائرة الإحتكار حتى شملت جميع حاصلات البلاد وأصبحت الحكومة تحدد ما يزرعه الفلاحون فى كل دورة زراعية، ومساحة ما يزرع من كل محصول، ثم تستولى فى النهاية على ما تجود به الأرض.

وبذلك قيدت سياسة محمد على الزراعية حرية الفلاح، وجعلت منه آلة مسخرة لخدمة الدولة، بقدر ما أدت إلى تطوير الزراعة المصرية، فتوسعت زراعة القطن وقصب السكر والنيلة، وقصد بالتوسع فى إنتاج تلك المحاصيل توفير المواد الخام للصناعة التى أنشأها محمد على.

فقد تطورت الصناعة تطوراً ملحوظاً فى عهد محمد على الذى بدأ فى تنفيذ برنامج التصنيع عام 1816 عقب محاولته تكوين الجيش النظامى، وسار سيراً حثاً بعد الفراغ من حملة الوهابيين ومن غزو السودان. واقتضى ذلك النظام الاقتصادى الذى أدخله محمد على وأحكم تطبيقه فى مصر أن يحتكر الباشا الصناعات القائمة فى البلاد منذ زمن بعيد، وأن يكثر من إقامة منشآت صناعية جديدة حتى يحقق فكرتين: الأولى فكرة الميزان التجارى الذى يجب أن يميل لصالح دولته، والثانية فكرة الإكتفاء الذاتى.

وترتب على استقرار هاتين الفكرتين فى ذهن الباشا تطبيق الإحتكار على الصناعات الصغيرة القائمة بمصر من قديم الزمن، والإكثار من الصناعات الكبيرة الجديدة التى كان للإنتاج الحربى فيها القدح المعلى. فأنشأ الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن، وقام حولها عدد من الصناعات الفرعية الملحقة. وكان إنشاء مصانع الأسلحة والذخيرة فى القاهرة سبباً فى إنشاء المسابك، وتوسعت صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. وكان توسيع صناعة الغزل والنسيج ضرورة ملحة لإزدياد حاجة القوات المحاربة إلى الملابس القطنية والصوفية والأغطية. وكان الجزء الأكبر من إنتاج "فاوريقة" الطرابيش بقوة يخصص للاستعمال العسكرى، كما ألحق بها مصنعاً ومصبغة للعباءات اللازمة للعسكر، وكانت المدابغ تكلف بصنع حقائب الجنود.

ولا ريب أن الإنتاج كان مرتبطاً بالطلب الحربى، فيزداد معدله فى فترات الحروب والاستعداد لها، ويتناقص معدله فى أعقابها، وقد كان بعض المصانع تابعاً فى إدارته

مباشرة لديوان الجهادية، كما عهد إلى بعض كبار الضباط بإدارة الكثير من المصانع . وفى أواخر عصر محمد على، تناقص عدد القوات المحاربة تناقصاً كبيراً، واختفى الطلب الحربى فجأة، ومن ثم أفل نجم الصناعة، وسارت فى طريق الإضمحلال.

وقد سيطر محمد على على الصناعات التى كانت قائمة حين ولى الحكم ففرض الضرائب على المشتغلين بها والمتجرين فيها، بعد أن جمعهم فى مكان واحد، تحت إشراف مندوب من قبله كان يمدهم بالمواد الأولية بالسعر المحدد، ومن ثم تحتكر الدولة بيع الإنتاج بالثمن الذى تحدده مع حظر إنتاج بدون ترخيص، وفرض حصص معينة من الإنتاج على شيوخ القرى لشرائها.

وتناول الجبرتى نظام الإحتكار أو التحجير (كما كان يسميه) بأسباب فى مناسبات مختلفة فيذكر أن "بعض المتصدرين من نصارى الأروام، أنهى إلى كتخدا بك أمر النشوق ، وكثرة المستعملين له، والدقاقين، والباعة، وأنه إذا جمع دقاقوه وصناعه فى مكان واحد، ويجعل عليهم مقادير، ويلتزم به ويضبط رجاله ويجمع ماله وإيصاله إلى الخزينة من يكون ناظراً أو قيماً عليه كغيره من أقلام المكوس التى يعبرون عنها بالجمارك فإنه يحصل من ذلك مال له صورة. فلما سمع كتخدة بك بذلك أنهاه إلى مخدومه (محمد على) فأمر فى الحال بكتابة فرمان بذلك، واختار الذى جعلوه ناظراً على ذلك خاناً بخطة بين الصورين، ونادوا على جميع صناع النشوق وجمعوهم بذلك الخان ومنعوهم من جلوسهم بالأسواق والخطط المتفرقة، والقيم على ذلك يشترى الدخان المعد لذلك من تجارة بثمن معلوم حدده لا يزيد على ذلك ولا يشتريه سواه، وهو يبيعه على صناع النشوق بثمن حدده ولا ينقص عنه. ومن وجده باع شيئاً من الدخان أو اشتراه أو سحق نشوقاً خارجاً عن ذلك الخان ولو لخاصة نفسه، قبضوا عليه وعاقبوه وغرموه مالاً. وعينوا معينين لجميع القرى والبلدان القبلية والبحرية، ومعهم من ذلك الدخان، فيأتون إلى القرية، ويطلبون مشايخها، ويعطونهم قدراً موزوناً، ويلزمونهم بالثمن المعين بالمرسوم الذى بيدهم، فإن أخذوه أو لم يأخذوه فهم ملزمون بدفع القدر المعين بالمرسوم، ثم كراء طريق المعينين".

وفى عام 1833، وكانت معاصر الزيوت المختلفة تعمل لحساب الحكومة وكان لابد من الحصول على تصريح قبل إنشاء مصنع جديد. كما منع الفلاحون من صناعة العصر لحسابهم الخاص، وأبطلت مصانع السكر الخاصة عندما شرعت الحكومة فى صنعه.

وقد أدى نظام الإحتكار إلى تقييد حرية الصناع، وتعرض الصناع لعنت المخبرين الذين استخدمتهم الحكومة للتجسس على الصناع، والتأكد من أنهم يعملون لحسابها فقط، كما تعرض الصناع لظلم رجال الإدارة وتعسفهم فى استعمال السلطة. وحرم الصناع من أرباحهم الكاملة ومن حق التصرف فى ثمرة كدهم، مما أضعف رغبتهم فى الإنتاج ، وحمل بعضهم على ترك العمل وأضر بذلك بالصناعات الصغيرة ومهد السبيل لإضمحلالها. كما تعرض صغار الصناع لتلاعب بعض رجال الإدارة بالموازين والمقاييس والمكاييل بالتواطؤ مع الكتبة، فأثرى هؤلاء على حساب أولئك الصناع . وكانت الحكومة لا تدفع المبالغ المستحقة لأصحاب الحرف فى مواعيدها المقررة، فأضر بهم ذلك التسويف كذلك أدى نظام الإحتكار إلى إعاقة نمو الاستثمار الفردى بقدر ما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وزيادة نفقات المعيشة، والإضرار بالمستهلك.

ولجأ الوالى إلى تجنيد العمال من الزراعة والمهن البسيطة للعمل فى المصانع الجديدة قسراً، فيذكر الجبرتى أن الباشا طلب إلى مشايخ الحارات فى القاهرة أن "يجمعوا أربعة آلاف غلام من أولاد البلد ليشتغلوا تحت أيدى الصناع، ويأخذوا أجرة يومية، فمنهم من يكون له القرش والقرشان أو الثلاثة بحسب الصنعة وما يناسبها، ويرجعون إلى أهاليهم آخر النهار" كما قام الوالى بجمع المتسولين وألحقهم بالعمل فى المصانع الجديدة. وكانت سياسة الإلزام هذه تؤدى إلى أضعاف الحافز على العمل فى الزراعة، لأن الفرق فى معدلات الأجور بين المجالين لم يكن مغرياً، وكثر فرار العمال من المصانع، فكان يطلب منهم تقديم كفيل يمكن الرجوع إليه إذا ما هربوا. وكانت ترجع المساوئ البادية فى معاملة العمال إلى قوة مديرى المصانع ورجال الإدارة الذين كانوا يختارون من بين العسكريين المعروفين بالشدة والقسوة فى معاملة الجند.

ولم يكن العمال يرتبطون بمصانع محمد على، بل عدوا العمل فيها ضرباً من ضروب التجنيد العسكرى، يستوى فى ذلك الفلاحون وأصحاب الحرف الذين أجبروا على ترك

دكاكينهم، فلم تكن حرية العمل وكان عدد العمال الأجانب الذين استعان بهم محمد على محدوداً ودرج الباشا على التخلص منهم بمجرد إكتساب أبناء البلاد للمهارة الفنية اللازمة، بل كان التخلص منهم يتم – فى أغلب الأحيان – قبل التأكد من قدرة المصريين على الحلول محلهم.

وقد واجهت مصانع محمد على عقبات شتى، من بينها: الإضطرار إلى استيراد الفحم والحديد من أوروبا، وسوء إدارة المصانع نتيجة لجهل القائمين على إدارتها بأصول الصناعة أو إهمالهم فى عملهم أو فساد ذمتهم، ولهذا كانت منتجات تلك المصانع تتكلف – فى أغلب الأحيان – أكثر مما تتكلفه لو استوردت من الخارج.

وحاول محمد على أن يتغلب على هذه العقبات فبذل ما وسعه من الجهد لحماية المصنوعات المحلية من المنافسة الأجنبية، وفرض على الواردات رسوماً جمركية عالية، ولكنه لم يستطع الإحتفاظ بها طويلاً، لأن السلطان أصدر فى عام 1838 مرسوماً قضى بالسماح للبضائع الأجنبية بالدخول فى بلاد الدولة العثمانية بعد رسم جمركى لا يتجاوز ثلاثة بالمائة من قيمتها. وأدت منافسة البضائع الأجنبية للسلع المحلية إلى إنخفاض أسعار منتجات المصانع الحكومية. وبالتالى إلى قلة الأرباح التى تحصل عليها الدولة بل وإلى تعرضها للخسارة.

ولما كان محمد على يهدف من إدخال الصناعات المختلفة الحديثة إلى إجتناء ربح عاجل فقد فقد اهتمامه بها عندما عجزت عن تحقيق ما أراد ولاسيما بعد تخفيض الجيش والأسطول، فإنتفت الحاجة إلى الكثير من المصانع، وقل شأنها، وتضاءل عدد المشتغلين فيها. وبعد أن أرغم الباشا على تسريح معظم الجند والإكتفاء بقوة عسكرية تتناسب والموارد الاقتصادية للبلاد، فقد إهتمامه بالصناعة، مما أدى إلى تدهورها وخاصة أنه قد بدأ عام 1842 تنفيذ المعاهدة التجارية التى عقدت بين إنجلترا والدولة العثمانية (عام 1838) والتى أعطت الحق للتجار الإنجليز بأن يشتروا من الأهالى – مباشرة فى أى بلد عثمانى منتجات أرضهم وصناعتهم وبتنفيذ هذه المعاهدة بدأ نظام الإحتكار فى التفكك ولحقت به الصناعة.

أما بالنسبة للتجارة، فقد طبق عليها نظام الإحتكار عام 1816، ولم تكد تمضى خمس سنوات حتى احتكر محمد على تجارة القطن والسكر والنيلة والكتان والأرز وغيرها، وكانت الحكومة تودعها مخازنها وتبيعها للتجار الأجانب المقيمين بالإسكندرية، فيصدرونها إلى الخارج، ودرت هذه الإحتكارات على الحكومة ربحاً وفيراً حتى أصبحت قوام الموارد المالية فى عهد محمد على.

وقد جذبت تجارة القطن عدداً كبيراً من التجار الأجانب عامة والإنجليز خاصة إلى الإقامة بالإسكندرية، حيث كانت تعقد الصفقات بين الحكومة والتجار. ولما اشتدت حركة البيع والشراء أنشأ محمد على إدارة خاصة للإشراف عليها هى "ديوان التجار" ومنذ عام 1853، أصبحت الصفقات تعرض للمزايدة بالإسكندرية، وجدت الحكومة أن هذه الطريقة أكثر ربحاً لها. وفى بعض الأحيان، كان الباشا يرسل إلى الخارج كميات من القطن أو القمح أو غيرها من المحاصيل مقابل استيراد السفن أو المدافع. وكان جزءٍ كبيراً من الواردات إلى مصر يأتى لحساب الحكومة وخاصة الآلات اللازمة لأعمال الرى والمصانع ومعدات الجيش والأسطول.

وكذلك عمل محمد على على أن يعيد لمصر أهميتها كمركز لتجارة العبوريين الشرق والغرب، ووفق فى ذلك بفضل إصلاح الطريق الصحراوى بين القاهرة والسويس ، وتيسير السفـر فيه، وبسط الأمن بين ربوعه، وحفر ترعة المحمودية بين الإسكندرية والنيل، وتنظيم حركة النقل بإنشاء إدارة خاصة لهذا الغرض، نجح محمد على بفضل هذه الإصلاحات فى إحياء الطريق البرى بين الشرق والغرب، فتحول إليه البريد، وكثير من المسافرين بين أوروبا والشرق، وزاد فى نجاح هذا الطريق – فيما بعد إنشاء خط الأسكندرية القاهرة – السويس الحديدى فى عهد خلفاء محمد على، إلى أن تم حفر قناة السويس فى عهد إسماعيل تحولت إليها التجارة بين الشرق والغرب.

كما عمل محمد على على تنشيط العلاقات التجارية بين مصر والدول الخارجية، فكان من أهم دوافع فتح بلاد العرب والسودان تشجيع ورود منتجاتها إلى مصر، على أن تحتكرها الحكومة المصرية، وتقوم ببيعها فى السوق المصرية للتجار المصريين والأجانب، إما لاستغلالها فى مصر أو إرسالها إلى الخارج. وإذا كانت العلاقات التجارية

بين مصر والسودان لم تعد إلى سابق عهدها لنفور القوافل من سياسة الإحتكار، فقد نجح محمد على فى تنشيط التجارة بين مصر وبلاد العرب، وحقق الأرباح الطائلة من احتكار تجارة البن.

وظل نظام الإحتكار التجارى قائماً حتى عام 1842، عندما نفذت المعاهدة التجارية المعقودة بين إنجلترا والدولة العثمانية (عام 1838)، التى أعطت للتجار الإنجليز الحق فى استيراد البضائع وبيعها فى جميع بلاد الدولة العثمانية بعد دفع رسوم جمركى قدره 5 % وفى أن يشتروا من أهل هذه البلاد – مباشرة – منتجاتهم الزراعية والصناعية ويصدرونها إلى الخارج بعد دفع رسم قدره 12% وقد سارعت الدول الأوروبية الأخرى بعقد معاهدات مناظرة مع الدولة العثمانية.

وكان تنفيذ هذه المعاهدات فى مصر يضع حداً لنظام الإحتكار التجارى ويحرم الحكومة – بالتالى – من مصدر هام من مصادر إيراداتها. ولكن محمد على لم يأبه لتنفيذ تلك المعاهدات حتى انتهت الحرب بينه وبين السلطان، وفى الفرمانات التى منحها السلطان لمحمد على (1841). نص على أن المعاهدات التجارية التى تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأخرى تسرى على مصر. فبدأ محمد على يلغى الإحتكارات التجارية تدريجياً، حتى تم إلغاءها جميعاً عام 1842.

وكان ذلك فاتحة عهد جديد فى تاريخ مصر الاقتصادى، فقد أصبح التجار الأجانب يتوغلون فى داخل البلاد، ليشتروا من الفلاحين محاصيلهم. وحسن الفلاحون بالربح الذى يجنونه من زراعة القطن فأقبلوا على زراعته، حتى أصبح المحصول الرئيسى للبلاد، وزادت صادراته إلى إنجلترا عنها إلى البلاد الأوروبية الأخرى.

مصر فى فخ التبعية
زحف الاستثمارات الأجنبية

رأينا كيف شهدت مصر إرهاصات التحديث التى أدخلت تغييراً جذرياً على المجتمع المصرى، وإن كانت آثاره محددة نسبياً – لإرتباطه بمشروعات محمد على السياسية – إلا أنه أنهى مرحلة من تاريخ مصر لتبدأ مرحلة أخرى جديدة تختلف عن سابقتها تماماً، اختلفت فيها البنية الأساسية للبلاد (اقتصادياً وإجتماعياً) كما اختلفت فيها البنية العلوية (سياسياً وفكرياً) عما كانت عليه عند مطلع القرن التاسع عشر.

ولكن تلك التجربة أصيبت بإنتكاسة عند نهاية عصر محمد على، عندما اختل ذلك التوازن – الذى استمر طيلة حكم محمد على – بين مصالح الأطراف التى يعنيها أمر مصر: السلطان والدول الأوروبية، منذ أصبحت مصر – عملياً – تحت إشراف الدول التى وضعت تسوية 1840 – 1841 وضمنت ما أعطته تلك التسوية لمحمد على وورثته من مزايا وامتيازات ومن ثم راحت كل من إنجلترا وفرنسا تتطلع إلى تدعيم مصالحها فى مصر نظراً لأهميتها الإستراتيجية على طريق الشرق، كما بدأت الاستثمارات الأجنبية تفد إلى البلاد مستفيدة من الظروف التى نجمت عن إلغاء نظام الإحتكار لتعمل على ربط الاقتصاد المصرى بعجلة الإمبريالية وتجعل من محاولات إقامة اقتصاد وطنى يقوم على سوق مصرية وطنية أضغاث أحلام أو سعى وراء سراب.

وهكذا شهد عصر خلفاء محمد على: عباس حلمى الأول (1848 – 1854)، ومحمد سعيد (1854 – 1863) إنحسار مد التحديث وإجهاض التجربة التى وضعت بذرتها فى عهد محمد على، كما تنافست الدول الاستعمارية على إحراز النفوذ فى مصر.

أما عباس الأول، فقد اعتقد أن جده محمد على أفسح المجال للنفوذ الأوروبى فى مصر، أضعف الدولة العثمانية بتحطيم جيوشها، واقتطاع أجزاء منها. ولذلك وضع سياسته على أساس هدم النفوذ الأوروبى فى مصر، ورأى فى مشروعات محمد على الاقتصادية الباب الذى جلب ذلك النفوذ، ولكن للأجانب فى البلاد، كما رأى فيها ترفاً يفوق حاجة البلاد، ويرجع ذلك إلى أنه ربى تربية عثمانية محضة، فلم يعرف الغرب من قريب أو بعيد، ولم

يستطيع أن يستوعب سياسة جده محمد على وعمه إبراهيم فنأى عنهما فى أواخر أيامهما، وكان على اتصال بمن كانوا ينكرون سياستهما، ويحقد على أعوانهما (وخاصة الأجانب منهم).

وما أن تولى الحكم حتى بادر بالقضاء على هذه السياسة: فأنقص الجيش، وأزال ما كان يقوم على هامشه من منشآت اقتصادية، وتخلص من الأسطول الذى كان يصل مصر بالخارج، وفرض القيود على الأجانب المقيمين فى البلاد، وتخلص مما كان يعمل منهم بالمصالح الحكومية والمعاهد التعليمية. وألغى المكاتب الإبتدائية والمدارس التجهيزية ولم يبق من المدارس – الخصوصية سوى المهندسخانة والطب، واستبدل بالمدارس الحربية مدرسة واحدة دعاها (مدرسة المفروزة) وضغط ميزانية ديوان المدارس ونفى رواد التجربة التعليمية الحديثة إلى السودان.

وظن عباس أنه – بذلك – يرد لمصر وجهها الشرقى الإسلامى ويغلق الأبواب دون أطماع الغرب، ولكن سرعان ما أثبتت له الأيام سوء تقديره للأمور فما كان يهم الدول الغربية الطامعة فى مصر كان بعيداً عما دار بخلد عباس، فلا يهم الغرب أن تنهض مصر وتعيد بناء نفسها على أسس غربية حديثة وإنما يهمه أن يدعم مصالحه فى مصر ذات الموقع الإستراتيجى الهام على طريق الشرق، وهى حقيقة غابت عن ذهن عباس الأول، ولكنها لم تغب عن ذهن جده محمد على.

فرغم حرص محمد على على ألا يمكن أى دولة من أن تستأثر بمصر وتسيطر عليها . فإنه لم يغفل أهمية الطريق البرى الذى يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط وعمل على إحيائه منذ تولى حكم مصر، فعقد اتفاقات مع شركة الهند الشرقية وشجعها على إرسال البضائع والمسافرين إلى السويس. ومما ساعد على رواج ذلك المشروع الكبير استخدام السفن البخارية التى إجتازت إحداها البحر الأحمر قادمة من بومباى إلى السويس فى مارس 1830 لتنتفع شركة الهند الشرقية بمزايا طريق البحر الأحمر وخاصة أن محمد على وفر الأمن والنظام على الطريق البرى الذى يربط السويس بالقاهرة بالضرب على أيدى البدو، وبذل توماس واجهوزن – التاجر الإنجليزى الذى أقام مدة طويلة بالقاهرة –

جهده فى إنجلترا لإنشاء خط منتظم للملاحة البخارية بين إنجلترا والهند عن طريق البحر الأحمر، وأثمرت هذه الجهود فنظمت رحلات شهرية بين بومباى والسويس.

وفى مصر، نظم واجهوزن قوافل من الإبل والعربات للخدمة بإنتظام بين القاهرة والسويس، ودخل فى هذا النشاط منافسان آخران من إنجلترا فأقيمت الفنادق بالسويس والاستراحات على طول الطريق البرى إلى القاهرة وفندق شيبرد بالقاهرة لراحة المسافرين. وتوالت التحسينات فعد خط للتلغراف فى الصحراء، وتم حفر ترعة المحمودية لتسير فيها سفن شراعية وتجارية بين فرع رشيد وميناء الأسكندرية، وتكونت شركة إنجليزية منحت – عام 1841 – إمتياز استخدام سفنها فى النيل والمحمودية. وقد قامت محاولة لتتويج تلك الجهود بإنشاء خط حديدى يربط الأسكندرية بالسويس ماراً بالقاهرة، وعرض المشروع على محمد على فعهد بدراسته إلى جالواى بك (وهو مهندس إنجليزى كان يعمل بخدمته) ولكنه تلكأ فى تنفيذه، حتى لا يتخذ يوماً ضد مصر، ويفتح الباب للتدخل الأجنبى فى شئونها. بل نجده لا يرتاح لبقاء الخط البرى بأيدى التجار الإنجليز، فعمل على أن يضعه تحت إشراف الحكومة المصرية، وحقق ذلك على مرحلتين فكون شركة النقل المصرية بالإشتراك مع إنجليزيين واشترى امتياز نقل الركاب، ثم صفى هذه الشركة وأصبحت وسائل النقل فى داخل البلاد من اختصاص الحكومة المصرية وحدها، وأنشأ لتنظيمها والإشراف عليها (مصلحة المرور) أو (الإمرارية).

وعرض على محمد على مشروعاً قدمه إليه عام 1825 جالواى بك لحفر قناة تصل النيل بالبحر الأحمر فتخترق بذلك شرق الدلتا، وراقت الفكرة لمحمد على، ولكنه أخفق فى تكوين شركة لتنفيذها، وبعد تسوية 1840 – 1841 نشطت الجهود لحمل الباشا على الموافقة على مشروع حفر القناة بين البحرين، ولكن الحكومة الإنجليزية عارضت المشروع معارضة قوية، كما أن محمد على لم يتحمس له لما قد يجره على البلاد من مشكلات سياسية.

وهكذا كان محمد على حريصاً على تفادى الإصطدام ببريطانيا صاحبة المصالح الإمبريالية فى الشرق بقدر حرصه على عدم التفريط فى حقوق مصر السياسية، وهو ما

لم يتوفر لحفيده عباس الذى ظن أن (البدع) الغربية أدخلها جده إلى مصر هى مكمن الداء، وأنها ستوقع البلاد فى شباك الغرب ولذلك تصرف حيالها على النحو الذى رأيناه ، ولم يتسع أفقه بالقدر الذى يسمح بفهم أبعاد الأطماع الأوروبية فى مصر ولكن سرعان ما لقنته الظروف درساً جعله يخطو خطوة خطيرة عندما وافق على مشروع مد خط حديدى بين الأسكندرية والسويس.

عباس ومشروع السكك الحديدية

بدأ الإنجليز يتقربون إلى عباس منذ آلت أريكة الحكم إليه، فقد حملته سفينة بريطانية إلى السويس (حيث كان يقضى أجازة) عندما أدركت المنية عمه إبراهيم باشا وآلت ولاية مصر إليه وطلب رئيس الوزراء البريطانى من قنصل بلاده فى القاهرة أن يشرح لعباس أهمية إنشاء السكة الحديدية بين الأسكندرية والسويس ورغبة الحكومة البريطانية فى الحصول على تسهيلات لمرور البريد والبضائع والمسافرين عبر مصر، ولكن عندما تلقى القنصل تلك التعليمات كان عباس قد غادر مصر إلى استانبول للقاء السلطان وإتمام مراسيم التولية.

وفى استانبول، يتحدث السفير البريطانى مع عباس فى مسألة مد الخط الحديدى واستنتج أن عباساً لا يمانع فى إنشاء الخط إذا توفرت له رؤوس الأموال اللازمة وما كاد عباس يصل إلى مصر حتى جاء مديرا شركة الملاحة البحرية الشرقية إلى القاهرة لتهنئته بتنصيبه والياً على مصر ومناقشة مسألة نقل المسافرين والبضائع من الهند عبر مصر كمدخل لمشروع الخط الحديدى، وعندما فاتحا عباس فى الموضوع، بينا له أهمية المشروع الاقتصادية بـاعتباره ضماناً لتوثيق المصالح المشتركة بين بريطانيا ومصر، وأفهما عباس أن رأس المال اللازم للمشروع لا يعد عقبة فى تنفيذه لأنه من الممكن الحصول على الأموال اللازمة من بريطانيا بشروط معقولة. ولكن عباس رأى أنه ليس من حسن السياسة أن يأخذ على عاتقه مثل هذا المشروع الكبير فى الوقت الذى لا يزال ملتزماً ببناء القناطر الخيرية وبعض الأعمال الإنشائية التى بدأت فى عهد جده محمد على، مما قد يضر بمالية البلاد، كما لم ترق له فكرة إسناد مشروع السكة الحديدية إلى شركة أجنبية لأن ذلك يتنافى مع تكوينه السياسى ورؤيته للأطماع الأوروبية فى مصر.

وعندما علم نائب القنصل الفرنسى فى القاهرة بمفاتحة الإنجليز للوالى حول مشروع الخط الحديدى، سارع إلى مقابلته، وطالبه برفض المشروع الذى اعتبره (سيفاً يخترق قلب مصر، وضربة قاتلة لقوتها الإسلامية) وقد أكد عباس للدبلوماسى الفرنسى أن مصر ليست على درجة من الثراء تمكنها من بناء الخط الحديدى، وأنها لا تفكر فى منح امتياز إنشاء الخط لشركة أجنبية وشجع ذلك ممثل فرنسا على بذل الجهود لإحباط مشروع الخط الحديدى نهائياً واستبداله بمشروع شق قناة تربط بين البحرين الأحمر والمتوسط، وأبدى استعداده لتنفيذ مثل هذا المشروع بشرط الإنتهاء أولاً من المشروعات التى بدأت فى عهد جده وخاصة القناطر الخيرية، وأن يحظى مشروع القناة بتأييد الباب العالى وروسيا والنمسا بالإضافة إلى فرنسا وواضح أن عباساً كان يراوغ كل من بريطانيا وفرنسا فى قبول المشروع الذى تقدمت به كل منهما، لأن مصر لم تكن عندئذ تستطيع تمويل أى من المشروعين دون الاستدانة من الدول الأوروبية، كما أنه كان من الصعب الحصول على موافقة الدول الكبرى والسلطان العثمانى على مثل تلك المشروعات.

ولكن العلاقة الوطيدة التى حرص عباس على إقامتها مع الباب العالى ما لبثت أن ساءت نتيجة لسياسته الداخلية ودسائس أنصار فرع إبراهيم باشا من أسرة محمد على ضد عباس فى الأستانة، وحنق مصطفى باشا رشيد – الصدر الأعظم – عليه بنفيه بعض أقربائه من مصر، مما جعل مسألة خلع عباس موضوع بحث الأستانة. وأدرك عباس، أنه فى حاجة إلى حليف قوى يسنده فى إستانبول، وتلفت حوله فلم يجد سوى بريطانيا لأنه لم يكن يثق فى فرنسا التى خذلت جده محمد على رغد صداقته لها.

وهكذا استدعى عباس ممثل بريطانيا بالقاهرة (18 سبتمبر 1850) وشرح له الظروف التى تواجهه، وطلب الحصول على تأييد بريطانيا ومساندتها وأبدى استعداده لقبول إنشاء الخط الحديدى الذى يربط الأسكندرية بالسويس عبر القاهرة وفق رغبة بريطانيا.

وفى الحال، تحركت الدبلوماسية البريطانية لمساندة عباس، فأصدر وزير الخارجية تعليمات إلى سفير بلاده بالأستانة، طالب فيها بمنع الباب العالى من مضايقة عباس أو عزله وتعيين محمد سعيد باشا أو أى شخص آخر مكانه. وما كاد السفير البريطانى يتلقى

تلك التعليمات حتى كان الباب العالى قد كتب إلى عباس (31 أكتوبر 1850) طالباً تطبيق التنظيمات فى مصر.

والتنظيمات العثمانية هى مجموعة القوانين التى صدرت تطبيقا للقواعد التى جاءت بخط شريف كلخانة الذى أصدره السلطان فى 3 نوفمبر 1836 يغرض إصلاح الإمبراطورية العثمانية، وفتح الطريق أمام إعادة تنظيم الدولة على أسس حديثة. وقد تركزت مطالب الباب العالى فى سحب حق "الإعدام" (أى إصدار أحكام الإعدام على المذنبين وتنفيذها) من والى مصر وكان تطبيق التنظيمات فى مصر يعنى سلب البلاد الامتيازات التى حصلت عليها فى تسوية 1841-1840 والعودة بها إلى وضع الولايات الأخرى العادية.

وبمجرد ظهور مشكلة التنظيمات والخلاف الذى دار حولها بين عباس والباب العالى طلبت الحكومة البريطانية من سفيرها بالأستانة مساندة عباس فى وجه المؤامرات التى تحاك ضده، والحيلولة دون خلعه من منصبه على ألا يمتد التأييد إلى مساندته فى معارضته تطبيق التنظيمات فى مصر.

ولعل هذا الموقف دفع عباساً إلى محاولة التماس التأييد الفرنسى لموقفه من التنظيمات ، ففى 12 مارس 1851 أبلغ قنصل فرنسا بأنه اتخذ قراراً بإنشاء الخط الحديدى ولكنه يعد بأن تظل إدارة الخط فى يد الحكومة المصرية وأوفد مندوباً من قبله إلى باريس ليعرض على الحكومة الفرنسية مساندة عباس فى موقفه من الباب العالى مقابل سحبه لموافقته على مشروع الخط الحديدى، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن على استعداد للدخول فى صراع مع بريطانيا والباب العالى من أجل عباس.

وعندما علم الباب العالى باعتزام عباس تنفيذ مشروع الخط الحديدى كلف مختار بك الذى أوفد إلى مصر للتفاوض مع عباس حول قضية التنظيمات – بأن يقنع عباس بالعدول عن قراره، وبأن يبلغه أنه لا يستطيع تنفيذ مثل هذا المشروع دون الحصول على موافقة الباب العالى، غير أن عباساً إعترض على هذا الرأى لأنه يشكل سابقة لا نظير لها فى عهد محمد على أو إبراهيم، فلم يسبق لوالى مصر أن استأذن الباب العالى عند قيامه بأى مشروع اقتصادى، وخاصة أنه يوفى بالتزاماته قبل السلطان (الجزية السنوية).

عندئذ ساندت بريطانيا عباساً فى موقفه، ولفتت أنظار الباب العالى إلى أن معارضته مشروع الخط الحديدى تعنى الوقوف أمام رغبات بريطانيا ووضع الباب العالى أمام الأمر الواقع عندما أرسل عباس وزيره نوبار بك إلى لندن لإبرام العقود الخاصة بمعدات الخط الحديدى مع روبرت ستيفنسون رائد السكك الحديدية الشهير.

وقد احتج الصدر الأعظم – مصطفى رشيد باشا – على تصرف عباس وهدد بأن يلجأ إلى الدول الكبرى الموقعة على تسوية 1841 لمساندة الباب العالى فى موقفه، ولكن السفير البريطانى وعده بإعادة النظر فى الموضوع وطلب منه عدم إثارة المسألة على الدول الكبرى.

وفى لندن، أفهم المسئولون نوبار – مبعوث عباس – أن إنشاء الخط الحديدى من حق عباس وأنه لا يحتاج إلى استئذان الباب العالى عند الإقدام على تنفيذه، ونسى الإنجليز الموقف العثمانى فى ضوء معارضة روسيا والنمسا وفرنسا للمشروع وضغطهم على الباب العالى لتعطيله أو إلغائه.

وفى القاهرة، كان عباس مصمماً على ألا يعطى للباب العالى فرصة للتدخل فى شئون مصر والإنقاص من سلطته ونفوذه، لذلك قرر اتخاذ إجراء حاسم حتى لا يحصل الباب العالى على سابقة كهذه تمنحه حق التدخل فى مصر مستقبلاً، فوقع العقد النهائى لإنشاء خط الأسكندرية – القاهرة مع ممثلى ستيفنسون وكتب إلى الباب العالى – بناءً على نصيحة القنصل البريطانى – يخطره ببدء العمل فى المشروع مؤكداً أنه يستهدف خدمة اقتصاديات مصر، وأنه يحتاج إلى موافقة السلطان عندما يمتد الخط إلى السويس لأنه فى هذه الحالة يخدم مصالح بريطانيا.

وفى الأستانة، قامت ضجة كبيرة عندما بلغتها أنباء توقيع عقد خط الأسكندرية – القاهرة الحديدى، ونشبت أزمة حادة بين عباس الأول والسلطان حالت دون التوصل إلى حلول للمسائل المعلقة بين مصر والباب العالى وخاصة موضوع التنظيمات. وهدد الباب العالى باللجوء إلى الدول الكبرى الموقعة على تسوية 1841 ما لم يقم عباس بفسخ العقد ولكن السفير البريطانى استطاع أن يهدى من ثائرة الصدر الأعظم، فكتب إلى عباس خطاباً

معتدل اللهجة، وجه فيه اللوم إليه لتوقيعه العقد دون موافقة السلطان، وطلب منه تأجيل المشروع حتى يصدر الإذن السلطانى بالموافقة عليه، وأكد أن السلطان لن يوافق على المشروع ما لم يبين الوالى أنه سيتبقى من إيرادات مصر ما يكفى لتغطية نفقات المشروع بعد دفع الجزية السنوية وتغطية نفقات الإدارة المصرية، على أن يتعهد الوالى بأن المشروع لن ينفذ بطريق السخرة، وأنه لن يحصل على قروض أجنبية من أجله، ولن يعهد إلى أى شركة أجنبية بتنفيذه.

وبعد تبادل المراسلات بين القاهرة ولندن والأستانة، وتدخل السفير البريطانى لدى الدولة العثمانية، أصدر السلطان الفرمان الذى سمح لعباس بإنشاء السكة الحديدية، ونص فيه على ما يلى:

1. عدم إرغام الأهالى من سكان المناطق الواقعة على طول الخط على العمل فى بنائه دون مقابل، وفى حالة استخدامهم يعطى لهم أجراً معقولاً مع تزويدهم بمئونة من الخبز.
2. عدم فرض ضرائب جديدة لتغطية تكاليف إنشاء الخط أو زيادة الضرائب الحالية لنفس الغاية.
3. يجب تخصيص الفائض من إيرادات مصر – بعد سداد الجزية السنوية ونفقات الإدارة – لإنشاء الخط الحديدى.
4. لا يجب إسناد عملية إنشاء الخط إلى شركة أجنبية.
5. لا يجوز عقد قروض أجنبية لتغطية تكلفة الخط.

وهكذا قدر للخط الحديدى أن يشيد وللمصالح البريطانية أن تنتصر على يد عباس ولكن الحق أن فرنسا ما كان لها أن تنزعج وتذهب إلى حد إظهار عباس بمظهر الثائر على السلطان حين منح الشركة الإنجليزية إمتياز بناء الخط الحديدى قبل أن ينال موافقة السلطان، فإن بريطانيا ما كانت لتذهب فى تأييد عباس إلى حد أن تعينه على الإنفصال بمصر عن الدولة العثمانية، فإن المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ظلت من المبادئ

الأساسية فى السياسة الإنجليزية، ولهذا رفضت إنجلترا ما عرضه عليها قيصر الروسيا (عام 1853) من منحها مصر وكريت وقبرص مقابل إطلاق يد القيصر فى اقتطاع بعض أملاك الدولة العثمانية وعندما اشتعلت الحرب بين روسيا والدولة العثمانية (حرب القرم 1853 – 1856) أخذت إنجلترا جانب الأتراك.

أما فرنسا، فيبدو أنها قنعت بتوكيدات الحكومة البريطانية، وعادت المسألة الشرقية فجمعت بينهما فى صراعهما المشترك ضد روسيا. أما تركيا فما كانت تستطيع – وقد اضطرب الموقف السياسى فى الشرق – أن تقف من إنجلترا موقف العداء، فأقرت وجهة نظر عباس ووافقت – بعد مفاوضات فى مصر والأستانة – على أن تطبق التنظيمات فى مصر مع التعديلات المطلوبة وفقاً للمركز الذى نالته مصر فى فرمانات 1841، وترك لعباس حق توقيع القصاص (عقوبة الإعدام) دون الرجوع إلى الحكومة العثمانية لمدة سبع سنوات على أن يشكل مجلس خاص بفحص كل حالة قبل تنفيذ الحكم. وأعقب ذلك مبادرة عباس إلى معاونة السلطان فى حرب القرم.

أما عباس، فإذا كان قد مال إلى السياسة الإنجليزية واستعان بها على تحقيق أغراضه فإنه كان حريصاً على ألا تقع مصر فريسة للتدخل وإذا كان قد أقر لـلشركة الإنجليزية إنشاء الخط الحديدى، إلا أن الحكومة المصرية لم تمنحها أرضا أو إمتيازاً إحتكارياً، ولم تعقد للمشروع قرضاً وكانت تتولى بنفسها استغلال الخط وإدارته بإعتباره ملكاً لمصر، وقد أثارت الأزمة الشرقية واشتعال حرب القرم مخاوف عباس، وخاصة حين عرض القيصر على بريطانيا الإنفراد بمصر، وتحدثت الصحافة الأوروبية عن احتمال إحتلال الإنجليز لمصر، فلما طلب الباب العالى منه المساعدة فى حرب القرم، أتيحت له – بذلك – فرصة التسلح، غير أن مصر اجتازت الأزمة الشرقية سالمة.

وعندما أغتيل عباس حلمى الأول فى قصره ببنها (14 يوليو 1854) على يد بعض المتآمرين من أفراد أسرته، كان الخط الحديدى قد وصل إلى كفر الزيات وترك لخليفته محمد سعيد باشا إتمام الخط إلى القاهرة ثم إلى السويس.

محمد سعيد باشا وإمتياز قناة السويس

وخلف محمد سعيد (1854 – 1863) عباساً، وكان على نقيض سلفه متفتحاً على الغرب متأثراً بتربيته الغربية، ومن ثم تأثره بروح الحرية الاقتصادية التى شاعت فى الغرب فى القرن التاسع عشر، فأزال الحواجز التى كانت تعوق حرية التجارة بإلغاء ضريبة الدخولية، ودعم حقوق الفلاح على الأرض الخراجية بإصدار اللائحة السعيدية للفلاح بتوريث حق الإنتفاع إلى ذريته من بعده، وإقرار مبدأ تحصيل الضرائب نقداً لا عيناً، وألغت الحكومة إحتكار المحاصيل فأصبح للفلاح حق التصرف فى محصوله بعد سداد الضريبة المقررة للحكومة.

وتجلى تأثر سعيد بالليبرالية الغربية فى حرصه على الإعتماد على المصريين، فعين من المصريين نظاراً للأقسام وحكاماً للأخطاط، واتخذ العربية لغة للدواوين الحكومية، بعد أن كانت السيادة للغة التركية، وجعل التجنيد لمدة محددة لا تزيد على سنة، وفرض على جميع المصريين بما فى ذلك أبناء شيوخ القرى وأعيان البلاد الخدمة العسكرية، ورقى بعض من هؤلاء الجند إلى رتب الضباط، وكان أحمد عرابى ورفاقه من زعماء الثورة العرابية من بين الفلاحين الذين دخلوا الجيش فى عهد سعيد وترقوا إلى مراتب الضباط ومن ذلك أيضاً إيمانه بمصر وتاريخها العريق، ودورها الحضارى وقدرتها على أن تمارس دورها التاريخى لو أتيح لها قدر من الإصلاح وخلصت أمورها لأبنائها.

غير أن إعجاب سعيد بالحضارة الغربية كانت له مساوئه، فقد بدأ سعيد صفحة جديدة فى تاريخ مصر الحديث تمتاز بالتدخل الأجنبى، عندما أراد الإعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية فى ترقية البلاد، ففتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى، حتى أصبحت مصر فى عهده محطاً للرجال المغامرين والباحثين عن الذهب كما لو كانت مصر "كاليفورنيا جديدة" كما قال قنصل فرنسا فى ذلك الوقت.

وقد شجعهم ما عرف عن سعيد من الكرم والسذاجة، كما أن قناصل الدول كانوا يشجعون رعاياهم على طلب تعويضات مالية من الحكومة المصرية عن أضرار كثيراً ما تكون وهمية، وقد رفضوا ما اقترحه قنصل إنجلترا من إنشاء محاكم "دولية" للنظر فى مطالب الأوروبيين المالية من الحكومة المصرية.

وبدأ سعيد فى مصر عصر الإقتراض من البيوت المالية الأوروبية، وتبعه فى ذلك إسماعيل حتى تراكمت الديون على البلاد. وكانت من أهم العوامل التى مكنت للتدخل الأجنبى. ومات سعيد وعلى الخزانة المصرية دين يبلغ نحو ثلاثة ملايين من الجنيهات عدا دين سائر كبير وبينه وبين شركة قناة السويس عقد امتياز مجحف بحقوق مصر كل الإجحاف.

فقد استطاع فرديناند دى لسبس أن يقنع – صديق صباه – بأن شق قناة السويس يؤكد لمصر فوائد جمة: فهو يزيد الصفة الدولية لمصر وبذلك يتوطد لها استقلالها عن الدولة العثمانية وعن الدول الأوروبية، لأن حياد القناة يتبعه حياد مصر، فضلاً عن الفوائد المادية التى تصيبها الحكومة المصرية، والمقام الأدبى الذى يكسبه أمير مصر بين الدول. فى 30 نوفمبر 1854، منح سعيد لديلسبس إمتيازاً لحفر قناة السويس، فيه فصل فى امتياز آخر (يناير 1856) حدد فيه امتيازات الشركة التى أسسها ديلسبس لهذا الغرض وأهمها:

1. أن تتخلى الحكومة المصرية للشركة عن ملكية جميع الأطيان البور وللشركة أن تقوم بزراعتها وتعفى من الضرائب لمدة عشر سنوات.
2. للشركة الحق فى أن تضع يدها على الأراضى الأخرى اللازمة لها مع تعويض أصحابها.
3. تعفى الشركة من أداء الرسوم الجمركية عما تستورد من الآلات والمواد.
4. تأذن الحكومة المصرية بحفر ترعة للماء العذب تستمد مياهها من النيل، وتكون الترعة ملكاً للشركة.
5. على الحكومة أن تقدم للشركة أربعة أخماس العمال اللازمين لأعمالها.
6. تتمتع الشركة بملكية القناة واستغلالها مدة تسع وتسعين عاماً إبتداء من تاريخ إفتتاحها للملاحة، وتحصل الحكومة – نظير ذلك – على 15% من صافى الأرباح السنوية.

وواضح ما فى هذه الشروط من إجحاف بحقوق مصر، فإنها تحد من السيادة المصرية على شطر كبير من أرضها، وتقيم دولة داخل الدولة، وتسخر الفلاحين فى العمل، ولا تضمن لمصر سيادتها على القناة كجزء من أرضها. أضف إلى ذلك أن سعيداً إضطر إلى الاستدانة ليشترى نصيباً من أسهم الشركة مما أدى إلى المالية المصرية.

وكان الإمتياز الذى منحه سعيد لديلسبس يتطلب تصديق الباب العالى ولكن الأخير امتنع عن الموافقة تحت ضغط الحكومة البريطانية التى كانت ترى أن الفرنسيين يعملون فى ظل هذا المشروع، "لبسط النفوذ الفرنسى فى مصر، والتسلط على الطريق المؤدية بين – أوروبا ومصر والهند. وبذلك يعود إلى الظهور المشروع القديم، مشروع تحويل مصر إلى ولاية فرنسية فى شكل مستتر على يد نفر من المغامرين السياسيين تؤيدهم الحكومة الفرنسية" وقضى ديلسبس وقتاً طويلاً يتنقل بين الأستانة والعواصم الأوروبية ليقنع ساستها بفائدة المشروع للدول جميعاً.

ولكن إنجلترا ظلت تعارض المشروع، وعلى الرغم من عدم صدور الفرمان السلطانى ، بالموافقة بدأ العمل فى شق القناة، وقبل وفاة سعيد كانت مياه البحر المتوسط قد إنسابت إلى بحيرة التمساح (18 نوفمبر 1862).

إسماعيل ومتابعة تحديث الاقتصاد المصرى

وكما كانت الزراعة حجر الزاوية فى تطوير اقتصاد مصر على عهد محمد على لقيت من إسماعيل نفس الإهتمام، الذى أولى زيادة الرقعة الزراعية من خلال تحسين نظام الرى وإصلاح الأراضى البور عناية خاصة. وقد أدخل إسماعيل تعديلاً على اللائحة السعيدية (ديسمبر 1865) جعله ذيلاً لها، إضافة إلى اللائحة بعض الحكام التى تنظر كيفية التصرف فى الأطيان "وهم الأفراد الذين يفرون من قراهم، ويتركون أرضهم الأثرية تخلصاً من أعبائهم المالية كما نظمت تلك الأحكام طريقة تصرف الفلاح فى أثره أثناء استدعائه للخدمة العسكرية، وقد روعى فى تلك المواد الجديدة – التى أضيفت إلى اللائحة – الإحتفاظ للمتسحب وللمجند بحقها فى الأثر عند العودة إلى القرية.

وأضاف القرار الصادر فى يناير 1866 إلى الحقوق التى كسبها أصحاب الأطيان الخراجية حقاً جديداً، إذ أباح لهم الوصية بالأرض لمن يشاءون من الناس مادام الموصى له يستطيع أداء الضرائب المقررة على الأرض، ولكن ذلك القرار أكد عدم جواز وقف الأطيان الخراجية.

على أن تدعيم الأفراد على الأطيان الخراجية كان من شأنه أن يؤدى إلى انهيار "الاقتصاد العائلى" الذى عرفته مصر منذ أقدم العصور حتى أواخر الخمسينات من القرن التاسع عشر، حيث كان رب الأسرة يتولى إدارة شئون الإنتاج الزراعى، ويقع على أفرادها عبء العمل لتوفير احتياجات العائلة كلها. وكان من الطبيعى أن يتداعى هذا النظام فى مصر نتيجة التطور الذى طرأ على الإنتاج الزراعى منذ منتصف القرن التاسع عشر وزيادة الإهتمام بإنتاج المحاصيل النقدية كالقطن وقصب السكر والنيلة وغيرها، وما ترتب على ذلك من تحول فى نظام السوق، فأصبح كل فرد من أفراد العائلة يتطلع إلى التخلص من سيطرة رب العائلة وينشد الاستقلال عن عائلته اقتصادياً.

غير أن بعض العائلات الكبيرة من شيوخ القرى وأعيانها الذين شكلوا غالبية أعضاء مجلس شورى النواب فى عهد إسماعيل، واجهوا هذا التحدى ونجحوا فى استصدار قرار قضى بتكليف الأطيان الخراجية – إعتباراً من عام 1869 – بإسم أكبر أولاد صاحب الأثر المتوفى، فكان على كبير العائلة أن يتولى الشئون الزراعية، ورعاية أمور أفراد العائلة ذكوراً وإناثاً على أن يعيش الجميع معاً فى بيت واحد ويخضعوا لإمرة رب العائلة الذى يتولى توزيع العمل بينهم وتوزيع الريع عليهم كل على حسب حصته من الأرض وذلك بعد استيفاء نفقات المعيشة وتكاليف الإنتاج. وأدت عودة سلطة أرباب العائلات على أفرادها إلى الإجحاف بحقوق الآخرين، واستأثر أرباب العائلات بأكبر قدر من ريع الأطيان الخاصة بالأسرة، وكثرت تظلمات الناس إلى الحكومة، فاضطرت إلى إصدار قرار (9 يوليو 1881) فى عهد توفيق، قضى بتكليف الأطيان على كل فرد من الأسرة – ذكوراً وإناثاً – كل حسب حصته فى الأطيان وفق الشريعة الإسلامية، وبذلك سار نظام "الاقتصاد العائلى" التقليدى فى طريق الإضمحلال بخطى سريعة.

وشهد عصر إسماعيل – أيضاً – تطوراً هاماً بالنسبة لحقوق الملكية الفردية للأطيان الخراجية فقد حملت الأزمة المالية الخديو إسماعيل على أن يصدر لائحة المقابلة (20 أغسطس 1871) وهى بمثابة "قرض وطنى" وتعهدت الحكومة فى تلك اللائحة لمن يدفع المقابلة (وهى ستة أمثال الضريبة المقررة على الأرض سنوياً) بأن يعفى من نصف الضريبة إلى الأبد، ولا تزاد ضريبة أطيانه مستقبلاً، ويحصل على حجة تفيد المقابلة، وتقرر له حق الهبة والتوارث وإسقاط المنفعة (أى التنازل) والوصية بالأرض التى فى حوزته وكذلك يكون له حق وقف الأطيان على الأغراض الخيرية بشرط الحصول على إذن مسبق من الخديو.

وقد أقبل بعض الأهالى على دفع المقابلة، التى كان دفعها إختيارياً فى بداية الأمر، ثم أجبر الأهالى على دفعها بعد (11 مايو 1874) وبذلك تحول جزء كبير من الأطيان الخراجية إلى ملكية خاصة، لا يقيدها سوى تعليق حق وقف الأطيان على موافقة الخديو. وأوقف العمل بقانون المقابلة فى 7 مايو 1876، ثم أعيد العمل به فى 18 نوفمبر من نفس السنة ولكن عادت الدولة فأوقفت العمل به (6 يناير 1880) بموجب قرار نص على إعادة أموال الأطيان الخراجية إلى قيمتها الأصلية التى كانت عليها قبل دفع المقابلة ولكن القرار ذاته اعترف لمن دفع المقابلة كلها أو بعضها بحقوق الملكية التامة على الأرض ، وأصبح القرار الأخير قاعدة ثابتة عندما تضمنه قانون التصفية الصادر فى 17 يونيو من نفس السنة.

وبذلك تمتع معظم ملاك الأراضى الزراعية فى مصر بحق الملكية التامة عليها (بما فى ذلك حق الرقية) بعد عصر إسماعيل، وكانت الأراضى المستثناة من ذلك هى تلك التى لم تدفع عنها المقابلة وجاءت الخطورة التالية فى عهد الإحتلال الإنجليزى، عندما صدر قرار (15 أبريل 1891) الذى أعطى أصحاب الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة حقوق الملكية التامة أسوة بأخوانهم الذين حصلوا على هذا الحق عام 1880.

وإذا كان سعيد باشا قد اهتم بصيانة وسائل الرى، فعمقت فى عهده ترعة المحمودية وأنشئت محطة للطلمبات عند العطف لتغذيتها بالمياه كما أصلح غيرها من الترع التى امتدت إليها يد الأهالى فى عهد عباس الأول، وأنشئ فى عهده رياح المنوفية، فإن

إسماعيل لم يغفل ما للرى من أثر فى توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج القومى. فتم فى عهده حفر 112 ترعة من بينها ترعة الإسماعيلية التى ساعدت على استصلاح مساحات واسعة من أراضى الشرقية وترعة الإبراهيمية – فى مصر الوسطى – التى يسرت سبيل زراعة قصب السكر فى مديريتى المنيا وبنى سويف وأسيوط وبذلك أدخل الرى الدائم فيهما. كما تم فى عهده إصلاح رياح المنوفية وتعميقه وبناء قناطره، فأصبح أهم مصدر للرى فى مديريتى المنوفية والغربية وكذلك أصلحت طلمبات العطف وزيدت طاقتها لتغذية ترعة المحمودية، وتم تحويل الكثير من الترع النيلية إلى ترع صيفية، غير أن مستوى المياه ظل منخفضاً فى الصيف – رغم كل تلك الجهود – مما تطلب استخدام الآلات الرافعة.

وترتب على تحسين وسائل الرى والعناية بها فى عهد إسماعيل زيادة مساحة الأراضى الزراعية عنها عند إجراء المساحة فى عهد محمد على (1813) بنسبة بلغت نحو 31 %، وكان نصيب عصر إسماعيل وحده من تلك الزيادة نحو الثلث.

ولكن التقدم فى هذا المجال لا يتم دون إرهاق الفلاحين (السواد الأعظم للشعب) بالسخرة فى أعمال الرى ودوائر وتفاتيش كبار الملاك من رجال الدولة وظل الفلاح المصرى يدفع هذه الضريبة البدنية حتى الحرب العالمية الأولى، كذلك عانى الفلاحون الكثير من الضرائب التى كانت تفوق طاقتهم المادية، وكان يقع عليهم وحدهم عبء دفع معظم تلك الضرائب أما كبار الزراعيين (من الأتراك والأجانب) فكانوا بمنأى عن تلك المغارم . وزاد ثقل عبء الضرائب على الفلاحين خلال الأزمة المالية التى مرت بها البلاد فى عصر إسماعيل، فكانت ضرائب الأطيان تجبى قبل ميعاد استحقاقها بثمانية شهور فى بعض الأحيان، وبسنة كاملة فى أحيان أخرى، واشتط عمال الحكومة فى تحصيل الضرائب، فكان الجلد جزاء من يتأخر عن دفع ما يطلب منه وكثيراً ما كانوا يداهمون بيوت الفلاحين وينهبون ما فيها، ويزجون بأصحابها فى السجون. لذلك اضطر الفلاحون إلى الاستدانة من المرابين (المصريين والأجانب) ليسددوا ما يطلب منهم، كما كان بعضهم يبيع المحصول قبل أوان نضجه بثمن بخس، أو يبيع ماشيته لهذا الغرض ، وجاءت "المقابلة" لتزيد – كما رأينا – الطين بلة.

وزاد من حاجة الفلاحين إلى الاستدانة الإتجاه المتزايد لإنتاج المحاصيل النقدية وخاصة القطن الذى ارتفعت معدلات إنتاجه منذ منتصف القرن التاسع عشر نتيجة زيادة الطلب عليه فى أوروبا، وكانت الستينات الأولى من القرن هى الفترة التى ساد فيها إنتاج القطن على ماعداه من المحاصيل بسبب الحرب الأهلية الأمريكية (1861 – 1865) التى ترتب عليها توقف صادرات القطن الأمريكى إلى أوروبا، مما هدد مصانع الغزل فى بلدان أوروبا عامة وبريطانيا خاصة بالتوقف التام. لذلك زاد الطلب على القطن المصرى فى الأسواق زيادة عظيمة مما أدى إلى التوسع الكبير فى زراعته فزادت صادراته خلال تلك الفترة بنسبة 335% عما كانت عليه من قبل، كما ارتفعت أسعاره إلى ما يتراوح بين ثلاثة وأربعة أضعاف أسعار 1861، وشهدت البلاد – فى تلك الفترة – إنتعاشاً اقتصادياً، فتوفر المال فى أيدى المزارعين، وخاصة كبارهم. ولكن سرعان ما منيت البلاد بأزمة اقتصادية مروعة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية وتدفق القطن الأمريكى على أسواق أوروبا ثانية، ونتج عن ذلك تناقص الطلب على القطن المصرى – تدريجياً – وتدهورت أسعاره فى السنوات التالية إلى ما يتراوح بين 50% و60% مما كانت عليه خلال تلك الحرب. وترتب على تلك الأزمة فقدان عدد كبير من صغار الملاك ومتوسطيهم لملكياتهم بسبب الديون التى غرقوا فيها. على أن سوق القطن المصرى استعادت انتعاشها فى مطلع السبعينات وأخذت الصادرات تتزايد عاماً بعد آخر.

وكان من آثار تلك الأزمة الاقتصادية تحول إسماعيل إلى الإهتمام بزراعة قصب السكر وصناعة السكر، فأنشأ العديد من مصانع السكر فى الفيوم وبنى سويف وأسيوط وقنا، وزودها بالآلات الحديثة واستخدام عدد من الخبراء الأجانب فى تلك الصناعة، وبلغ عدد تلك المصانع 21 مصنعاً.

وكان تطوير صناعة السكر يدخل ضمن خطة إسماعيل الرامية إلى إحياء التجربة الصناعية التى شهدتها مصر فى عهد محمد على عن طريق إقامة المصانع وإيفاد البعثات إلى الخارج، واستطاع أن يحقق فى هذا الصدد قدراً من النجاح، فأنشأ العديد من محالج القطن فى أهم مدن الوجه البحرى إعتمدت على استخدام الآلات البخارية، وإنشاء بعض التجار الذين كانوا يحتكرون تجارة القطن محالج خاصة فى بعض المناطق التى يرتكز

فيها نشاطهم كذلك أقيم مصنعان للنسيج ببولاق استخدم إنتاجهما من القماش فى مصنع ملابس الجنود كما استقدم الخديو خبيراً إيطالياً ليتولى زراعة التوت فى أرضه بـالبحيرة لتربية دودة القز لإنتاج الحرير وأقيم معمل خاص لهذا الغرض فى دسوق. كذلك إزداد إنتاج مصنع الطرابيش التى يستخدم إنتاجها لسد حاجة الجيش، وأقيم مصنع للورق بالقرب من المطبعة الأميرية ببولاق. ولقيت الصناعات الحربية اهتماماً خاصاً فى ذلك العصر، فشيدت الحكومة مصنعاً لصب المدافع وآخر لصناعة البنادق، وثالثاً لإنتاج الذخيرة وأقيم مصنع للطوب بقليوب، وازدهرت صناعة الجلود وصناعة الزجاج، هذا بالإضافة إلى المشروعات الصناعية الخاصة التى قامت على جهود رأس المال الأجنبى.

لقد استطاع إسماعيل أن يصيب قدراً من النجاح فى إحياء التجربة الصناعية التى بدأها محمد على، ولكن الإنتاج لم يكن اقتصادياً، بسبب منافسة المصنوعات الأجنبية، وعجز الحكومة عن وضع سياسة خاصة بالحماية الجمركية، ما أدى إلى إغلاق الكثير من هذه المصانع عندما إحتدمت الأزمة المالية (1875 – 1876)، وبقى فرعان من هذه الصناعات على طريق الإزدهار هما:

صناعة السكر التى كانت تديرها الحكومة، ومحالج القطن التى أسس الأجانب معظمها.

ونال قطاع النقل والمواصلات نصيباً من إهتمام إسماعيل، فشيدت الجسور التى لاتزال باقية حتى اليوم (أهمها كوبرى قصر النيل وكوبرى كفر الزيات)، وأنشئت شبكة واسعة من السكك الحديدية فى الوجهين البحرى والقبلى وشمال السودان (زاد طولها على الألف ميل)، وأقيمت شبكة هامة للبرق (كانت أطوال خطوطها تزيد على الخمسة آلاف ميل).

وارتبط بذلك الإهتمام بالنقل البحرى وبناء الموانى (كميناء السويس) وإصلاح بعض الموانى الأخرى (الأسكندرية) وإنشاء الفنارات على سواحل البحرين الأحمر والمتوسط وخليج عدن، وإنشاء شركة مصرية للملاحة البحرية كانت تملك ست بواخر (شركة البنوسته الخديوية).

الأزمة المالية والتدخل الأجنبى

فرغم محاولات إسماعيل للحد من تغلغل النفوذ الأجنبى، إلا أن سياسته قادته فى نهاية الأمر إلى تدعيم النفوذ الأجنبى فى مصر، لأن التعويضات التى تعهد إسماعيل بدفعها لشركة قناة السويس، والأموال الطائلة التى احتاجها للإنفاق على الرشى التى قدمت للسلطان وحاشيته لاستصدار الفرمانات التى وسعت حقوق مصر الإدارية وأعطتها ما يشبه الاستقلال الذاتى، والأموال التى أنفقت على الحملات الصحفية للدعاية السياسية للخديو بأوروبا، ونفقات حفل افتتاح قناة السويس، وتمويل المشروعات السياسية كالتوسع فى أفريقيا، والاقتصادية كالسكك الحديدية والبرق وأعمال الرى، كانت جميعاً بعيدة عن متناول الخزانة المصرية، واضطر إسماعيل إلى عقد القروض مع بيوتات المال الأجنبية لتغطية هذه النفقات التى عجزت الخزانة عن تحملها.

والعصر إذ ذاك عصر التوسع الإمبريالى الذى اتخذ شكل تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وخاصة إلى المناطق المتخلفة فى أفريقيا وآسيا، فى شكل استثمارات اقتصادية تساندها التحركات السياسية التى تقوم بها الدول المصدرة لرأس المال لحماية مصالحها، ثم يلى ذلك التدخل فى شئون القطر الذى يتحول إلى ميدان لتلك الاستثمارات، ثم ينتهى الأمر بخضوع ذلك البلد سياسياً أو ربطه بعجلة الإمبريالية.

ولذلك ما كاد إسماعيل يمد يده بالاستدانة حتى استجابت بيوت المال فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا التى كانت تتطلع إلى اتخاذ مصر ميداناً لاستثماراتها وكان إسماعيل فى أوائل حكمه أكثر ميلاً إلى الفرنسيين. ولكن بعد هزيمة فرنسا فى حرب السبعين أمام ألمانيا إتجه إلى الإنجليز، وباع لهم حصة مصر فى أسهم قناة السويس (25 نوفمبر 1875) وبذلك فقدت مصر حقاً تاريخياً هاماً لصالح الأطماع الاستعمارية الإنجليزية، كما فقد إسماعيل صداقة فرنسا التى استاءت لمزاحمة الإنجليز لها فى قناة السويس.

ورغم ذلك، أحس إسماعيل بالحاجة إلى عقد قروض جديدة فى وقت كان المركز المالى للحكومة المصرية فيه قد بلغ حد السوء، فسعى لكسب ثقة الدول الدائنة، فطلب من إنجلترا (أكتوبر 1875) أن ترسل إليه خبيران ماليان إنجليزيان لتنظيم المالية المصرية

على أن يكونا فى خدمة الخديو وحكومته شأنهما فى ذلك شأن غيرهما من الموظفين الأجانب.

واستجابت إنجلترا للطلب، ولكن بدلاً من أن ترسل الخبيرين، أوفدت بعثة بريطانية خاصة برئاسة كيف، عضو مجلس العموم البريطانى لإجراء تحقيق حول الأوضاع المالية فى مصر.

ورغم أن كيف لم يكلف الحكومة المصرية بفحص أحوال المالية المصرية فقد تلقى بيانات وإحصاءات من موظفى الحكومة ساعدته على وضع تقرير شامل لإيرادات المالية المصرية ومصروفاتها إقترح فيه تثبيت الديون بفائدة مناسبة لموارد البلاد، وتخصيص نصف الموارد لاستهلاك تلك الديون، ووضع المالية المصرية تحت إشراف "رقابة" تمثل مصالح الدائنين، وانتهى إلى أن هذه الإجراءات وحدها تكفل وضع حد للإرتباك الذى تعانى منه مالية البلاد.

وأدى مجئ بعثة كيف إلى مصر إلى قيام فرنسا بإرسال بعثة من جانبها لنفس الغرض برئاسة أوترية حذرت الخديو من أن إلتجاءه إلى إنجلترا يعد بمثابة القيام ببيع مصر لإنجلترا بالتقسيط. وحاول إسماعيل الاستفادة من هذا التنافر بين الدولتين ورفض مقترحات كيف الخاصة بالإشراف على المالية المصرية، وطلب من كيف أن ترسل الحكومة الإنجليزية مستشاراً مالياً يعمل فى خدمة الخديو دون إلتزام بشروط معينة قد تثير الدول الأخرى. وبالفعل عين رفرزولون مستشاراً مالياً للحكومة المصرية. وحاول إسماعيل أن يوازن بين النفوذ الإنجليزى والنفوذ الفرنسى فقبل مشروعاً فرنسياً بإقامة "لجنة للدين العام" تتولى تحصيل الأموال بالنيابة عن الدائنين بعد تثبيت كل الديون وتوحيدها، ولا يكون لها إشراف على مالية مصر.

وأراد الإنجليز إحراج الخديو فأبلغوه برغبتهم فى إذاعة تقرير كيف ولكن إسماعيل رفض بحجة أن التقرير يستند إلى معلومات سرية لا يجوز إذاعتها عندئذ أعلن دزرائيلى رئيس الوزراء الإنجليزية أمام مجلس العموم (23 مارس 1875) أن الخديو عارض فى نشر التقرير بسبب إحساسه بالفوضى الناشئة فى ماليته المضطربة. وكان وقع هذا

التصريح شديداً على الدائنين لأنه أوحى بأن مصر على شفا الإفلاس وتدهورت نتيجة لذلك قيمة السندات المصرية فى الأسواق المالية الأوروبية. ولكى يبدد إسماعيل الشكوك طالب بنشر التقرير، وبذلك أصبح لزاماً عليه أن يأخذ بمقترحاته.

وصدر مرسوم بإنشاء "صندوق الدين" فى 2 مايو 1875، وبعد ذلك بأيام قلائل صدر مرسوم بتحويل الديون السائرة والثابتة إلى دين موحد قيمته 91 مليون جنيه بفائدة قدرها 7% من رأس المال الإسمى على أن يتم استهلاكه على 65 سنة. ووضع إنشاء صندوق الدين حداً للصراع الذى نشب بين ممثلى الدول وبعضهم البعض من ناحية، والخديو من ناحية أخرى، على مدى حوالى نصف عام. ولكن التسوية وجهت أول ضربة إلى سلطة إسماعيل، فرغم اعتدال شروط التسوية نجدها تحد من حريته فى العمل. ومنذ ذلك الحين قيض للدائنين أن يشكلوا دولة داخل الدولة، فـانفردوا – دون الحكومة المصرية – بحق تعيين مندوبى صندوق الدين، الذين أشرفوا بإسم الدول على تنفيذ سلسلة الإتفاقات التى عقدت فيما بعد لتنظيم الشئون المالية برغم أن هؤلاء المندوبين لم يكونوا – من الناحية النظرية – سوى متسلمين للموارد المخصصة للديون.

وقبل أن تبدأ لجنة صندوق الدين عملها، إزدادت مطالبة الدائنين بإجراء تحقيق أشمل فى أوضاع مصر المالية، وأثار رعب الدائنين الفرنسيين توقف إسماعيل عن دفع الأرباح المستحقة على سندات الخزانة (8 أبريل) التى صدرت فى عهده فلم تستطع الحكومة الفرنسية السكوت على ذلك، وتحركت إنجلترا أيضاً لمواجهة فرنسا التى لا تريد لها الإنفراد بتنظيم مالية مصر. واتفقت الدولتان على إيفاد بعثة مشتركة إلى مصر (بعثة جوشن – جوبير) قبلها الخديو على مضض (أكتوبر 1876) وبدأت هذه البعثة تـبـحث ديون مصر العالمية، ولكن إسماعيل وضع العراقيل فى وجهها، ورفض أن يقدم لها المعلومات أو التقارير المفصلة عن الموارد والمصروفات مما أدى إلى صعوبة وقوف اللجنة على حقائق الأمور وأغضب إنجلترا وفرنسا، فلم يجد إسماعيل مفراً من إلصاق تهمة إفساد مالية البلاد إلى صديق المفتش ودبر قتله.

ومهد بذلك السبيل إلى تسوية 18 نوفمبر 1876 التى نص فيها على تخفيض قيمة الدين الموحد إلى 59 مليون جنيه مصرى بفائدة قدرها 6% أضيف إليها 1% للاستهلاك ،

ووضعت السكك الحديدية وميناء الأسكندرية (اللذان خضعت إيراداتهما لدفع الفائدة المستحقة لأصحاب الدين الممتاز) فى يد هيئة تتكون من إنجليزيين وفرنسى ومصريين كما نصت التسوية على فرض رقابة على مالية مصر يشرف عليها إنجليزى يختص بالمصروفات، وبذلك أقيمت "الرقابة الثنائية").

وجاءت الخطوة التالية فى يناير 1878 عندما اضطر الخديو إلى الموافقة على إقامة "لجنة تحقيق عليا" برئاسة فرديناند ديلسبس إقترحت الحد من سلطة الخديو كشرط أساسى لأى إصلاح مالى، وذلك بإنشاء وزارة مسئولة أمام رئيسها وليس أمام الخديو، وأن يكون فيها عضوان أوروبيان ولم يستطع إسماعيل الإعتراض على ذلك القرار فتأسست أول وزارة فى تاريخ مصر (أغسطس 1878) برئاسة نوبار باشا (الأرمنى الأصل) كان فيها ريفرز ولسون (الإنجليزى) وزيراً للمالية، ودى بلنيمر (الفرنسى) وزيراً للأشغال العمومية، وقد عرفت هذه الوزارة بإسم "الوزارة الأوروبية" لأنها لا تمثل سوى مصالح الأجانب.

عندئذ حاول إسماعيل أن يضرب التدخل الأجنبى مستعيناً بالعناصر الوطنية، ونجح فى ذلك عندما أطاح بالوزارة الأوروبية (أبريل 1879) ولكن إلى حين، فقد لجأت الدولتان (إنجلترا وفرنسا) إلى الباب العالى وأقنعتاه بإصدار فرمان يقضى بخلع إسماعيل وتولية ولده محمد توفيق باشا خديوياً على مصر، وصدر قرار العزل (فى 26 يونيو 1879) وغادر إسماعيل الأسكندرية بعد أربعة أيام على متن الباخرة المحروسة منفياً إلى إيطاليا. ثم كانت التطورات التى انتهت بوقوع مصر فى إطار التبعية للإمبريالية بإحتلالها على يد الإنجليز فى 1882.